



الموضوع :

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 2000-2015

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية واقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:
- دردوي لحسن

من إعداد الطالبة:
- قطاف خليفة

[/http://www.univ-biskra.dz](http://www.univ-biskra.dz)

الموسم الجامعي: 2016/2017

شكر وعرفان شكر وعرفان

قال تعالى "إنا فتحنا لك فتحا مبينا"

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد"

الحمد والشكر للمولى عز وجل الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي الفاضل

"دردوري لحسن"

الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته ومعلوماته القيمة التي أفادتني كثيرا في إنجاز هذا العمل المتواضع ونشكره على

رحابة صدره وصبره معنا طوال فترة العمل

كما نتوجه بالشكر إلى اللجنة المشرفة و إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية إلى من استقبلنا وساعدنا في

البحث بمجال مذكرتنا.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب وبعيد في إنجاز هذا العمل

(ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي)

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برويتك، الله جل جلالك.

إلى أعز من أوصاني الله بهما، وربط رضاه برضاهما، إلى من لهم دعائي عند كل سجود إلى نبع الحنان

ومكمن الأمان، إلى أعز إمراة في الوجود، إلى التي أحبها بلا حدود..إليك **أمي**

إلى من له الفضل في وجودي إلى من رباني وأرشدني وعلمني، إلى من تكبد الصعاب من أجلي ولا يزال كذلك

من أجل إسعادي إلى من ستبقى كلماته المنيرة سراجي وزادي..إليك **أبي**

وإلى من بهم أكبر وعليهم أعتد، إلى من بوجودهم أكتسب القوة والمحبة لا حدود لها، إلى من عرفت معهم

معنى الحياة.. إخوتي..

إلى جميع أقاربي، إلى كل صديقاتي و زملائي..

إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية...

خليدة

الملخص باللغة العربية:

من المشاكل الإقتصادية التي تواجه الكثير من الدول و خاصة الدول النامية منها كيفية إعادة تحقيق التوازن العام و(خاصة الخارجي)، وإعادة التوازن هذه تتطلب مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى إحداث تغييرات على الكثير من المتغيرات الإقتصادية، والتي من شأنها التأثير على التوازن في الإتجاه الذي ترغب فيه الدولة ويتم إحداث ذلك في إطار برنامج شامل يتضمن داخله مجموعة من الكميات الهامة للسياسة الإقتصادية كالسياسة المالية، والسياسة النقدية والإئتمانية، وسياسة سعر الصرف... الخ

وتحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف التي ينشدها الإقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم الأدوات الإقتصادية التي تستعمل للسيطرة على الإختلالات الداخلية والخارجية، وبالتالي تحقيق التوازن.

لذلك حاولنا من خلال هذا البحث دراسة تأثير إحدى السياسات التي تلجأ إليها بعض الدول ألا وهي السياسة المالية، حيث سنبين من خلال هذا البحث مختلف التأثيرات التي تحدثها السياسة المالية على التوازن الإقتصادي، مستدلينا في ذلك على بعض المؤشرات التي يجب درستها وتحليلها عند وضع خططها وسياساتها كما يقدم هذا البحث دور السياسة المالية في تحقيق بعض الأهداف الأخرى للسياسة الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الميزانية العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، التوازن الإقتصادي

التوازن الخارجي، ميزان المدفوعات.

Résumé en Longue Française :

les problèmes économiques auxquels sont confrontés de nombreux pays, en particulier ceux en développement, la manière d'atteindre l'équilibre global (surtout étrangers). et ce rééquilibre exige un ensemble d'actions qui mèneraient à des changements sur plusieurs variables économiques, ce qui pourrait affecter l'équilibre dans la direction voulue par l'État, et cela se fait dans le cadre d'un programme complet contient un ensemble de quantités importantes de politique économique, telles que la politique financière, la politique monétaire, la politique de crédit, la politique de taux de change....etc.

la politique financière occupe une place importante parmi les autres politiques, car elle peut jouer un rôle très important dans la réalisation des objectifs de l'économie nationale. Cela est grâce à ses outils multiples qui sont utilisés pour contrôler les déséquilibres internes et externes, et donc atteindre un équilibre.

Donc, nous avons essayé à travers cette recherche d'étudier l'effet d'une politique utilisée par certains pays: la politique financière. Alors, on montre à travers ce travail les différents effets causés par cette politique à l'équilibre économique. Les illustrations prises sont de quelques indicateurs qui doivent être étudiés et analysés à l'élaboration des plans et des politiques. Ainsi que cette recherche présente le rôle de la politique financière pour atteindre d'autres objectifs de la politique économique.

Mots clés: politique financière, le budget public, les recettes publiques, les dépenses publiques, l'équilibre économique, le solde extérieur, labalance des paiements.

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	ميزان المدفوعات وفقا لمفهوم العمليات المستقلة والتابعة	(01)
74	تطور النفقات العامة 2000-2010	(02)
76	تطور الإنفاق العام ما بين 2011-2015	(03)
79	تطور الإيرادات العامة	(04)
82	تطور الإيرادات العامة من 2000 إلى 2010	(05)
84	تطور الإيرادات العامة ما بين 2010-2015	(06)
88-87	وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2014	(07)
89	ميزان المدفوعات (بمليارات الدولارات الأمريكية) خلال الفترة 2011-2014	(08)
94	تحليل الصادرات خلال الفترة 2000-2014	(09)
98	تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات 2000-2013	(10)
102	إجمالي الإيرادات-النفقات و رصيد الميزان التجاري للفترة 2000-2010	(11)
103	إجمالي الإيرادات-النفقات و رصيد الميزان التجاري للفترة 2011-2014	(12)

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
9	منحنى الطلب الكلي	(01)
10	منحنى العرض الكلي	(02)
32	منحنى المستوى التوازني للعمل	(03)
39	مكونات ميزان المدفوعات عموديا	(04)
63	التوازن في سوق السلع والخدمات	(05)
66	السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت	(06)
67	السياسة المالية في سعر الصرف العائم	(07)
69	تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة	(08)
76	تحليل بياني لتطور النفقات العامة 2000-2010	(09)
77	تحليل بياني لتطور الإنفاق العام ما بين 2011-2015	(10)
78	هيكل نفقات الميزانية	(11)
81	تحليل بياني لتطور الإيرادات العامة	(12)
84	تحليل بياني لتطور الإيرادات من 2000 الى 2010	(13)
85	تحليل بياني لتطور الإيرادات العامة ما بين (2010- 2015)	(14)
86	مؤشرات المالية العامة	(15)
87	مؤشرات المالية العمومية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام)	(16)
99	تطور الواردات في الجزائر (2000-2014)	(17)
100	التحليل البياني لتطور نسبة تغطية الصادرات للواردات (2000-2013)	(18)
101	تطورات بنود الميزان التجاري (2011-2015)	(19)

الفهارس	
I	الإهداء
II	شكر و عرفان
III	الملخص باللغة العربية
IV	الملخص باللغة الفرنسية
V VII VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
أ-ز	المقدمة العامة (أ-ز)
ب	إشكالية البحث
ب	فرضيات البحث
ج	أهمية الدراسة
ج	أهداف الدراسة
د	أسباب اختيار الموضوع
د	منهج الدراسة
هـ	حدود الدراسة
هـ	الدراسات السابقة
ز	هيكل البحث
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية (1 - 25)	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية
3	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية و أهميتها
5	المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية
5	المبحث الثاني: تطور السياسة المالية عبر المدارس الإقتصادية و أهميتها
6	المطلب الأول: مراحل تطور السياسة المالية
11	المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية
11	المطلب الأول: النفقات العامة

17	المطلب الثاني: الإيرادات العامة
20	المطلب الثالث: الميزانية العامة
25	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: التوازن الخارجي (26-71)	
72	تمهيد
28	المبحث الأول: الإطار النظري للتوازن الخارجي
28	المطلب الأول: التوازن الإقتصادي و محدداته
32	المطلب الثاني: التوازن المالي العام
33	المبحث الثاني : آليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات
33	المطلب الأول : مفهوم و تركيب ميزان المدفوعات
38	المطلب الثاني: توازن وإختلال ميزان المدفوعات و طرق تسويته
47	المطلب الثالث علاج الإختلال في ميزان المدفوعات من خلال السياسة النقدية و سعر الصرف
59	المبحث الثالث: آليات علاج الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة المالية
60	المطلب الأول: التدخل المالي للدولة ونموذج التوازن الاقتصادي
61	المطلب الثاني: التوازن في سوق السلع والخدمات
64	المطلب الثالث: السياسة المالية و التوازن في سوق الصرف الأجنبي
67	المطلب الرابع : معالجة العجز في ميزان المدفوعات
-70	خلاصة الفصل
71	
الفصل الثالث: آليات السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي خلال الفترة 2000 - 2015 (72-104)	
73	تمهيد
74	المبحث الأول: تحليل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000_2015
74	المطلب الأول: تحليل النفقات العامة خلال الفترة 2000-2015
78	المطلب الثاني: تحليل الإيرادات العامة للفترة 2000-2015
87	المطلب الثالث: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000-2015
91	المبحث الثاني: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000_2014
91	المطلب الأول: تحليل الصادرات خلال الفترة 2000-2014

95	المطلب الثاني: تحليل الواردات خلال الفترة 2000-2014
100	المطلب الثالث: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2011-2015
102	المطلب الرابع: انعكاسات السياسة المالية على الميزان التجاري خلال الفترة 2000_2015
104	خلاصة الفصل
الخاتمة (106-109)	
107	خلاصة العامة
107	اختبار الفرضيات
108	نتائج الدراسة
109	التوصيات
109	آفاق البحث
قائمة المراجع (110-115)	

المقدمة العامة

تمهيد:

لقد تعددت الازمات السياسية والاقتصادية التي وجهها النظام الرأسمالي منذ بداية القرن 20م وخاصة الازمة المالية العالمية لعام 1929، الى تخلي الدولة عن حيادها الى تدخل في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق التوازن الذي عجز قانون السوق عن تحقيقه، فهذه الوظائف الجديدة التي اكتسبتها الدولة، انعكست بشكل ملحوظ على الميزانية العامة، التي تعتبر بحد ذاتها أداة تنفيذ هذه الوظائف، ليس بتغيير النفقات العامة وإنما بتغيير جذري لموضوع الميزانية.

حيث تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل تعدد أدواتها التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، وهذه المكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما اتساقا مع طبيعة الفكر السائد آنذاك، كما لا شك أن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار او بالطبع فهذا الهدف ليس امكان الوصول اليه تلقائيا دون اللجوء الى سياسة أخرى، كالسياسة المالية والنقدية على أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لان مجال تأثيرها هو سوق الانتاج وأدواتها الرئيسية هي الانفاق الحكومي والضرائب بحيث تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وبهذا تستطيع أن تحقق الاهداف المتعددة التي يهدف اليها الاقتصاد الوطني وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات غير أنها لا تستطيع أن تحقق كافة الاهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني. بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى كما أن السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي والآخر اداري بالإضافة الى طبيعة النظام السائد، غير أن اختيار أساليب السياسات الممكن اتباعها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي في محاولة تحقيق الاستقرار المنشود هو أمر مرهون بظروف كثيرة تتحكم في فعالية كل سياسة منها.

ومن الأهداف الرئيسية لسياسة المالية تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، اذ تسعى الدولة وراء ذلك إلى تحقيق وضع قابل للنمو لميزان المدفوعات، فإن الصندوق يقوم بتصحيح السياسات الاقتصادية اللازمة لعلاج العجز في موازين مدفوعات.

- حيث تعتبر دراسة الميزانية العامة في جوهرها دراسة في الاقتصاد التطبيقي، حيث أصبح محتواها الجديد اضافة الى الطابع المالي والاقتصادي يتضمن توجيهات اجتماعية وسياسة للحكومة وبما أن الميزانية ليست معزولة عن طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة والتشكيلية الاجتماعية لها يمكننا اعتبارها مرآة عاكسة للحكومة ومن الطبيعي أن تكون دراسة الميزانية دراسة ديناميكية. باعتبارها دراسة لعلاقات اقتصادية .
ومما يتضح لنا أن الموضوعات التي تثيرها الميزانية العامة على جنب كبير من الدقة، من خلال رسم ووضع السياسات الاقتصادية الكلية لمختلف الدول بغية تحقيق التوازن الاقتصادي العام ولقد توسع اطار التوازن .ولم يبق توازن النفقات والايرادات في ميزانية الدولة اذا شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي.

I- اشكالية البحث

بناء على ما تم سرده سالف .نصوغ الاشكالية الرئيسية للبحث في التساؤل التالي :

ماهو دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000-2015) ؟

من خلال هذا التساؤل الجوهرى نستطيع صياغة التساؤلات الفرعية التالية، والتي تصب الاجابة عليها في صميم الموضوع .

1. ما المقصود بالسياسة المالية؟ وما هي اهميتها؟

2. ما المقصود بميزان المدفوعات ؟ وما طبيعة الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها ؟

3. ما هو الميزان التجاري ؟

II- فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية حاولنا صياغة الفرضيات التالية:

1-السياسة المالية هي احدى أدوات السياسة الاقتصادية و التي تستخدمها الدولة للتأثير على الاقتصاد.

2- ميزان المدفوعات هو ذلك السجل المحاسبي الذي يوضح وضعية الدولة، من حيث أرصدها من النقد

الأجنبي، مع إمكانية تعرضه إلى نوعين من الاختلالات (المؤقت والدائم)، التي يتم لأجلها إتخاذ العديد من

الإجراءات كمحاولة لتخفيف منها.

3- الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات تمثل الميزان التجاري.

III- أهمية الدراسة:

تعتبر السياسة المالية من بين المواضيع التي هي محل اهتمام المجتمع و أصحاب القرار وذلك للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق مساعي الدولة من خلال إسهامها في وضع الدعائم الأساسية للتنمية، فتختلف أهمية السياسة المالية ودورها في الحياة الاقتصادية حسب النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع وتختلف حسب التطور والتقدم الاقتصادي للبلد، وفي ضوء تعاضم الأهمية التي تحتلها الميزانية العامة وفي تنامي الدور الذي تلعبه الحكومات في النشاط، فقد أتجه العجز في الميزانية العامة للدولة للتزايد في مختلف دول العالم، فقد قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد بصفة عامة، والتخلص من عجز الميزانية للدولة بصفة خاصة، باعتبار الميزانية هي التي تعكس أداة الحكومة، فحاولت التحكم في نفقاتها من جهة، ومن جهة أخرى زيادة مواردها وذلك بإصلاح نظامها الضريبي، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي تؤثر في مستوى التوظيف الادخار، في الإستيراد والتصدير في الانتاج والاستهلاك وبهذا تتأكد ضرورة الاهتمام بدراسة هذا الموضوع " السياسة المالية والتوازن الخارجي".

هذا إضافة إلى أن أهمية الموضوع بالنسبة للاقتصاد تتجلى من خلال:

1-الوقوف على أسباب عدم تكافئ الإيرادات العامة مع النفقات العامة وإمكانية تحاشي هذه العوامل لعدم الوقوع في العجز.

2- لأن الميزانية العامة تعد المرآة التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للدولة.

IV- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة الكشف عن دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

1- تسليط الضوء على السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

2- تحليل نفقات وايرادات الميزانية العامة في الجزائر .

V - أسباب اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارنا لهذا البحث المهم جدا لعدة أسباب حيث تعود أسباب إختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ - الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع وإبراز موقع السياسة المالية في الهيكل الاقتصادي العام، ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

- الوقوف على أسباب عدم تكافئ الإيرادات العامة مع النفقات العامة وإمكانية تحاشي هذه العوامل لعدم الوقوع في العجز.

- لإعتبار أن الميزانية العامة للدولة من أهم الأدوات التي تستخدمها في تنفيذ سياستها الإقتصادية، في التأثير على الاقتصاد الوطني.

ب- الأسباب الذاتية:

1. متعة البحث في ميزانية الدولة .

2. التعرف على دولتك بشكل أقرب .

VI - منهج الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة في كل بحث حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا، ركزنا في بحثنا على كل من المنهج الوصفي الذي استعملناه في الفصل الأول والثاني في بحث ووصف السياسة المالية إضافة إلى التوازن الإقتصادي، وفي وصف كل من خصائص الميزانية العامة، وكل ما يتعلق بعجز الميزانية العامة من أسباب وأثار وعلاج، وكذا المنهج التاريخي من خلال تعرضنا إلى نشأة وتطور الميزانية العامة، أما بالنسبة للمنهج التحليلي فقد استخدمناه في الفصل الثالث باستعمال جملة من الإحصائيات في تحليل إيرادات ونفقات الدولة وميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة .

VII - الأدوات المستخدمة في البحث فهي:

- الأدوات المستخدمة هي عبارة عن بعض الكتب الموجودة بالمكتبة الجامعية ومذكرات، تقارير وبعض من الملتقيات والمجلات وإضافة إلى مواقع إلكترونية معتمدة.
- أدوات التحليل الإقتصادي الكلي، كالسياسة المالية، ميزان المدفوعات، إيرادات، نفقات... الخ

VIII- حدود الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الموضوعية وللوصول إلى الأهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

- **الحد الموضوعي** : يتمثل في بحث العلاقة بين السياسة المالية و التوازن الخارجي (الميزان التجاري)
- **الحد المكاني**: اخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.
- **الحد الزمني**: تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع ما بين (2000-2015).

IX- الدراسات السابقة

بهدف إثراء هدفنا أكثر اعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة منها:

1- مسعود دراوسي " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي " حالة الجزائر 1990-2004

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
2005-2006

والتي توصل فيها الباحث للنتائج التالية:

- الكشف عن أثر الإنفاق والاقتطاع العام على التوازن الاقتصادي العام.
- الكشف عن أثر السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.
- الكشف عن التدخل الأمثل للدولة من خلال الاقتطاع والإنفاق.

2- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2005

والتي توصلت فيها الباحثة إلى النتائج التالية:

- الكشف على ظاهرة الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

- التطرق إلى سعر الصرف وعلاقة تغيراته بالتوازن الخارجي.

-الكشف على مدى فعالية تغير سياسة سعر صرف الدينار الجزائري في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

3- أحميمه خالد، ازمة الديون السيادية الاوربية وانعكاستها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2011، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصادي دولي

والتي توصل فيها الباحث للنتائج التالية:

- دراسة تطورات أزمة الديون السيادية الاوربية.

- مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات واليات تصحيح الاختلال فيه.

4- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة تلمسان (2011-2012).

والتي توصلت فيها الباحثة إلى النتائج التالية:

- دراسة أثر تغييرات سعر الصرف على الميزان التجاري، ثم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الإقتصاد

الجزائري و التي تمكن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الوردات فمجملها بعملة الأورو.

- باستعمال طريقة التكامل المتزامن ثم التأكد من وجود العلاقة السببية بين سعر صرف الأورو ورصيد

الميزان التجاري من جهة أخرى.

- كما تطرق الى اثار الازمة على موازن مدفوعات دول المغرب العربي مع دراسة حالة الجزائر.

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر من حيث أنها تناولت العلاقة بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات وكيفية معالجة الإختلالات الناجمة.

X- هيكل البحث

لمعالجة الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية المطروحة سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية وتطرقنا إلى مفاهيم وأدوات السياسة المالية حيث كل مفهوم على حدى و تطورها عبر المدارس الإقتصادية، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى الإطار النظري للتوازن الإقتصادي والخارجي والذي تناول عدة تعريفات أما في الفصل الثالث قمنا بتحليل مجموعة من إحصائيات وجداول الميزانية العامة وتطور وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة دراستنا

ونختم الدراسة بمجموع النتائج العامة ونتائج إختيار الفرضيات في الخاتمة العامة وأخيرا قائمة المراجع والمصادر.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

تمهيد:

تعتمد الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية على العديد من السياسات، كالسياسة المالية، النقدية الائتمانية وسياسة سعر الصرف، حيث تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين هذه السياسات. لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المسطرة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني، معتمدة في ذلك على أدواتها المختلفة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

إن تحديد ماهية السياسة المالية هو تحديد ضمني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يتبعها كل مجتمع نظرا لوجود ارتباطات عضوية بين السياسة المالية، التوجه السياسي وكذا وضعية التنمية الاقتصادية فالسياسة في إطارها الاقتصادي والاجتماعي تعرف على أنها مجموعة من الاختيارات المتعلقة بمجموعة من الأهداف ومجموعة وسائل لتحقيق هذه الأهداف وذلك لتحسين وضع معين أو تغييره، وقد شهدت السياسة المالية تطورات و تحولات جوهرية، نتيجة تطور الأفكار والنظريات التي تأخذ بها الدولة لمعالجة الأزمات الاقتصادية وقد كان للأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية الأثر البالغ في هذا التحول، فمنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يصبو إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

و يتم دراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية.

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية عبر المدارس.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية

تلعب السياسات المالية دوراً في التأثير على النشاط الاقتصادي، ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي، إذا يرى الكنزيون السياسة المالية هي سياسة ذات فعالية عالية بحيث تمثل مكانة مهمة حسب رأي الكنزيين، في تحقيق أهدافها معتمدة بذلك على أدواتها التي تستطيع أن تكيفها حتى يمكن أن تؤثر في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ولا شك أن المتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف العصور والمدارس الاقتصادية نلاحظ ذلك الاختلاف الشاسع الذي عرفته هذه السياسة بين مدرسة وأخرى.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية و أهميتها

اقتزن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفقاً للأهداف الداخلية التي تسيطرها وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظراً لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

تعريف أول: "العملية التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق والإيرادات في الإقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الإقتصادية"⁽¹⁾

تعريف ثاني: "إن السياسة المالية معنى واسع يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق إستقرار أو تشجيع مستويات النشاط الإقتصادي".⁽²⁾

تعريف ثالث: "كما تم تعريفها بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدابير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة له".⁽³⁾

(1) خياطة عبد الله، "أساسيات في إقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 27.

(2) ونادي رشيد، "ألية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عبر سياستها المالية"، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد تاسع عشر، جامعة بليدة، جوان 2011، ص 111.

(3) سلام عبد الكريم آل سميم، "السياسة المالية في التاريخ الإقتصادي الإسلامي"، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان 2010، ص 32.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

من التعاريف السابقة الذكر نخلص إلى أن السياسة المالية ألية مهمة تستخدمها الإقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في إستخدام الإيرادات (الضرائب) والنفقات لتحقيق الأهداف التالية:⁽¹⁾

- زيادة الإنتاج و الإنتاجية في الإقتصاد.

- زيادة مستوى الدخل للأفراد.

- تحقيق التوظيف الكامل.

- تحسين توزيع الدخل بين الأفراد.

حيث تسعى الدولة الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:⁽²⁾

1-التوازن المالي: يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي للصفات التي تجعله ملائم حاجات الخزنة العامة من حيث المؤونة والغزارة ويلائم في الوقت ذات مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد.

فيما يلي:

2-تحقيق الإستقرار الإقتصادي: و يعتبر من أهم أهداف السياسة المالية في تحقيق أدنى من الإستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار، حيث أن سياسة الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع.

(1) حسام علي داود، "مبادئ الإقتصاد الكلي"، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان 2011، ص 341.

(2) صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2006، ص499.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

3-التوازن العام: أي إحداث توازن بين الإنفاق الحكومي الإجمالي، وبين إجمالي الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي يستخدمها كثيرا وهما الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية

- إن السياسة المالية في الوقت الحالي برزت وتأكدت أهميتها بالشكل واضح وفي كافة الدول سواء كانت رأسمالية واشتراكية سواء كانت متقدمة أو نامية.⁽²⁾

- وهذا نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي .

- وبالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها.

- تتحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها وهذا بالتكامل مع السياسات الأخرى بالاستناد إلى الفعالية التي يمكن أن ترتبط باستخدام أي من هذه السياسات إضافة إلى الدور الذي تلعبه المالية العامة في تبيان الوضع والهيكل السياسي للدولة فهناك ارتباط أكيد بين الحياة السياسية بما يطرأ عليها من أحداث وبين مالية الدولة كلما كانت سياسة الدولة رشيدة كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة بالتبعية.⁽³⁾

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية عبر المدارس الاقتصادية

لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته وأهدافه و وسائله تبعا، للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات و تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و هو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور.

(1) عبد الحميد عبد المطلب، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003، ص ص44،45.

(2) طارق الجاح، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص336.

(3) سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص06.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

فلقد مر الفكر المالي في تطوره بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك والثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتتعلق بالسياسة المالية المتدخلة أي بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة في الاقتصاديات الرأسمالية أو التخطيط المالي في الاقتصاديات الاشتراكية.

المطلب الأول: مراحل تطور السياسة المالية

لقد اختلفت طبيعة السياسة المالية والدور الذي يمكن أن تلعبه في النشاط الاقتصادي من مرحلة لأخرى مستندة في ذلك إلى طبيعة الأفكار والنظريات السائدة في كل مرحلة، وعليه يمكن تتبع تطور دور السياسة المالية في بعض المدارس الاقتصادية الرئيسية على النحو الآتي:

الفرع الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة "قدماء اليونان، التجاريون والطبيعيون":

- تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة تأثير على النشاط الاقتصادي.

- نجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتموا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب)، هذا فضلاً عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) والتي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام.⁽¹⁾

- نادى أفلاطون إلى الملكية الجماعية بينما دافع أرسطو، على الملكية الفردية وبين أهميتها في تحقيق زيادة الناتج وعدالة التوزيع فضلاً على الإنفاق التحويلي الذي اعتبره أفلاطون ومن بنود الإنفاق العام.

- بالنسبة لتوماس الاكوييني "1225-1274" فقد أقر ضرورة تدخل الدولة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وضع حدود دنيا وعليا للأسعار من أجل الصالح العام.⁽²⁾

(1) عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 10.

(2) حمدي عبد العظيم، "السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

- أوضح توماس مين " 1571-1641" أن الدولة لا يجب أن تعتمد في تمويل نشاطها على الضرائب لما لها أثر على الاستقرار الاقتصادي بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق الفوائض في ميزان المدفوعات باعتبارها المحرك للتجارة الخارجية⁽¹⁾

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

- الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو"، و"جون ستويرت ميل" و"ألفرد مارشال" يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائما.

- يخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن و الدفاع، وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي⁽²⁾

- ومن الأفكار التي سادت عند الكلاسيك هي:

- الإدخار والإستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل التام دائما حيث تكون جميع مواد المجتمع في حدها الأقصى من التوظيف في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الإقتصادي وبالتالي كان إيمانهم مبدأ حيادية السياسة المالية وترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي جعلت من الحرية الإقتصادية مبدأ أساسيا لها من المذهب الحر عدة نتائج أهمها⁽³⁾

- إن هدف السياسة المالية و النظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، و ترك التوازن الإقتصادي والاجتماعي، يتحقق من خلال اليد الخفية.

(1) مسعود دراوسي ، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي"، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 52.

(2) محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 176.

(3) عبد المطلب عبد الحميد ، "السياسة الإقتصادية (تحليل جزئي و كلي)"، دار النيل العربية، مصر، 2003، ص 236.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة وهو مبدأ الحياد المالي أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة (الإنفاق لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك)⁽¹⁾

الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكينزي:

- إن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.⁽²⁾

- لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.⁽³⁾

- افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيًا كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

- و لقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل ويمكن توضيح شكل كل من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي وفقاً للمفهوم الكينزي فيما يلي :

أ - **منحنى الطلب الكلي:** يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والنواتج أو الدخل الحقيقي والمتمثلة في الشكل التالي :

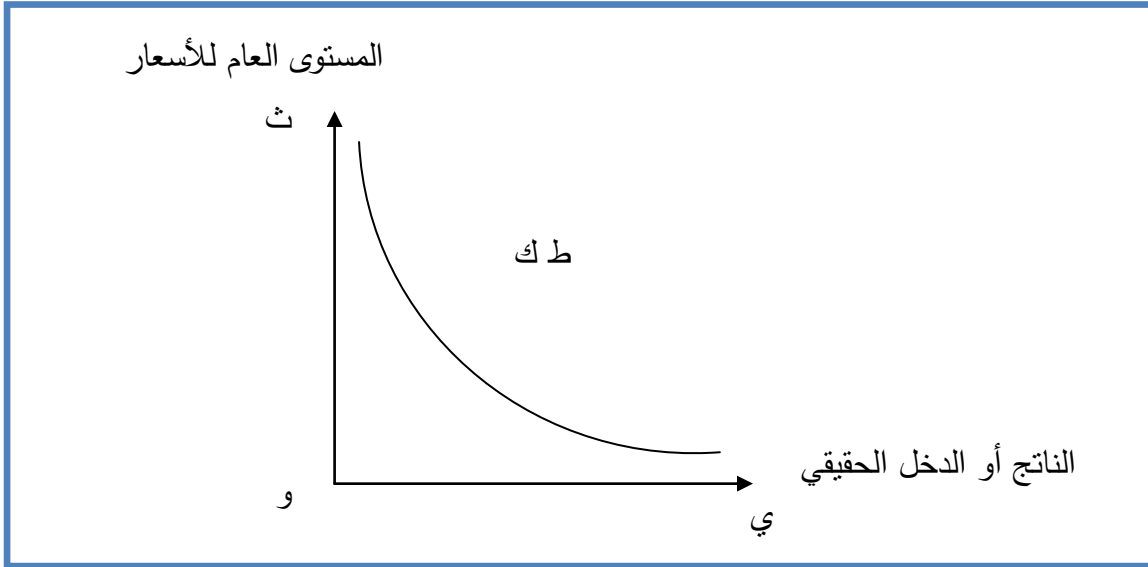
(1) حامد عبد المجيد دراز، "السياسة المالية"، ط3، دار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 26.

(2) محمد فوزي أبو السعود، "مرجع سابق"، ص 176.

(3) Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), "**Fiscal Stress and Public Policy**", Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, p13.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

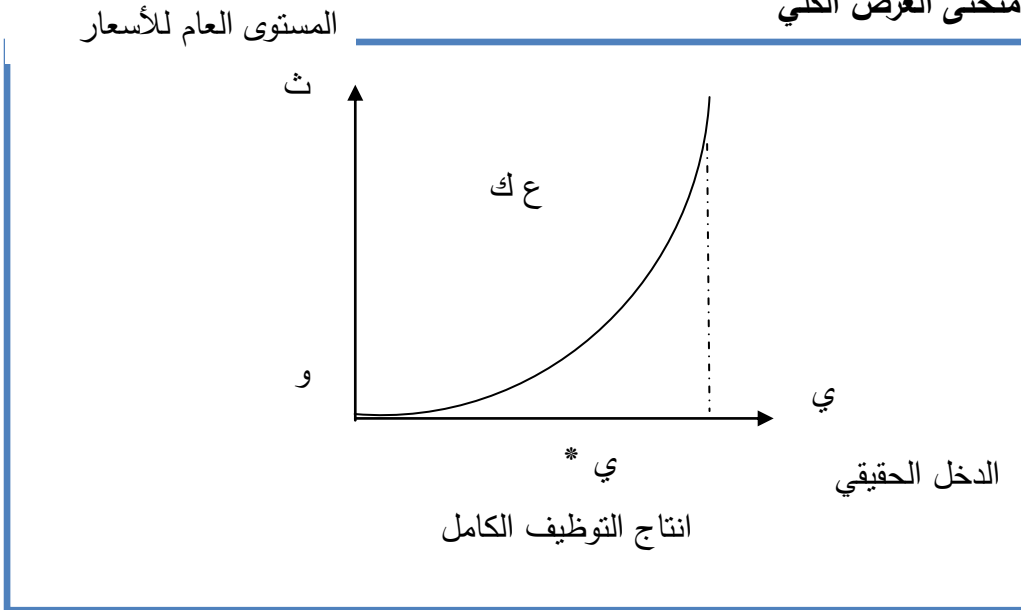
الشكل رقم (01): منحنى الطلب الكلي



يتضح من الشكل السابق، أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي، والعكس صحيح لأن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

ب - منحنى العرض الكلي: يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي⁽¹⁾.

الشكل رقم (02): منحنى العرض الكلي



(1) محمود فوزي أبو السعود، "مرجع سابق"، ص ص 176، 178.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

يتضح من الشكل السابق، أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار والعكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل.

- حسب كينز دائماً أن الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحني الطلب الكلي والعرض الكلي وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل⁽¹⁾

- يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومي والضرائب.

- أوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائماً، فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف، كما أن الاقتصاد القومي أساساً غير مستقر، ومن ثمّ فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وتصحيح الخلل في آليات السوق، وذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة.

- كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.

وفقاً للتحليل الكينزي، فإن توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب إليه النظرية التقليدية، وإنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وبالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل.⁽²⁾

الفرع الرابع: السياسة المالية عند المدرسة الاشتراكية :

(1) محمود فوزي أبو السعود، "مرجع سابق"، ص ص 176، 178

(2) مسعود درواسي، "مرجع سابق"، ص ص 58، 59.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في المجتمعات الاشتراكية عنها في الدول الرأسمالية، وذلك بالنظر لإختلاف الأسس الموجهة لإنتاج والتوزيع في كل منهما، فالمجتمعات الاشتراكية تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لإقتصادها، ومن التخطيط الوطني الشامل أسلوبا لإدارته، فيتم توجيه الإنتاج بين مختلف الأغراض طبقا لواردات الخطة الوطنية، كما تتولى هذه الخطة مسؤولية الموازنة بين الموارد المادية والموارد البشرية، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات، وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الإقتصاد الاشتراكي.⁽¹⁾

- وبهذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية، فحسب نظرهم هي أكثر إيجابية وأهمية، ذلك أن العامل الفعال في ميزانية الإقتصاد الوطني هو الإستثمار العام وليس الإستثمار الخاص، وبالتالي تبرز أهمية الكميات المالية (النفقات والإيرادات العامة) في الإرتقاء بمستوى النشاط الإقتصادي والإجتماعي.

وفي ظل ماسبق يمكن تبيان الخصائص المميزة للسياسة المالية عند المدرسة الاشتراكية فيمايلي.⁽²⁾

-المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب، نظرا للملكية العامة لعناصر الإنتاج.

-القروض الداخلية شبه إجبارية، أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، نستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وذلك من خلال استعمالها لنفقات العامة، السياسة الضريبية، الموازنة العامة، لأجل بلوغ الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية وسنتناول في هذا المبحث الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: النفقات العامة

(1) يحيوي عبد الحفيظ، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري)"، دراسة حالة الجزائر 1970-2009، مذكرة شهادة

الماجستير غير منشورة، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، غرداية 2011، ص17.

(2) طارق الحاج، "المالية العامة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص34.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

تشكل النفقات العامة القسم الأكبر من مكونات الميزانية العامة، وقد تطور مفهوم النفقات و نلاحظ له إتساع نظرا لتطور مفهوم دور الدولة .لكن مع هذا التطور وتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي تنوعت النفقات العامة وظهرت الحاجة ألى ضبطها والتحكم فيها.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

تعريف أول: "تعرف النفقة العامة بأنها " كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة ".⁽¹⁾

تعريف ثاني "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة "

ووفقا لهذا التعريف يمكن إعتبار النفقة العامة ذات عناصر ثلاثة :

- مبلغ نقدي .
 - يقوم بإنفاقه شخص عام.
 - الغرض منها هو تحقيق نفع عام.⁽²⁾
- من التعاريف السابقة الذكر نخلص النفقة العامة ليس بالضرورة أن تكون مبلغا نقديا، بل يمكن أن تمنح الدولة للرعية إعانات عينية.

و فيما يلي شرح لكل عنصر من العناصر سابقة الذكر :

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي

(1) عمر بجاوي، "مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)"، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ،2005، ص 26.

(2) سوزي عدلي ناشد، "مرجع سابق" ، ص 25.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

فالدولة و الأشخاص العمومية التابعة لها تعتمد إلى الإنفاق لأجل إشباع الحاجات العامة فهي تنفق بغرض الحصول على السلع أو خدمات أو دراسات لازمة لتسيير المرافق العامة فقد تنفق لمنح مساعدات أو إعانات إقتصادية أو ثقافية أو إجتماعية أو لتمويل إستثمارات عامة وغيرها.

فكل هذه الأشكال من الإنفاق يجب أن تأخذ الصفة النقدية حتى يمكن القول أننا بصدد نفقة عامة ومن هنا يخرج من الوصف السابق المزايا غير النقدية مثل الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات الجمركية، والشرط النقدي للنفقة العامة إستحدث بناء على تطورات أدت إلى ضرورة هذا الإنفاق كونه أنجح الطرق لحصول الدولة على خدمات أو سلع أو دراسات معينة تلبية للحاجات العامة.⁽¹⁾

ثانيا: يقوم بإنفاقه شخص عام أو تصدر من ذمة المالية للدولة

وهو العنصر الثاني من الأركان المحددة للنفقة العامة هو صدورها من الذمة المالية للدولة أي شخص معنوي عام (يخضع للقانون العام)، أو أي هيئة عمومية (أو مفوض عنها)، و على هذا فإنه لا تعد نفقة عامة التي يصرفها الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات الخاصة حتى و لو كانت تهدف إلى تحقيق منفعة عامة، وقد أصبحت هذه النقطة موضوع نقاش في الفكر المالي، الذي إعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة، وهو ما يطلق عليه المعيار الوظيفي أو المعياري.

ثالثا: الغرض من النفقة تحقيق منفعة عامة

العنصر الثالث ألا و هو ضرورة تحقيق المنفعة العمومية مثل: توفير الكهرباء، الماء....إلخ. أو ما يطلق عليها بالسلع العمومية في الأدبيات الإقتصادية، للسلعة العمومية خاصيتين هما:

- غير قابلة للإستثناء.

-عدم التنافس.

(1) بن داود إبراهيم، "الرقابة المالية على النفقات العامة"، دار الكتب الحديث، القاهرة، 2010، ص 53.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية، فالإنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل الحد من البطالة، محاربة التضخم، تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين إقليم الدولة. فجميع هذه الأهداف وأخرى والتي يتقرر في نطاقها الإنفاق العام فإن لإنفاقهم لا يعد إنفاقا عاما. (1)

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات

أولاً: تقسيم النفقات العامة بحسب انتظامها ودوريتها

تقسم النفقات من حيث تكراره الدوري و مدى إنتظامها إلى نوعين: النفقات العادية و النفقات غير العادية. (2)

1- النفقات العادية: تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية معينة (شهريا مثلا)، كمرتبات الموظفين (3)

2- النفقات غير عادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بشكل منظم في ميزانية الدولة (4)، التي تظهر في أوقات غير متوقعة، وحتى إن أمكن معرفة توقيتها فأنا لا نستطيع تقدير حجمها، وتعرف عادة بالنفقات غير العادية و تمويل بواسطة الإيرادات غير العادية العامة، التي نعني بها القروض والإصدار النقدي الجديد، لكن هذا التقسيم لم يعد يتلاءم مع الطرح الحديث في علم المالية العامة، فالنفقات التي كان ينظر إليها غير عادية أصبحت من أهم النفقات الخاصة بالإنشاءات الجديدة كنفقات الطرق والمباني والمشاريع الإنشائية، لا تتكرر كل سنة بذاتها، وإنما تتكرر سنويا بنوعيتها. كما أن اللجوء إلى القروض أصبح أمرا ضروريا جدا لتمويل المشاريع الإنشائية، وبالخصوص البلدان النامية. (5)

(1) بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف"، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص ص14، 13.

(2) خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 3، 2007، ص 52.

(3) محمد صغير بعلي، "المالية العامة"، الحجار، عناية، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2003، ص 29.

(4) محمد عباس المحرزي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 91.

(5) لامي محمد، "دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي"، مذكرة الماجستير غير منشورة، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم

العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 15.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

ثانياً: تقسيم النفقات حسب أغراضها

تنقسم النفقات العامة حسب أغراضها إلى:

1- النفقات الاجتماعية: هي تلك النفقات التي تستهدف بالأساس النهوض بعبئ الخدمات الاجتماعية، حيث ترمي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة ويكون الطابع الاجتماعي غالب عليها، وتقوم الدولة بإنفاقها من أجل زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بشكل خاص، المساعدات والخدمات الاجتماعية الم تنوعه كنفقات التعليم والرعاية الصحية واعانات البطالة... الخ. (1)

2- النفقات الاقتصادية: وتشمل نفقات إقامة المشاريع ونفقات إعادة المشاريع الاقتصادية، ونفقات خفض أسعار المواد الأساسية.

3- النفقات العسكرية: وتشمل نفقات التجهيز العسكرية في الدولة، ونفقات شراء الأسلحة، والتجهيزات العسكرية.

4- النفقات الإدارية: وهي النفقات الأزمة لتسيير الإدارات العامة في الدولة كرواتب الموظفين والتي لا تتضمن أي تحويل في راس المال وتسمى كذلك نفقات التسيير، وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت.

5- النفقات المالية: وتشمل أفساط إست هلاك الدين العام (قروض الدولة)، وفوائد السنوية. (2)

ثالثاً: تقسيم النفقات حسب نطاق سيرتها

يستند تقسيم النفقات إلى مركزية و محلية إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة، ومدى إستفادة أفراد المجتمع منها.

1- نفقات عامة مركزية dépenses nationales أو القومية: هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع

(1) محمد طاقة، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2007 ، ص54.

(2) بريش محمد عبد المنعم، "الرقابة المالية على النفقات العمومية" ، مذكرة الماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ،بمسكرة ،كلية الحقوق، 2014، ص24.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

قومي⁽¹⁾، هي النفقات الموجهة لصالح المجتمع ككل وتظهر في الميزانية العامة للدولة كنفقات الأمن والدفاع والتعليم والصحة.

2-نفقات عامة محلية: وهي النفقات التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو محافظة معينة داخل الدولة وتظهر في ميزانية الإقليم بغض النظر عن المستقبل منها وعمن يتحمل عبئها مثل نفقات الكهرباء والهاتف والماء⁽²⁾، فهي تلك التي تقوم بها الولايات، أو المجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والموصلات داخل الإقليم أو المدينة، ومما هو جدير بالذكر أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ودقيقة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.⁽³⁾

رابعاً: تقسيم النفقات حسب طبيعتها

يقوم هذا التقسيم على تقسيم النفقات من حيث المقابل إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية.

1-النفقات الحقيقية: فيما يتعلق بالنفقات الحقيقية فإنها تؤثر على التوزيع الأولي للدخل القومي من خلال التأثير على الأجور والمرتببات وباقي عناصر الإنتاج في المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن النفقات الحقيقية تؤثر على إعادة توزيع الدخل من خلال النفقات العامة الحقيقية الاجتماعية، ومن أمثلة هذه النفقات ما ينفق على الخدمات الصحية والتعليمية، فإذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمات بالمجان أو بأسعار تقل عن تكاليفها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقية للمستفيدين منها.

2-النفقات التحويلية: فيما يتعلق بالنفقات التحويلية الاجتماعية تحدث تحويلات مباشرة للمستفيدين منها في صورة نقدية ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المنخفضة(الدخل المحدودة) على

(1) سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة(النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الميزانية العامة)"، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2009، ص 45.

(2) أعاد محمود القيسي، "المالية العامة و التشريع الضريبي"، ط3 ، مكتبة دار الثقافة لنشر و التوزيع ، عمان ، 2000، ص، ص 44،43.

(3) سوزي عدلي ناشد، "مرجع سابق"، ص ص 45، 46.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

حساب ذوي الدخل المرتفعة، أما النفقات التحويلية الاقتصادية، فهي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صورة عينية حيث تزيد دخول بعض الأنشطة الاقتصادية أو الأقاليم في الدولة على حساب البعض الآخر.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

لكي تستطيع الدولة أن تؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي، وتقوم بالإنفاق العام، يتعين عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة والتي تعد دخولا للدولة تمكنها من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

من هنا نتعرض إلى تعريف و تحديد ماهية الإيرادات العامة

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

تعريف أول: "الإيرادات العامة هي الوسيلة المالية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياستها العامة والأداة التي توزع الأعباء العامة وفقا لمبدأ العدالة والمساواة".⁽²⁾

تعريف ثاني: "الإيرادات تدل جميعا على الأموال التي تدخل إلى صندوق ما، فمتى كانت هذه الأموال عائدة إلى صندوق عام، سميت بالإيرادات العامة، وعنت بالتالي المصادر التي تعتمد عليها الدولة للحصول على مايلزمها من أموال كفيلة بسد ما تواجهه من نفقات عامة".⁽³⁾

تعريف ثالث: "الإيرادات العامة هي الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادة وذلك من أجل تغطية نفقاتها".⁽⁴⁾

(1) عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2005/2004، ص، ص، 197، 198، 199.

(2) رانيا محمود عمارة، "المالية العامة الإيرادات العامة"، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع، الجيزة، مصر 2015، ص 32.

(3) بوزيان عبد الباسط، "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، دراسة حالة الجزائر، 2004/1994، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع نقود ومالي، جامعة الجزائر، 2006 / 2007، ص 78.

(4) فليح حسن خلف، "المالية العامة"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 163.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

ومن خلال هذه التعاريف الثلاثة نستخلص أن الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصلت عليها الدولة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية، سواء كانت من الضرائب أو قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: تقسيمات الإيرادات

حاول الكثير من الكتاب وضع تقسيمات مختلفة للإيرادات العامة وهي في الحقيقة تقسيمات نظرية علمية فضلا عن وجود تقسيمات وضعية تشير عليها للدول المختلفة طبقا لإعتبارات إدارية ووظيفية و تاريخية وأحيانا إقتصادية و مالية. و سوف نحاول التركيز على التقسيمات العلمية المختلفة و تشير إليها بشيء من الإيجاز من خلال النقاط التالية:

أولا-الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة

1- الإيرادات الأصلية: هي تلك التي تحصل عليها الدولة مباشرة باعتبارها شخصا قانونيا له حق التملك و دون أن تقتطعها من دخول الأفراد، ومن أهم هذه الإيرادات إيرادات أملاك الدولة.

2-الإيرادات المشتقة: فهي التي تحصل عليها الدولة عن طريق إقتطاعها من دخول الأفراد

و من أمثلتها: الضرائب و الرسوم و القروض و الغرامات و الإتاوات.

وترجع هذه التفرقة إلى العصور الوسطى حيث تنازل الملوك (السلطة المركزية) عن حق فرض الضرائب لأمرء الإقطاع والإعتماد على إيرادات أملاك الدولة، ولكن بإنهاء عصور الإقطاع استردت السلطة المركزية حقها في فرض الضرائب، و التي زاد الإنتاج إليها، وبذلك تلاشت التفرقة بين الإيرادات الأصلية و الإيرادات المشتقة.

ثانيا: -الإيرادات العادية و الإيرادات غير العادية

1-الإيرادات العادية: هي تلك الإيرادات التي تتكرر دوريا في الموازنة العامة، وهي تتضمن إيرادات أملاك الدولة والضرائب والرسوم.⁽¹⁾

(1) رانيا محمود عمارة، 'مراجع سابق'، ص ص32، 35.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

2- الإيرادات غير العادية: فهي تلك الإيرادات التي لا تتكرر دوريا في الموازنة العامة، فهي إيرادات غير منتظمة أو غير دورية ومن أمثلتها القروض العامة والإصدار النقدي والغرامات، وقد تعرضت هذه التفرقة للعديد من الإنتقادات، كان أهمها أنها تؤدي إلى التوسع الدولة في الإلتجاء الى الإيرادات غير لمواجهة ما يحدث من عجز في مواجهة العامة بسبب النفقات غير العادية كما أنها تفرقة غير مفيدة في الوقت الحالي وذلك بعد تدخل الدولة الواسع وتطور دورها الإقتصادي والإجتماعي ومن ثم زيادة الإلتجاء إلى القروض العامة والإصدار النقدي لمقابلة النفقات العامة العادية وخدمة الدين العام.

ثالثا- إيرادات الإقتصاد العام و الإيرادات الشبيهة بإيرادات الإقتصاد الخاص

1- إيرادات الإقتصاد العام هي :

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بها لها من سلطة سيادية لذلك يطلق عليها الإيرادات السيادية وتشمل الضرائب و الرسوم و القروض الإجبارية و الغرامات و إستيلاء الدولة على الأموال التي لا وراث لها والإصدار النقدي.⁽¹⁾

2- الإيرادات الشبيهة بإيرادات الإقتصاد الخاص :

فهي تلك التي تحصل عليها الدولة من ممارستها نشاطا يماثل النشاط الخاص ومن أمثلتها إيرادات أملاك الدولة و القرض الإختياري و الإعانات.

ولكن هذا التقسيم يواجهه مشكلة عدم وجود فاصل محدود بين الإيرادات المشابهة للإقتصاد العام وإيرادات الإقتصاد الخاص، فالدولة كسلطة عامة تتمتع في إستغلالها للمشروعات العامة الصناعية والزراعية والتجارية. بسلطات لا يتمتع بها الأفراد، وبالتالي تتعكس هذه السلطات على فرض أثمان لمبيعاتها التي تتضمن في معظم الأحوال ربح حقيقي، فيفقد هذا التقسيم حجيته القانونية، وذلك على الرغم من أن العديد من الدول تأخذ به الفصل بين الإيرادات السيادية والإيرادات الناتجة عن نشاطها الإقتصادي.

رابعا- الإيرادات الإجبارية و الإيرادات الإختياري

(1) رانيا محمود عمارة، "مرجع سابق"، ص ص32، 35.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

ومن خلال هذا التقسيم، يتم تقسيم الإيرادات العامة، وفقا لمعيار الإيجار والإكراه أو الإختيار، وهذا الإيجار يكون من جانب الدولة على الأفراد بمناسبة حصولها على بعض الإيرادات العامة حيث تستخدم سلطتها السيادية و من أمثلة ذلك الضرائب والرسوم والغرامات.

-أما إذا تم الحصول على الإيرادات العامة من أفراد المجتمع إختياريا فإننا نكون بصدد إيرادات إختيارية وهي تشمل القروض الإختيارية وإيرادات أملاك الدولة والمنح والإعانات. و لكن ينبغي فهم صفة الإيجار أو الإكراه من الدولة هنا على أنها تهدف إلى القيام بالأعباء العامة، وأن يتحمل معها هذه الأعباء أفراد المجتمع وليس ذلك على سبيل القهر.

- حيث يتحمل كل فرد نصيب مساهمته في هذه الأعباء طبقا لمقدرته المالية و التعليقية لأداء الخدمات العامة وبالتالي تكون المساهمة هنا نابعة من إعتبرات إجتماعية وسياسية تتمثل التضامن في تحمل الأعباء العامة من كافة الأفراد المجتمع حتى ولو كانت هذه المساهمة إجبارية.

وأيا ما كان أمر هذه التقسيمات السابقة للإيرادات العامة فالقاسم المشترك بين هذه التقسيمات هو شمولها لمصادر الإيرادات العامة والمتمثلة في أملاك الدولة (الدومين)، الرسوم، القروض العامة، الإصدار النقدي الجديد، وأخيرا الضرائب والتي تعتبر أهم هذه المصادر على الإطلاق.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الميزانية العامة

تمثل الميزانية العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة و تشمل بنود موارد الدولة وكيفية توجيهها ومع تطور دور الدولة في الحياة الإقتصادية وما تبعه من زيادة في حجم الإنفاق العام، وإستخدام الميزانية العامة في تحقيق التوازن الإقتصادي، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تعد الميزانية العامة من أهم أدوات التخطيط وترجمة لأهداف الدولة وسياستها، كما تعتبر أحد أدوات التنسيق وتحديد المسؤولية والسلطة، إذا تساعد الدولة على تحقيق وظيفة الرقابة لأنها تبين المطلوب تنفيذ وماتم تنفيذه فعلا من النفقات والإيرادات ونظرا لأهمية الميزانية العامة للدولة سنحاول التطرق إليها في هذا المطلب.

(1) رانيا محمود عمارة، "مرجع سابق"، ص 32.35.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

الفرع الأول: ماهية ونشأة الميزانية العامة

أولاً: ماهية الميزانية العامة

الميزانية هي برنامج عمل أو خطة مالية (نقدية) كاملة لسياسة الإقتصادية والإجتماعية التي أقرتها المؤتمرات الشعبية، والتي تنفذ مستقبل الأمانات واللجان الشعبية والمؤسسات والمصانع العامة (السلطة التنفيذية)، و بما أن الميزانية تخص فترة زمنية قادمة، فإنها تشكل صورة النشاطات المختلفة التي ستقوم بتنفيذها الإدارات العامة مستقبلاً، ويطلق عليها تعبير الميزانية التقديرية لأن المخصصات الموضوعة في صورة وحدات مالية تبين النفقات المتوقعة خلال نفس الفترة، فالميزانية إذا هي تعبير مالي لتحقيق أهداف مستقبلية كذلك تمثل قوائم أو إستثمارات مالية أو غيرها مالية (أي بصورة موارد و مستلزمات) ضرورية لإدارة أعمال الإدارات والمصالح العامة، إضافة إلى القوائم الكادر الوظيفي اللازم القيام بمثل هذه الاعمال.(1)

تعريف أول: تعرف الميزانية العامة على أنها: "وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة و إيراداتها خلال فترة زمنية معينة".(2)

تعريف ثاني: "الميزانية وثيقة تحتوي على بيان تعادلي مقارن لنفقات وإيرادات هيئة عامة خلال مدة مقبلة تقدر عادة بسنة، فهي تقدير لنشاط الدولة المالي للمستقبل أو ترجمة لخطط الدولة المالي في تحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية".(3)

تعريف ثالث: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي و نفقات رأسمال و ترخصها".(4)

من التعاريف السابقة نستنتج أن الميزانية العامة للدولة هي جدول يبين ما ستحصل عليه الدولة من موارد سنة قادمة وما ستنفق من نفقات في نفس السنة، أي قائمة تحتوي على الإيرادات والنفقات العامة المتوقعة لسنة مقبلة

(1) ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، "المالية العامة بين النظرية و التطبيق"، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان 2015، ص 355.

(2) حسين مصطفى، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.

(3) خبابة عبد الله، "مرجع سابق"، ص 200.

(4) المادة 3، القانون 21/90، الصادر في 15 أوت 1990، المحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 35.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

مصادق عليها من طرف السلطات التشريعية، وهي التعبير المالي لبرنامج العمل المصادق عليه، والذي تنوي الحكومة تحقيقه للسنة المقبلة تحقيقا لأهداف المجتمع.

ثانيا: نشأة و تطور الميزانية العامة

1-النشأة

لقد إرتبط مفهوم وضمون الميزانية العامة للدولة بتطور مفهوم وضمون علم المالية العامة، والذي إرتبط بدوره بتطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي.

وبصفة عامة فإن الأصول التاريخية للموازنة العامة ترجع إلى عرف تاريخي تطلب ضرورة الموافقة المسبقة للشعب على كيفية جباية إيرادات الدولة، وكيفية إنفاق ما تم تحصيله من إيرادات على أوجه ومجالات وبرامج إنفاقية محددة. و بمعنى أكثر تحديدا فإن هذا العرف التاريخي تضمن أن لا تفرض ضريبة إلا بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب، كما لاتنفق الأموال العامة إلا بعد مناقشتها بواسطة ممثلي الشعب أيضا.

وتعود فكرة الموازنة بمفهومها الحديث إلى إنجلترا حيث كان الملك يتكفل بتأمين نفقات المملكة من حاصلات أملاكه الخاصة وإعتبرت إيراداتها "سرا من أسرار الدولة"، ونتيجة لتزايد نفقات الدولة توالى الإحتجاجات التي إقتضت وضع حدود لسلطات الحاكم و في عام 1215 وافقت السلطات الملكية في بريطانيا على مايسمى ب "الماغنا كارتا" وهي وثيقة تنص على ضرورة إستشارة الشعب في الضرائب قبل فرضها وجبايتها.

وفي عهد الملك "شارل الأول" أخذ البرلمان يطالب بفرض سيطرته ويلج على ضرورة موافقته المسبقة على فرض الضرائب، وقد نتج عن ذلك صدور "ميثاق إعلان الحقوق" عام 1628 والذي جاء فيه وجوب الحصول على موافقة البرلمان عند فرض الضرائب، ومنذ ذلك الحين أخذت البرلمانات المتعاقبة تزيد من ظغوطها في تحديد سلطات الملك في الإنفاق و الجباية.⁽¹⁾

(1) مفتاح فاطمة، "تحديث النظام الميزاني في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص تدبير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التدبير، تلمسان 2011، ص، ص 17، 18.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

2-التطور: في عام 1688 تم إقرار "وثيقة الحقوق" والتي جرى بها توسيع نطاق إجازة البرلمان حتى تشمل جميع الإيرادات أيا كان مصدرها من حاصلات أملاك التاج أو من الضرائب، وشملت أوجه الإنفاق، فلم يعد الأمر "سرا من أسرار الدولة".

و مع قيام الثورة الفرنسية عام 1789، تم إدخال العديد من التعديلات والتحسينات على فكرة ومضمون الموازنة العامة حيث إمتد حق السلطة التشريعية ليشمل ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية في جباية الضرائب و الأموال العامة.

كما تضمن دستور 1793 نصوص لا تسمح بفرض أي ضرائب إلا في سبيل المصلحة العامة ولجميع الأفراد أن يشاركوا في فرض الضرائب، ويراقبوا إستعمالها. ومنذ ذلك الوقت بدأت الميزانية العامة في فرنسا تكتسب مفهومها الحالي.⁽¹⁾

الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة

أولاً-الميزانية خطة مالية للدولة: تعتبر الميزانية خطة مالية للدولة (قصيرة الأجل لأنها لمدة سنة)، فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة (النفقات العامة) التي تشمل البرامج والمشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية القادمة و وسائل تمويلها (الإيرادات العامة) من مختلف مصادر الإيرادات للدولة وبذلك فإن الميزانية العامة ينظر إليها بأنها الإدارة التمويلية لخطة التنمية الشاملة للبلاد.⁽²⁾

ثانياً - الصفة التقديرية للميزانية العامة: من الواضح أن الميزانية هي صك تقدر فيه نفقات الدولة وواردها عن سنة مقبلة، وهذا يعني أن الميزانية تعد لفترة زمنية لاحقة أي لسنة مقبلة وطبيعي في هذا الحال أنه لا يمكن لأي جهاز إداري مهما بلغت به الخبرة أن يحدد بالتمام النفقات التي ستبذلها الدولة أو الواردات التي ستجتيبها خلال هذه السنة المقبل.⁽³⁾

(1) مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص، ص 17، 18 .

(2) محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن 2008، ص4.

(3) مهدي محفوظ، "علم المالية العامة و التشريع المالي والضريبي، الموازنة و النفقات و الواردات و القروض العامة"، دراسة مقارنة، ط4، غير مذكورة دار النشر، لبنان، 2005، ص 43، 44.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

ثالثاً- سنوية الميزانية العامة: الميزانية تتميز بأنها مقيدة بمدة معينة مقبلة، فالتقديرات المعتمدة للنفقات والإيرادات تنصرف إلى مدة تتحدد عادة بسنة مقبلة.⁽¹⁾

رابعاً- إجازة الجباية والإنفاق: قبل البدء في تنفيذ الميزانية فلا بد أن تعرض على السلطة التشريعية في البلاد للموافقة عليها وإجازتها، ومن هنا تتضح علاقة الميزانية العامة بالسلطة التشريعية فهي تصدر عنها، ولا تصبح نافذة المفعول إلا بعد تصديقها منها، ويعني تصديق الميزانية العامة الإجازة أو السماح للحكومة، بحيازة الإيرادات حسب القوانين والأنظمة المطبقة في البلاد، أما إجازة الإنفاق فتعني الموافقة على الصرف في حدود الإعتمادات المخصصة لأوجه الإنفاق المختلفة في فصول الميزانية العامة.⁽²⁾

خامساً- الميزانية العامة أداة لتدخل الدولة: لقد أصبحت الميزانية العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تطور مفهوم الدولة وتوسع مجال نشاطها، مما أدى إلى مضاعفة احتياجاتها إلى مصادر جديدة وإضافية للدخل نتيجة زيادة نفقاتها، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الآثار المختلفة التي تترتب على عمليتي الإيرادات وصرف النفقات وإبراز الميزانية العامة كأداة حاسمة في كثير من الأحيان، وأهم ما يمكن أن تحدثه الميزانية العامة في هذا المجال هو:

-مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال وقوف الحكومة في الاتجاه المعاكس للتغيرات السائدة.

-تحقيق التطور والتوازن الاقتصادي العام.

-إعداد توزيع الدخل الوطني.

-رفع مستوى الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي.⁽³⁾

(1) مجدي شهاب , "أصول الاقتصاد العام للمالية العامة"، دار الجامعة الجديدة , مصر , 2004 ، ص47.

(2) حمد شاكر عصفور، "مراجع سابق"، صص4،5.

(3) جمال لعمارة، "أساسيات الموازنة العامة للدولة"، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر، 2004، ص 67 .

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة المالية

خلاصة الفصل

مما سبق ذكره في هذا الفصل يمكن أن نستخلص ما يلي:

- أن السياسة المالية، والتي تتخذ من المعطيات المالية موضوعا لتدخلها، فقد تطورت بدءا بالدور المحايد للسياسة المالية في إطار ما تضمنته المالية العامة الكلاسيكية (التقليدية)، وصولا إلى السياسة المالية المتدخلة في إطار النظرية الكنزوية، وبالتالي أصبحت تمارس دورا هاما وإيجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد، وبالشكل الذي يتم فيه استخدام السياسة المالية كأداة أساسية، وفي إطار السياسة الاقتصادية العامة من أجل تحقيق الأهداف العامة ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

- أن النفقات العامة العامة تمثل جانبا حيويا في رسم السياسة المالية، كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

- أن الإيرادات العامة لم تعد تقتصر على تمويل النفقات العامة، حيث أدى تطور هذه الأخيرة إلى تطور دور الإيرادات، فأصبحت تمثل أداة من أدوات التوجه الإقتصادي والاجتماعي، وبالتالي لا تعدو أن تكون رسما للفن المالي الواجب إتباعه تنفيذا للسياسة المالية، ومن ثم السياسة الاقتصادية للدولة.

- أن الميزانية العامة، تعتبر أداة هامة وأساسية من أدوات السياسة المالية، فهي تمثل خطة تنفيذية قصيرة الأجل، تحاول أن تترجم برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وخططها المتوسطة والبعيدة المدى، في حالة وجودها إلى برامج سنوية يتم من خلالها تنفيذ البرامج والخطط العامة، وتنسيق مختلف النشاطات والفعاليات الاقتصادية، وتوفير الرقابة والإشراف على نشاط الحكومة، وبالذات إلى جانبه المالي من أجل تحقيق الأهداف العامة للدولة والمجتمع.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي وآليات تحقيقه

الفصل الثاني:التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

تمهيد:

تشكل نظرية التوازنات الاقتصادية وسلبية فعالة في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة، وقدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية ومتابعتها وتوجيهها على أفضل وجه، لذا أصبح ضرورة على الدولة أن تعمل على توازن ماليتها بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني، حيث تسعى السلطات العامة في الدولة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة، وعلى الرغم من تعدد هذه الأهداف وإختلافها من دولة لأخرى، إلا أن تحقيق التوازن الإقتصادي يبقى الهدف الرئيسي للسياسة الإقتصادية.

حيث تعتبر السياسة المالية أحد ركائز السياسة الإقتصادية الكلية فقد أصبح عليها توازن المالية يتفق مع توازن الإقتصاد الوطني و على ذلك سنتناول موضوع التوازن الإقتصادي من خلال المباحث التالية:

-المبحث الأول: الإطار النظري للتوازن الخارجي

-المبحث الثاني: آليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات

-المبحث الثالث: آليات علاج الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة المالية

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

المبحث الأول: الإطار النظري للتوازن الخارجي

ويقصد به تحقيق التوازن في القطاع الخارجي و الذي يشمل جميع المعاملات الحقيقية (صادرات و واردات سلعية وخدمية) و المعاملات النقدية مع الدول الأخرى، أي تساوي صافي التدفقات المالية، ويتحقق ذلك من خلال توازن ميزان المدفوعات و سوق العملات الأجنبية.

المطلب الأول: التوازن الإقتصادي و محدداته

لا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الإقتصادي للتوازن فيما قد يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، و من ثم وسائل تحقيقه، فهناك نماذج للتوازن بشقيه الجزئي والكلي و نماذج للتوازن الداخلي والخارجي، و من ثم نماذج للتوازن الإقتصادي العام.

و ضمن هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم التوازن في الفكر الإقتصادي، ثم إلى التوازنين الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: ماهية التوازن الإقتصادي

أولاً: مفهوم التوازن الإقتصادي

يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائماً طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها، كما عرف أيضاً على أنه الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيي، و عندما يبتعد الإقتصاد عن حالة التوازن، يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج والدخل و مستوى الإنفاق، مما يدفع المؤسسات إلى رفع أو تخفيض مستوى إنتاجها، و يعرفه رمزي زكي بأنه: الاختلال بين حجم الموارد المتاحة و حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع، بمعنى آخر أن هذا الإقتصاد يعرف إختلالاً توازنياً عندما يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، أو بعبارة أخرى يتحقق التوازن بين كميات الموارد المتاحة في الإقتصاد ككل.⁽¹⁾

(1) شريف محمد، "السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي - حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تلمسان 2010، ص ص 70، 71 .

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

تعريف أول: أما التعريف العام والسائد، "فهو التوازن بين العرض والطلب، إذ يتحقق ذلك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي من غير دوافع للتوسع أو الإنكماش بزيادة الطلب والعرض الكلي ويكمن سلعة ما (x) في حالة التوازن إذا ما تحققت المعادلة التالية:"

$$\text{الطلب السلعة (x)} = \text{العرض السلعة (x)}^{(1)}$$

ثانيا: أشكال التوازن

لقد أخذ التوازن أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والهدف المنشود من جهة أخرى ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي (2)

2-1 التوازن الجزئي و التوازن العام: تميز النظرية الاقتصادية الجزئية بين التوازن الجزئي والتوازن العام فطريقة نظرية التوازن هي الطريقة المتميزة بالبساطة التي سار عليها التحليل الاقتصادي لمدة طويلة، كما أنها ذات ميزة كبيرة في إعطاء نتائج ايجابية يمكن تطبيقها على مجال كبير من مختلف الإستعمالات المتنوعة والمتعددة، إذا تنطبق هذه النظرية في الدراسات الخاصة بالصناعة ، وفي تحليل التجارة الخارجية، وفرض الضرائب على السلع الفردية، وفي دراسة برامج دعم الأسعار والمنتجات الزراعية(ولكن طريقة تحليل نظرية التوازن الجزئي تنقصها النظرة الكلية الشاملة لحقيقة التوازن في السوق، وتستمد هذه النظرة أصولها عن طريق السلوك الكلي للمستهلكين، و السلوك الكلي للمنتجين، و مدى حقيقة علاقات الارتباط و التشابك فيما بينها ويرى الإقتصاديون الكلاسيك حتمية تحقق التوازن الكلي للإقتصاد عند مستوى التوظف الكامل و بدأ يكون إرتباطا تلقائيا، فكلهما يضمن تحقيق الأخ، ويتحقق أولهما عندما يصل الإقتصاد إلى مستوى التوظف المامل، فإذا لم يصل لم يتحقق التوازن.(3)

2-2 التوازن الداخلي و التوازن الخارجي:

-التوازن الداخلي يقصد به ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنده البطالة والتضخم، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات: الذي هو عبارة عن سجل إحصائي للعلاقات الاقتصادية على

(1) شريف محمد، "مرجع سابق"، ص ص 70، 71 .

(2) مسعود دراوسي، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي"، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر 2005-2006، ص.104.

(3) سلام سميم، "التوازن الإقتصادي العام"، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان 2011، ص.40.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

إختلاف أنواعها من تجارية، ومالية، ونقدية التي قامت بين دولة ما وبين الدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة في العادة سنة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: محددات التوازن الإقتصادي

1- النموذج الكلاسيكي و التوازن الإقتصادي

أن نقطة البداية في هذا الصدد هي دالة الإنتاج، حيث يتضح لنا أهمية رصيد رأس المال ومستوى المعرفة الفنية للذان يعتبران كمعطيات و كذلك حجم الإنتاج أو الناتج الكلي 'ج' يعتمد فقط في الفترة القصيرة على حجم العمالة للقوة العاملة 'ع' حيث أن $ج = ج'ع'$

*التوازن في سوق العمل

إنه من المعلوم أن حجم العمالة للقوة العاملة سواء على مستوى المشروع الفردي أو على مستوى خطة الإقتصاد بأسره يعتمد على سلوك طلب وعرض العمل وهذا ما سوف نتعرض له

أ-الطلب على العمل:

يتضح لنا من النموذج الكلاسيكي أن الطلب على العمل (ع ط) هو دالة متناقصة لمعدل الأجر الحقيقي (ض/م) أي أن :

$ع ط = (ض/م)$ و كذلك $ط (ض/م)$ أكبر من صفر حيث أن

ض = معدل الأجر الأسمى

م = المستوى العام للأسعار

ويمكننا إذن أن نستنتج من المعادلة السابقة أن المشروعات لا تستوعب كميات أكبر من العمل إلا في حالة تناقص معدل الأجر الحقيقي، هذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

ب- عرض العمل

يتضح لنا من النموذج الكلاسيكي أن عرض العمل (ع) هو دالة متزايدة لمعدل الأجر الحقيقي (ض/م) أي أن :

$ع = ع (ض/م)$

(1) عادل أحمد حشيش، "أساسيات الإقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002 ، ص 122.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

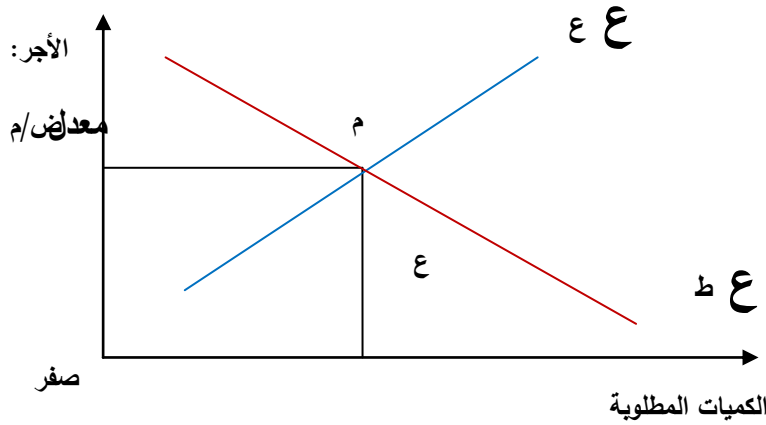
و كذلك ع (ض/م) أصغر من صفر

و هذه العلاقة تركز على الفرض الذي من خلاله يبحث العمال من خلال عرض خدماتهم في سوق العمل عن تعظيم دخولهم بنفس طريقة المنظمين عندما يعملون على تعظيم ربحهم.

ج- المستوى التوازني للعمل

إذا أخذنا في الإعتبار الفرض السابقة فإنه لا يوجد إلا طريقة وحيدة لتعريف التوازن في سوق العمل ومعدل الأجر الحقيقي، وعند رسم محوري الإحداثيات (كما في الشكل) حيث:

الشكل رقم (03): منحنى المستوى التوازني للعمل



المصدر: أحمد فريد مصطفى، "التحليل الاقتصادي الكلي"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2008 ، ص، ص 101، 158.

2- التوازن في سوق المنتجات و الخدمات: إذا كانت طبيعة دالة الإنتاج في الفترة القصيرة على النحو

السابق ذكره أي في صورة:

$$ج = ج(ع) \quad (1)$$

فإن تحديد المستوى التوازني للعمالة في سوق العمل يحدد بصفة تلقائية الناتج أو الدخل

الحقيقي (ج) بالنسبة للإقتصاد بأسره.

(1) أحمد فريد مصطفى، "التحليل الاقتصادي الكلي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2008، ص ص 153، 167.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

3- التوازن في السوق النقدي: أن العنصر الأخير في الأساس الكلاسيكي هو نظريته في النقود وتحديد المستوى العام للأسعار، وحول هذه النقطة نجد أن الفكر الكلاسيكي يقوم على أساس النظرية الشهيرة في كمية النقود.

4- نظرة إجمالية على النموذج الكلاسيكي: يمكننا أن نستخلص بسرعة من هذا التحليل تسلسل النموذج الكلاسيكي و خصائصه الأساسية بالرغم من أن النموذج الكلاسيكي يعتبر نموذجاً للتوازن العام حيث أن القيم التوازنية لكل المتغيرات الاقتصادية تتحدد في أن واحد، يمكن تلخيص ترابط هذا النموذج في تطره مايلي:

أن الأجر الحقيقي و مستوى العمالة يتحدد بتوازن سوق العمل أي من خلال المساواة بين عرض وطلب العمل.

$$ع(ض / م) = ط(ض / م). (1)$$

المطلب الثاني: التوازن المالي العام

إن مضمون التوازن المالي يكمن في التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة، وذلك بإتباع سياسة مالية معينة، تقوم بها السلطة المالية المختصة في الدولة عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة، وذلك بتعديل أحد جانبي الميزانية بغرض خلق التوازن بينهما أي تعادل النفقات مع الإيرادات. وقد اختلفت النظرة إلى هذا التوازن، حيث كانت في الماضي نظرة حسابية بحثة ذلك أن جملة الإيرادات كان يجب أن تساوي بالضبط جملة النفقات دون أن يكون هناك أي عجز أو فائض، ومن ثم لم يعد ينظر إلى التوازن إلا في حدود التوازن الاقتصادي والاجتماعي العام.

الفرع الأول: المفهوم المالي للتوازن العام

من المفاهيم المالية الحديثة للتوازن العام ما يقوم على أساس أن مثل هذا التوازن يعني القيام بتخصيص الموارد المتاحة لمواجهة الطلب المتاح على مثل هذه الموارد في المجتمع فإذا حدث مثل هذا التخصيص و لم يعد هناك فائض طلب لم يتم إشباعه حدث الإختلال أو عدم التوازن، و لذلك يطلق الإقتصاديون على مثل هذا التوازن، توازن التخصيص و طبقاً لهذا التوازن تقوم كافة مؤسسات الأعمال بتعظيم المنافع لديها في أن واحد كما تكون هناك حدوداً عليها، لما يستطيع الأفراد شراءه أو بيعه من كل سلعة متداولة وذلك في حدود ميزانيتهم الخاصة، و بذلك يمكن أن يتحقق التوازن العام ليس فقط

(1) أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص ص 153، 167.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

في حالة تساوي المعروض من السلع والخدمات مع الطلب عليها، بل يمكن أن يحدث أيضا في حالة ما إذا أن الطلب يقل عن المعروض من تلك السلع و الخدمات.

المبحث الثاني : آليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات إقتصادية متعددة الجوانب مما يتطلب إنتقال الموارد المالية والمادية والبشرية ويترتب على هذه التحركات التزامات و حقوق لكل دولة تجاه الدول الأخرى و يجري التعبير عن هذه الإلتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات (ميزان المدفوعات) الذي يوضح المركز المالي لدولة ما تجاه الدول الأخرى.

ويعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات النقدية الدولية، ومن هذا المنطلق سيتناول في هذا المبحث ميزان المدفوعات من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : مفهوم و تركيب ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الإقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل إقتصاد دولة معينة مع إقتصاديات العالم الخارجي، بمعنى آخر فهو يمثل الصورة المحاسبية لهذه العلاقات، لذلك يحظى بالكثير من الإهتمام من قبل صانعي القرار، فضلا عن رجال الأعمال والأجانب والمستثمرين، وكافة المتعاملين الإقتصاديين مع الدولة، وهو ما يدفعنا إلى الإحاطة بأهم جوانبه و المتمثلة في تعريفه، مكوناته وإختلاله.

الفرع الأول : مفهوم ميزان المدفوعات

أولاً: يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الإقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة⁽¹⁾

ثانياً: يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان أساسي و منسق لجميع التعاملات الإقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات و مؤسسات أجنبية، وهو ذو جانبين لتلك

(1) موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 15.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

المعاملات، كما أنه أسلوب لتنظيم الإستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.

ومن هذا التعريف يتبين أن ميزان المدفوعات يعني تسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها أي دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي، وتسجل كافة العمليات التي تقتضي دفع مبالغ من قبل الدولة أو مؤسساتها إلى العالم الخارجي في الجانب المدين فيما تسجل كافة العمليات التي تستدعي إستلام الدولة لمبالغ من العالم الخارجي في الجانب الدائن منه. (1)

ميزان المدفوعات لدولة ما هو سجل منظم أو حساب سنوي شامل للقيمة النقدية لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأشخاص المقيمين في هذه الدولة والأشخاص المقيمين في البلد الأخرى خلال فترة معينة (هي السنة)، وبعبارة أخرى فإنه عبارة عن سجل لحقوق الدولة و ديونها خلال فترة معينة من السنة. (2)

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، وذلك لأسباب التالية :

أ- **يعكس قوة الإقتصاد الوطني للدولة:** ان هيكل هذه المعاملات الإقتصادية يعكس قوة الإقتصاد الوطني (3) وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الإقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الإستثمارات و درجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف.

ب- **يظهر القوة المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس قوى الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة و نتائج سياستها الاقتصادية.

(1) سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات"، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع

عمان، الأردن 2011، ص ص71، 70.

(2) فتحي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2013، ص 211.

(3) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن،

2007، ص 43.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

ج-يساعد على تخطيط و توجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

د-تقيس الوضع الخاجي للدولة: حيث إن المعاملات الإقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة إندماجه في الإقتصاد الخارجي، وهي بذلك فهي تعكس الوضع الخارجي للدولة.(1)

فتبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبه الإقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشرا لسياساتها المالية والنقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث إختلال خارجي.(2)

الفرع الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

اختلف الاقتصاديون في تقسيمات ميزان المدفوعات و تحديد بنوده ،و مرجع هذا الاختلاف هو انقسام بعضهم بين إدماج بعض البنود الفرعية في البنود الفرعية في البنود الأصلية، و البعض الآخر قام باستقلال هذه البنود عن البنود الأصلية اتصبح قسما مستقلا بذاتها و ليس تابعا لبند أصلي، و أيما كان سبب هذا الخلاف فإن ما قتنه صندوق النقد الدولي وأصبح ساريا على شكل موازين مدفوعات، ومن ثم قام الصندوق بتقسيم ميزان المدفوعات إلى قسمين:

أولاً: حساب المعاملات الجارية و التحويلات من جانب طرف واحد

ثانياً: حساب رأس مال (العمليات الرأسمالية) (3)

1-الحساب الجاري: و هو ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بإنتقال السلع و الخدمات المنظورة و غير المنظورة من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين (و تقيد قيمتها في عمود دائن)، وكذلك

(1) السيد محمد أحمد السريني، محمد عزت محمد غزلان، "التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2012، ص 231، 232.

(2) سمير فخري نعمة، 'مرجع سابق'، ص ص 71، 72.

(3) رانيا محمود عبد العزيز عمارة، "التجارة الدولية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007، ص 352.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

العمليات الخاصة بأنتقال هذه السلع و الخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية غير المقيمين (و تقيد قيمتها في عمود مدين)، سواء كان ذلك بمقابل أم بغير مقابل وعليه فإن الحساب الجاري سيصبح ثلاث بنود رئيسية هي (السلع و الخدمات، الدخل، التحويلات الخارجية بدون مقابل)، و تسجل بالقيم الإجمالية.⁽¹⁾

يشمل الصادرات والواردات من الخدمات، فيطلق عليها الصادرات والواردات غير المنظورة، وهي حصيلة الدولة من استخدام الدول الأخرى لخدماتها، كاستخدام بواخرها في شحن أو نقل الركاب. واستخدام أجهزة ومؤسسات التأمين فيها على بضائع الدول الأجنبية، كاستخدام الأجانب لأرضها وطبيعتها وخدماتها في اغراض التعليم كنفقات البعثات الدراسية وكذلك في اغراض التمثيل السياسي كنفقات البعثات الدبلوماسية.⁽²⁾

2- حساب رأس المال: ويدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر والتي تنقسم إلى نوعين.⁽³⁾

حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل: وتتمثل هذه التحركات في شراء الأسهم و السندات الأجنبية أو القيام بالإستثمارات المباشرة في الخارج، ويديهي أن إستثمار رؤوس الأموال في الخارج يقتضي أداء مدفوعات للخارج عليه فإن رؤوس الأموال المحولة للخارج تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات بينما تقيد رؤوس الأموال المحولة من الخارج في الجانب الدائن.⁽⁴⁾

حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل: أما العملات الرأسمالية قصيرة الأجل فهي تشمل حركات الودائع الجارية⁽⁵⁾ ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن سنة، وتقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها:

-الخوف من الظروف الإقتصادية و السياسية غير الملائمة، ويؤدي ذلك إلى هروب رأس المال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل.

(1) سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري العلمية للمشر و التوزيع، عمان 2011، ص 72.

(2) جمال الدين لعويسات، "العلاقات الإقتصادية الدولية والتنمية"، دار هومة، الجزائر، دون سنة نشر، ص 49.

(3) السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، "مراجع سابق"، ص 234.

(4) فتحي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان للنشر و التوزيع، عمان 2013، ص ص 213، 214.

(5) هجبر عدنان زكي أمين، "الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات"، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 206.

الفصل الثاني:التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

-إختلاف مستويات أسعار الفائدة، لأن هذا يؤدي إلى تحركات رؤوس الأموال من بلد ذات أسعار الفائدة المنخفضة إلى الدول ذات أسعار الفائدة المرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر.(1)

3-حساب المدفوعات من طرف واحد: ويشتمل على العمليات الإقتصادية الدولية أو حركات رؤوس الأموال التي لا تتطوي على أخذ وعطاء أي لا ينتظر منها الحصول على مقابل في الحال أو في المستقبل مثل الهبات والمساعدات الأجنبية التي تدفع دون مقابل و التعويضات مثل تعويضات الحرب و قد إصطلح على تسمية هذه المدفوعات بالمدفوعات من طرف واحد أو مدفوعات دون مقابل، وهذا من الجدير بالذكر أن البعض يطرحها في حساب المدفوعات الجارية كما أن البعض الآخر يدرجها في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل.(2)

4-حساب الذهب: والذي يتمثل حصة الدولة من رأس مال صندوق النقد الدولي مقابل عضويتها فيه.(3) يتمثل التغير الذي يحدث في أرصدة الإحتياطي الرسمي للدولة والتغير الذي يحدث في الأرصدة الرسمية الأجنبية بها خلال فترة الميزان، وتشمل هذه الأرصدة ما تحتفظ به السلطات النقدية بالدولة(البنك المركزي) من ذهب وحقوق السحب الخاصة، وكذلك احتياطي الدولة من العملات الأجنبية الرسمية و التي تحتفظ بها لدى صندوق النقد الدولي.

والمقصود بالذهب هنا هو الذهب النقدي دون السلعي، وتقيد صادرات الدولة للذهب في الجانب الدائن، وتقيد وارداتها في الجانب المدين، وهو بذلك يتفق مع قواعد التسجيل الخاصة بحساب رأس المال.(4)

(1) السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، "مرجع سابق"، ص 235 .

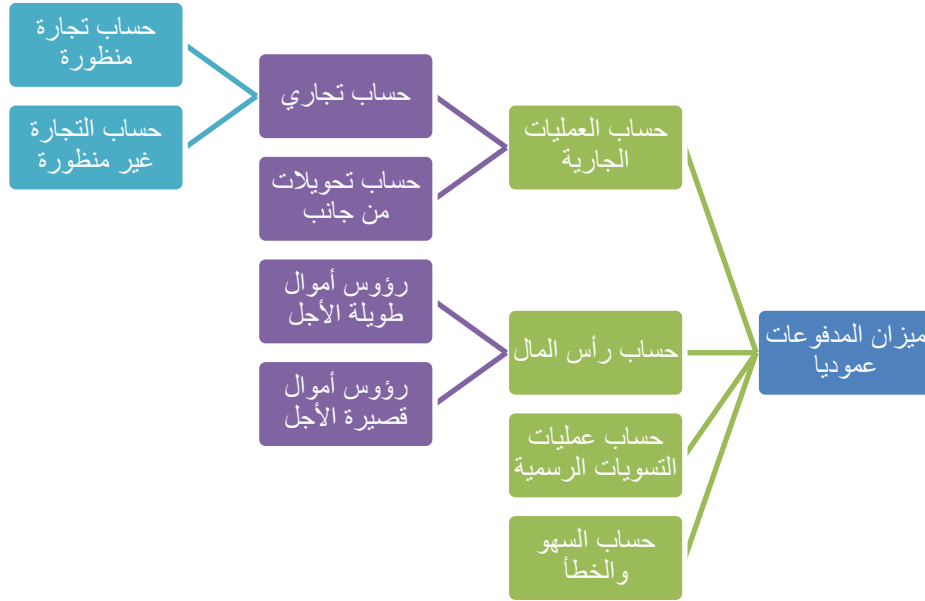
(2) فتحي أحمد زياي عواد، "مرجع سابق"، ص 214 .

(3) إيمان عطية ناصف، "مبادئ الإقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة ، دون طبعة ، الإسكندرية ،مصر، 2008، ص 276.

(4) رانيا محمود عمارة، "مرجع سابق" ، ص ص272،273 .

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

الشكل رقم (04): مكونات ميزان المدفوعات عموديا



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على فتحي أحمد ذياب عواد ، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان للنشر، عمان، الاردن، 2013، ص 215.

المطلب الثاني: توازن وإختلال ميزان المدفوعات و طرق تسويته

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متزنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية و بالتالي فإن الإختلال المقصود به الذي يمس هذا الميزان هو الإختلال الإقتصادي، حيث أن التوازن الإقتصادي تفسره عمليات معينة (عمليات تلقائية و عمليات موازنة) ومنه يظهر العجز أو الفائض (الإختلال) في ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: التوازن و إختلال في ميزان المدفوعات

إن تحديد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات يتم من خلال المقارنة بين نوعين من العمليات. (1) :

أولاً: التوازن في ميزان المدفوعات

(1) رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 380، 381.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة. ويقودنا الحديث عن توازن ميزان المدفوعات إلى الفصل بين نوعين من التوازنات هي التوازن المحاسبي و التوازن الاقتصادي.

حيث التوازن المحاسبي ويقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بندا اصطفاي متعارف عليه ببند "السهو والخطأ" تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان.(1)

أما التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان.(2)، ويمكن التميز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها: وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة.

أ. **العمليات التلقائية أو المستقلة:** وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح، ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدّد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.(3)

(1) محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006 ص 94 .

(2) حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجية-دراسة حالة الجزائر-" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، قسنطينة، 2005، ص ص 29، 30.

(3) محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص ص 297، 301.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

الجدول رقم (01) : ميزان المدفوعات وفقا لمفهوم العمليات المستقلة والتابعة.

ميزان المدفوعات		وحدة العملة النقدية
أولاً: الحساب الجاري.	دائن	مدين
1. الميزان التجاري.		
أ- تصدير السلع.		
ب- استيراد السلع.		
2. ميزان الخدمات.		
أ- الخدمات المصدرة.		
ب- الخدمات المستوردة.		
ثانياً: حساب التحويلات أحادية الجانب.		
▪ مستلمات.		
▪ مدفوعات.		
ثالثاً: حساب رأس المال.		
1. طويلة الأجل.		
▪ قروض ممنوحة من الخارج.		
▪ استثمار مباشر وافد.		
▪ قروض ممنوحة إلى الخارج.		
▪ استثمار مباشر في الخارج.		
(فوق الخط)		
المجموع		
(تحت الخط)		
2. قصير الأجل.		
▪ حركة الودائع والأصول السائلة.		
رابعاً: ميزان الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي.		
خامساً: فقرة السهو والخطأ.		

المصدر: هجير عدنان زكي أمين: "الاقتصاد الدولي"، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 211.

الفصل الثاني:التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

ب. **العمليات التعويضية و الموازنة:** وهي العمليات التي تترتب عن العمليات المستقلة و تتم في ضوء موقف معين لميزان المدفوعات (فائض أو عجز)، ويكون الغرض منها تعويض الفارق بين الجانب الدائن والجانب المدين، وتشمل تلك العمليات على ما يلي :

أ- حركة رؤوس الأموال في شكل قروض

ب- حركة الذهب للأغراض النقدية

ج- التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي

ويكون الاختلال في إحدى الشكليات الأبيين:

-**في شكل فائض:** وهذا في حالة التي يكون فيها الجانب الدائن للعمليات المستقلة (عمليات حساب الجاري+عمليات حساب رأس المال طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

-**في شكل عجز :** وذلك في الحالة التي يكون فيها الجانب المدين للعمليات المستقلة أكبر من الجانب الدائن لها.(1)

ثانيا: إختلال في ميزان المدفوعات

فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة، ولا ينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا بهذا المعنى في نهاية سنة الحساب، بل من المنطقي حدوث اختلال من سنة لأخرى بين جانبي الميزان تارة بالزيادة او بالنقصان.

ويقال ان ميزان المدفوعات لدولة معينة قد اصابه خلل، اذا كان رصيدها من العملات الاجنبية والذهب قد اتجه الى النقص أو الزيادة بصفة مستمرة، وبعبارة اخرى اذا كان مجموع إيراداتها الناتجة عن الصادرات

(1) أحميمية خالد، "أزمة الديون السيادية الأوروبية و انعكاساتها على موازين المدفوعات مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2005-2011"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، بسكرة2013، ص83.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

والخدمات والاستثمارات التلقائية الاجنبية لا يعادل مجموع مدفوعاتها الناجمة عن الواردات والخدمات والاستثمارات في الخارج.(1)

يتعرض ميزان المدفوعات عادة للاختلالات حيث نميز بين أنواع مختلفة، اختلال عرضي، اختلال موسمي، اختلال دوري واختلال هيكلي.

الاختلال العرضي: ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالآفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد. أما الاختلال الموسمي ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام.(2)

الاختلال الموسمي: و يحدث الإختلال الموسمي بسبب تقلبات في إنتاج بعض المحاصيل خلال فترة معينة من السنة (3)، يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم احتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز، ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.(4)

الاختلال الدوري: هو الذي يحدث نتيجة التقلبات الاقتصادية التي يشاهدها النظام الإقتصادي الرأسمالي في دول إقتصاديات السوق (5)، حيث يحدث هذا النوع خاصة في الدول التي تأخذ بنظام آليات السوق، حيث يتعرض اقتصادها للدورات الاقتصادية، ففي حالة الرخاء يحدث العجز بسبب تراجع قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وبالمقابل تزداد قيمة الواردات بزيادة الدخل، أما في حالة الكساد أو الانكماش

(1) حاجي سمية ، " دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، 2015-2016، ص 139.

(2) طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 58 .

(3) السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي، النظرية و السياسات"، دار الفكر ناشرون موزعون ، عمان ، 2010، ص138.

(4) أساكور محمد العربي، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 68 .

(5) رانيا محمود عبد العزيز عمارة، "مرجع سابق"، ص 387 .

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

فإنه يحصل الفائض بتراجع، قيمة الواردات تبعا لانخفاض الدخل، وذلك مقابل زيادة قيمة الصادرات نتيجة انخفاض وأسعار المنتجات المحلية.⁽¹⁾

الإختلال الهيكلي: هذا النوع من الإختلالات يسود عادة في موازين البلدان الرأسمالية المتقدمة⁽²⁾، وذلك لانخفاض مستويات الإنتاج فيها لقلّة وتقدم أدوات الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها، ووجود بدائل لها بأسعار أقلّ، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي يجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع الاقتصادي من خلال مشاريع تنمية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار، و لعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطيء للصادرات. هذا التوسع يستمر لفترة طويلة من أجل تحقيق نتائج زيادة القدرة الإنتاجية خاصة مع التأخر التكنولوجي والتقني يؤدي في هذه الفترة إلى حدوث عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء. ومع وجود تدفقات رأسمالية كبيرة من هذه الدول نحو الخارج، سواء لسداد الواردات، أو أقساط القروض وفوائدها، أو لتغطية الخسائر الناجمة عن هذا التدهور في شروط التبادل الدولي، لمنتجاتها، وعدم مقابلتها بتدفقات مالية من الأجانب للدولة، أي زيادة مديونية الدولة ونقص دوائيتها فتزداد حدة الإختلال. ويعتبر هذا النوع من الإختلال ميزة خاصة بالدول النامية لتمييزها بوجود قطاعين مختلفين كلية، قطاع متقدم مرتبط بالتصدير وآخر داخلي اجتماعي تقليدي وهما مختلفين تماما حتى في الأهداف التي يسعيان إلى تحقيقها، وقد يحدث فائض هيكلي في ميزان المدفوعات في الدول التي تكون صادراتها تعتمد على سلعة ضرورية، وقلمما يتحول الطلب عليها مثلا حالة الدول البترولية، حيث في سنة 2004 تعددت أسعار النفط 40 دولار للبرميل الواحد، حققت معه الدول البترولية فائضا في موازين مدفوعاتها.⁽³⁾

الفرع الثاني: السياسة التصحيحية لإختلال ميزان المدفوعات

إن التوازن في ميزان المدفوعات هي ضرورة حتمية، لكن المعنى الحقيقي له هو تحقيق نمو اقتصادي متواصل مع قبول اختلال خارجي من حين لآخر، وبمجرد حدوثه تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة، بدءا من أساليب التسوية التلقائية التي تعتمد على المتغيرات الاقتصادية في الاتجاه الذي يخدم التوازن. لكن رغم ذلك لا تدع الحكومات قوى السوق تعمل لوحدها، لأنّه قد يكون أمامها قبول أحد الاختيارين، إما الحفاظ على الاستقرار

(1) أميمية خالد، "مرجع سابق"، ص 84، 85.

(2) هجير عدنان زكي أمين، "الاقتصاد الدولي"، اثره للنشر و التوزيع، عمان، ط 1، 2010، ص 217.

(3) حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم

الإقتصادية، قسنطينة 2005، ص ص 47، 48.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

الداخلي أو تحقيق التوازن الخارجي وبتدخلها تعمل على الموازنة بين أهدافها، ويكون ذلك إما بالتمويل أو المعالجة.

التمويل: تكون تسوية الاختلال من خلال استعمال الاحتياطات النقدية التي تملكها الدولة سواء بالنقصان أو الزيادة، أي التسوية المحاسبية.

المعالجة: وتكون التسوية من خلال معالجة الأسباب المؤدية للاختلال وليس الاختلال في حد ذاته وهو الأساس، ويكون التدخل من خلال محاولة تحويل الإنفاق أو تخفيضه عن طريق تغيير الطلب الداخلي، الأسعار أو فرض الرقابة المباشرة على المعاملات الدولية.⁽¹⁾

في حالة وجود إختلال في ميزان المدفوعات يتم الجوء إلى إتباع مجموعة من السياسات التالية

أولاً: سياسة محو الإنفاق (منهج المرونات)

يعتمد هذا المنهج على إباح دور سياسة سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات ويعتبر هذا المنهج أحد عناصر سياسات تحويل الإنفاق بين السلع الأجنبية و المحلية، وهذا يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في حالة العجز وفي أحيان أخرى يؤدي إلى نقصان الصادرات وزيادة الواردات في حالة الفائض، ويركز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات.

-يعتبر الأساسي في علاج الخلل الحادث في ميزان المدفوعات، حيث أن التحسن في الميزان التجاري يتطلب أن يكون مجموع مرونة الطلب العالمي على الصادرات مع مرونة الطلب الوطني على الواردات أكبر من الواحد و يطلق على هذا الشرط مصطلح شرط مارشال-لينر والذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري أثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض به، أن منهج المرونات يوضح لنا كيف يؤدي إتباع الدولة لسياسة تغيير سعر الصرف إلى إحداث التكيف المطلوب في الميزان التجاري.

- حسب صيغة شرط مارشال-لينر، فإن نظرنا إلى تغيير سعر الصرف في شكل تخفيض قيمة العملة الوطنية للدولة (رفع سعر الصرف) فإن هذا يؤدي إلى تغيرات في أسعار كل من الصادرات والواردات، فاسعر الصادرات تصبح منخفضة من وجهة نظر المستهلك الأجنبي فيزداد طلبه عليها في الوقت الذي تصبح فيه أسعار الواردات

(1) حنان لعروق، "مرجع سابق"، ص 51 .

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك المحلي وهو ما ينعكس في إنخفاض طلبه عليها ومن هنا يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات وإنخفاض الوردات إلى أن يتم القضاء على العجز في الميزان التجاري ويحدث العكس في حالة وجود فائض في الميزان التجاري. (1)

ثانيا: سياسة متغيرة الإنفاق (منهج الإستيعاب و المنهج النقدي)

وهنا يمكن التمييز بين المنهجين التاليين

1-منهج الإستيعاب

يركز هذا المنهج على الدور الذي تلعبه السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات ويتميز هذا المنهج بالميزات التالية:

-يعتبر هذا المنهج أحد أركان مجموعة سياسات تغيير الإنفاق التي تهتم بتعديل المستوى العام للإنفاق القومي بالزيادة أو النقصان لإحداث التغيرات المطلوبة في مستويات الطلب الفعال، و بالتالي أحداث الأثر المطلوب في ميزان المدفوعات.

و يركز منهج الإستيعاب على سوق السلع و يتجاهل الأسواق الأخرى (السوق النقدي و رأس المال) كما يعتبر هذا المنهج نموذج التوازن الإقتصادي الكلي، أي أنه يركز على المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي...إلخ

-إضافة إلى هذا يتفق منهج الإستيعاب مع منهج المرونات في التركيز على رصيد الميزان التجاري، وعن طريق إبراز دور السياسة المالية يتضح لنا في حالة الدولة التي تعاني من عجز في ميزان التجاري وترغب في تصحيح الخلل وطبقا لهذا المنهج، لا يوجد أمام الدولة سوى وسيلتين هما: زيادة الدخل القومي بنسبة أكبر من زيادة الإستيعاب الكلي أو تضطر الدولة لتخفيض مكونات الإستيعاب الكلي، وفي الحالتين فان الفصل في قدرة الدولة على اتباع سياسات تغيير الإنفاق.

-الوسيلة الأولى: تتطلب نمط توسيعي للسلسلة المالية، يمكن من خلاله تحريك الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي ومن ثم زيادة عرض الصادرات مع ثبات الأسعار.

(1) صفوة عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف و أثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات"، دار النهضة، مصر 2000، ص 10.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

-الوسيلة الثانية: نمط السياسة المالية يأخذ الإتجاه الإنكماشى من خلال ضغط مكونات الإنفاق الكلي وذلك على أمل ضغط الإستيعاب الكلي و تصدق الحالة العكسية في وجود فائض.

2-المنهج النقدي: يعالج هذا المنهج الإختلال في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية وينظر هذا المنهج إلى الإختلال على أنه نوع من أنواع الإضطراب المرتبط بالإختلال في السوق النقدية، أي يبين لنا ظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود ومن خصائصه التي تميزه عن المنهجين السابقين ما يلي:

-يعتبر ميزان المدفوعات في المقام الأول ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية.

-يجب النظر إلى منهج النقدي لميزان المدفوعات على أنه نموذج التحليل الإقتصادي الكلي على الإحتياجات النقدية الأجنبية.

ثالثا: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العادية

في كثير من الأحيان لا تترك الدولة قوى السوق تعمل لوحدها من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعينه هذا السماح بتغيرات في مستويات الأسعار والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار وإستقرار الدخل القومي عند مستوى التشغيل التام، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الإقتصادي الخارجي، وفي هذه الحالة تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج إختلال ميزان المدفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل الإقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الإقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الإقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

- إستخدام أدوات السياسة المالية التجارية المختلفة للضغط على الإستيراد مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الإقتصاد الوطني تتمثل في: (1)

(1) كامل بعري، " الإقتصاد الدولي، التجارة الخارجية و التمويل"، الدار الجامعية، مصر 2001، ص ص 392، 400.

الفصل الثاني:التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

-اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية أو من أسواق المال الدولية وبيع جزء من الإحتياطي الذهبي للخارج.
-بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي. (1)

المطلب الثالث: علاج الإختلال في ميزان المدفوعات من خلال السياسة النقدية و سعر الصرف

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، ولأهمية ميزان المدفوعات تحاول البلدان معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال، ومن خلال إتباع مناهج ومداخل مختلفة، وسنحاول في هذا المطلب التركيز على عنصرين في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري

من أجل تسوية الخلل في الميزان التجاري تركز المؤسسات النقدية الدولية على تخفي قيمة العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من أسلوب المرونات والإستعاب، حيث يعتبران من بين الأساليب المستخدمة من أجل إحداث التوازن الخارجي.

أولاً: مفهوم الميزان التجاري وأهميته

يمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات الجارية، والمتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا إزدادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا إزدادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزاً في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض

(1) كامل بعري، مرجع سابق ص ص400،392.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

والعجز في الميزان، حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.⁽¹⁾

ثانيا: التعريفات بسياسات سعر الصرف

تعريف أول: هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات.⁽²⁾

تعريف ثاني: سياسات سعر الصرف تمثل "مجموعة من الإجراءات التي تستهدف أن تكون التطورات في نظام والسوق و سعر الصرف الأجنبي في حدود التي تتطلبها تنفيذ السياسات النقدية على وجه سليم". بمعنى أنها تتمثل في الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في ظل أي نظام تعتمد قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لإقتصادها و برامجها التنموية.⁽³⁾

ثالثا: منهج المرونات Elasticities Approach

اعتمدت النظرية الكينزية والكلاسيكية في تسوية العجز بالميزان التجاري على ثبات سعر الصرف الذي قلما يوجد في الوقت الحاضر مع انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، لذا تم الاعتماد على منهج المرونات والذي يعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة والذي يدثر على المركز التجاري للدولة.

مفهوم منهج المرونات: يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة.

*** حالة العجز في الميزان التجاري:** تتم تسوية الخلل بالميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، وما يمكن

(1) دوحة سلمى، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص تجارة دولية، بسكرة 2014-2015، ص 117.

(2) عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، 2004 ص 103.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، "إقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2016 ص 63.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

قوله هو أن تخفي سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري.⁽¹⁾

رابعاً: مدخل الإستيعاب لتقييم دور سعر الصرف في علاج عجز ميزان المدفوعات

ظهر هذا المدخل عام (1952)، و قد كان الرائد في هذا الرأي إلكسندر سيدنى، وهو نموذج يستند على النموذج الكينزي في التحليل الإقتصادي الكلي، ويبني منهجه على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحاً منه مقدار السلع والخدمات التي يتم إستيعابها محلياً، وهو عبارة من الإنفاق الإستهلاكي الخاص و العام و إجمالي الإستثمار، فإذا تعدى مقدار الإستيعاب المحلى مقدار الدخل الوطني فإن الميزان التجاري للدولة يحقق عجزاً بمقدار الفرق بينهما والعكس صحيح، ويركز المدخل في تحليله على المتغيرات الإقتصادية الكلية متجاهلاً بذلك الآثار غير المباشرة على النقود (أسعار الفائدة، تدفقات رأس المال) أي أنه يهتم بسوق السلع ويهمل سوق النقد وسوق رأس المال، حيث يهتم بالميزان التجاري وبذلك يتفق مع مدخل المرونات، ويختلف عنه في تجاهل المرونات عند إستخدام سعر الصرف كأداة لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، ويعرف ميزان المدفوعات و فقا لهذا المدخل بأنه الفرق بين المتحصلات الكلية و لين المدفوعات الكلية (فيما عدا السلطة النقدية)، أي أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن الفرق بين الدخل الوطني الإجمالي والإنفاق الوطني.⁽²⁾

تحليل الأسلوب:

$$Y=C+I+G+(X-M)..... (1)$$

حيث أن:

Y: الدخل الوطني

C: الاستهلاك الكلي

I: الإستثمار العام

G: الاتفاق الحكومي

(1) دوحة سلمى، "مرجع سابق"، ص 142 .

(2) عبد المطلب عبد الحميد، "مرجع سابق"، ص، ص 113، 114 .

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

X: الصادرات

M: الواردات

إن الفرق بين الصادرات والواردات ($X - M$)، يمثل رصيد الميزان الجاري ونرمز له بالرمز N أي:

($N = X - M$)، ومجموعة الاستهلاك والاستثمار والاتفاق العام يمثل الإستعاب (l'absorption)

ونرمز له بالرمز A أي $A=C+I+G$ ، وعليه يمكن كتابة المعادلة (2) في الشكل التالي:

$$(2).....Y = A + N$$

نستنتج من المعادلة (1) أن رصيد الحساب الجاري يتمثل في الفرق ما بين الدخل الوطني والإستعاب:

$$(3).....N = Y - A$$

وعليه يكون رصيد الحساب الجاري موجبا $N > 0$ ، عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات في الاستهلاك والاستثمار، والاتفاق العام من دخله الحقيقي أي:

($Y > A$) وتكون ($N > 0$) عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات والاستثمار والاتفاق العام أكثر من دخله الحقيقي أي ($Y < A$).

والسؤال الذي يمكن طرحه هو:

ما هو الأثر المتوقع لتخفيض قيمة العملة الوطنية على (N) أي الفرق بين الدخل والإستعاب؟

لنفرض أن هناك دولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها الجارية، وللتغلب على هذا العجز قامت بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، ويتسبب التخفيض في تغير رصيد الميزان الجاري فيصبح $\Delta(X-M)$ ، أي ΔN وهذا التغير في الواقع يكون محصلة لأثر مباشرة على الدخل، وأثر التخفيض على الإستعاب، وهذا ما يترجم مدخل الإستعاب والدور المشترك لآثار الأسعار وآثار الدخل. (1)

(1) عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري" دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير

منشورة، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011-2012، ص ص 105، 102.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

فمن ناحية أخرى يكون للتخفيض أثر مباشر على الدخل حيث يتسبب في تغييره المقدار DA ، ونتيجة لذلك يصبح رصيد الميزان الجاري هو:

$$\Delta N = \Delta Y - \Delta A \text{..... (4)}$$

ومن ناحية أخرى فإن أثر التخفيض على الإستعاب يكون ذاته ناتجا عن أثرين هما:

1- الأثر المباشر للتخفيض على الإستعاب، والذي نرسم له بالرمز ΔA وهو يفسر أثر التخفيض على الإستعاب عند مستوى معين للدخل الحقيقي.

2- الأثر على الإستعاب المحفوظ بتغيرات الدخل، والذي نرسم له بالرمز $\alpha \Delta Y$.

حيث: α : الميل الحدي لإستعاب الدخل أو الميل الحدي للإنفاق.

ΔY : التغير الذي حدث في الدخل.

وعلى ذلك، فإن الأثر الإجمالي للتخفيض على الإستعاب يكون:

$$\Delta A = \alpha \Delta Y - \Delta A \text{..... (5)}$$

ومن ثم يكون الأثر على الميزان الجاري هو:

$$\Delta N = \Delta Y - (\alpha \Delta Y - \Delta A)$$

$$\Delta N = \Delta Y - \alpha \Delta Y - \Delta A$$

$$\Delta N = (1 - \alpha) \Delta Y - \Delta A \text{..... (6)}$$

ومن المعادلة (5) يتضح أن $\Delta(X-M)$ يعتمد في ذات الوقت على أثر التخفيض على الدخل (سواء الأثر المباشر أو الأثر المحفوظ)، من ناحية، والأثر المباشر للتخفيض على الاستعاب من ناحية أخرى، والآثار الأولى يفسرها المقدار $\Delta Y (1 - \alpha)$ ، أما الثانية فيفسرها ΔA وإذا كانت الآثار الأولى هي آثار الدخل فإن الثانية كما ظهرت في تحليل Alexander هي آثار الأسعار، وعلى ذلك فإن إشارة وقيمة $\Delta(X-M)$ تعتمد على محصلة آثار الدخل، وآثار الأسعار التي نجحت عن التخفيض.⁽¹⁾

(1) عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص ص 102، 105.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

وتسمح المعادلة (6) باستنتاج الشروط اللازمة لنجاح تخفيض القيمة الخارجية للعملة في تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات داخل إطار مدخل الإستيعاب.⁽¹⁾

الفرع الثاني: آليات السياسة النقدية في معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات

أولاً: تعريف السياسة النقدية

هناك العديد من التعاريف التي قدمت للسياسة النقدية، ويمكن التطرق إلى أهم هذه التعاريف فيما يلي: السياسة النقدية هي إستخدام عرض النقود لتحقيق أهداف إقتصادية معينة،⁽²⁾ فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.⁽³⁾

وتعرف السياسة النقدية على أنها "تلك السياسة التي لها علاقة بين النقود والجهاز المصرفي، والتي لها تأثير في عرض النقود من أجل التحكم في القدرة الشرائية للمجتمع".

كما تعرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل إدارة الائتمان والنقد والسيولة العامة للاقتصاد".⁽⁴⁾

ثانياً: أدوات السياسة النقدية

تعد أدوات السياسة النقدية نقطة البداية داخل آلية إنتقال السياسة النقدية بالنسبة للسلطات النقدية وتعرف هذه الأدوات على أنها الوسائل المتاحة التي يمكن للبنك المركزي إستخدامها للتأثير على الأهداف التشغيلية والوسيطية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف النهائية للسلطات النقدية، و هناك بصفة رئيسية نوعان

(1) عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق ، ص ص 102، 105 .

(2) مايكل أبديمان، ترجمة و تعريب، محمد إبراهيم منصور، "الإقتصاد الكلي النظرية و السياسة"، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 275.

(3) بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص 112 .

(4) لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

العلوم في العلوم الإقتصادية غير منشورة، بسكرة 2013- 2014، ص، ص 24، 25.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

من أدوات السياسة النقدية: أدوات التدخل المباشر، وأدوات التدخل غير المباشر، وتشمل هذه الأخيرة على الأدوات الكمية، والأدوات الكيفية.

***الأدوات الكمية:** ينصب عمل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في التأثير على حجم الإئتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية، و ذلك بغض النظر عن التأثير في كيفية توجيه الإئتمان إلى قطاعات أو مجالات معينة.

و يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم الأرصدة النقدية لدى الجهاز المصرفي، و في نسبة هذه السيولة إلى إجمالي الودائع، بإستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية، وهي سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الإحتياطي القانوني، وستناول كل أداة على حدة فيما يلي:(1)

1-عمليات السوق المفتوحة: من أكثر الأدوات استخداما في الدول المتقدمة، حيث تتلخص في دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا لسندات الحكومة، حيث يتدخل البنك المركزي بائعا لسندات الحكومة لتقليل حجم النقد المتداول في حالة وجود فجوة تضخمية أو في حالة وجود تضخم لكبح الطلب وتقليل حجم الطلب، مما يؤدي إلى تراجع السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، وتسمى هذه الآلية بالسياسة الانكماشية، والعكس حيث يتدخل البنك المركزي مشتريا لسندات الحكومة بهدف زيادة السيولة النقدية المتداولة من أجل دفع عجلة النمو، وذلك في حالة وجود ركود اقتصادي وتسمى هذه السياسة بالسياسة التوسعية.(2)

فالموضعية الاقتصادية للبلد هي التي تبين وضعية البنك المركزي هل يدخل بائعا أو مشتريا، فإذا كان التضخم هو السائد فيدخل البنك المركزي بائعا للأوراق المالية من أجل امتصاص الكتلة النقدية الزائدة الموجودة في الاقتصاد، ومن بين أهم الأوراق التي يقوم البنك المركزي ببيعها هي أدونات الخزينة، حيث تكون البنوك التجارية طرفا مشتريا، وذلك ما يؤدي إلى انخفاض سيولتها وتقليص قدرتها على منح الائتمان ومنه يكون البنك المركزي قد قام بتقييد الائتمان، وبالتالي كبح جماح التضخم، أما في الحالة العكسية أي عندما يدخل البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية، فيكون الهدف من ذلك هو التأثير في كمية المعروض النقدي، فتزيد كمية النقود المتداولة وبالتالي ترتفع احتياطات البنوك التجارية و منه تزيد قدرتها على منح الائتمان، و ما يمكن قوله أن

(1) أحمد رمزي محمد عبد العال، "العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة و فاعلية السياسة النقدية"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة 2013، ص 68 .

(2) عيجولي خالد، "فاعلية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة"، ملتقى

دولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي، 20-21 أكتوبر 2009، ص 7.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

البنك المركزي هو الذي يقرر متى يكون بائعاً ومتى يكون مشترياً للأوراق المالية وذلك حسب الوضعية الاقتصادية للدولة.

2- سياسة سعر إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر لفائدة (التمن) الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدى القصي، فهذه الوسيلة من أبرز الوسائل التي يعتمد عليها البنك المركزي من أجل التأثير في الائتمان، فالبنوك التجارية تلجأ إلى البنك المركزي من أجل عملية إعادة خصم الأوراق التجارية لتمويل سيولتها، فيعتبر البنك المركزي هو الملاذ الأخير لهذه البنوك، فيتحكم في هذه النسبة على حسب السياسة النقدية التي ينتهجها سواء كانت انكماشية أو توسعية فإذا كان الاقتصاد في حالة كساد فيلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم من أجل التشجيع على الاقتراض، وبالتالي ضخ سيولة زائدة و إضافة وسائل دفع أخرى في الاقتصاد، أما في الحالة العكسية وهي التضخم فيقوم برفع سعر الفائدة من أجل زيادة تكلفة الاقتراض وبالتالي إحجام العملاء على عملية خصم الأوراق التجارية، ومنه الحد من عملية إعادة الخصم، حيث يحد من حجم الائتمان المقدم للاقتصاد.⁽¹⁾

3- نسبة الاحتياطي الإجمالي: يمكن اعطاء بعض المفاهيم عن نسبة الاحتياطي القانوني كما هي:

تعريف 1: نسبة الاحتياطي الإجمالي، هي النسبة التي يحتفظ بها البنك التجاري، من كل وديعة على شكل سيولة، ويتم ايداعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني لا يأخذ عليه أي فائدة من البنك المركزي بالطبع و هذه النسبة تمثل الحد الأدنى للإحتياطي الذي يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي.⁽²⁾

يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطياتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى بالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة، وعادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني، حيث أن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بها، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه وأول من اعتمد أداة الاحتياطي القانوني هي الولايات المتحدة

(1) لحسن دردوري، "مراجع سابق"، ص ص 28، 29.

(2) زاهر عبد الرحيم عاطف، "إدارة العمليات النقدية و المالية في النظرية و التطبيق"، دار الراجحة، الأردن، 2009، ص 60.

الفصل الثاني:التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

الأمريكية منذ 1933 ومن ثم استعمل في باقي دول العالم، أما في الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور قانون النقد والقروض 10/90 الصادر بتاريخ 14/04/1990 يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أنة تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أولا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28 % من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا.(1)

***الأدوات الكيفية (النوعية):** إن الهدف من استعمال الأدوات النوعية هو التأثير على أوجه استعمال الائتمان والقنوات التي يوجه إليها الائتمان أي بشكل آخر تؤثر هذه الأدوات الكيفية على نمط الإنتاج والاستثمار في الاقتصاد الوطني، حيث تعمل هذه الأدوات على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض النشاطات نوعا وكما، ومن أهم هذه الأدوات الكيفية ما يلي:(2)

1-**تأطير القروض:** تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيرية توجيهية وذلك بإعطاء توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها، ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها وذلك عند ظهور البوادر الأولى للتضخم، أما عندما ينتشر التضخم بحدة فان الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى لمقادير القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض.

وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرافقة برنامجا استقرار يا يشمل التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة.(3)

2-**السياسة الانتقائية لقرض:** يتم منح القروض من طرف مؤسسات الاقراض، تبعا لمعيارين وهما الربحية او المرودية، ودرجة المخاطرة(ضمان ملاءة العملاء ومعرفة الضمانات المقدمة)، لكن هذه الخيارات قد لا تتلاءم بالضرورة مع احتياجات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

(1) دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 246 .

(2) لحسن دردوري، "مرجع سابق"، ص 31 .

(3) حباية عبد الله، "الاقتصاد المصرفي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 306 .

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

يستخدم البنك المركزي ادوات انتقائية، لتحكم في القروض الممنوحة، وهذا ضمن سياسة تأطير القرض منها:

1-2- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد، من أجل تكلفة القرض المتعلق ببعض انواع التمويلات المتعلقة ب التصدير، السكن ، الزراعة . . الخ، والجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض، وبين كلفة المواد التي تمول القرض.

2-2- اعادة خصم للأوراق فوق مستوى السقف، حيث يشجع البنك المركزي بعض الانشطة بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض، حتى بعد تجاوز السقف المحدد.

2-3- فرص اسعار تفاضلية لإعادة الخصم وهذا للتأثير على القروض الموجبة لبعض الانشطة المراد تشجيعها حسب الظروف انكماش او تضخم.⁽¹⁾

3-الإقناع الأدبي: حيث في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية وتتوقف هذه السياسة على مدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل مع البنك المركزي وثقتها بإجراءاته ومدى قدرة البنك المركزي في الإقناع.⁽²⁾

حيث يقوم البنك المركزي بطلب خفض أو زيادة حجم الائتمان في مجال محدد، دون أن يستعمل الطرق الرسمية التي يمكن له أن يلجأ إليها، فإذا لاحظ البنك المركزي أن البنوك التجارية قد أفرطت في منح الائتمان فإنه يطلب منها التخفيض من حجمه، وهذا دون اللجوء إلى استعمال أي وسيلة من الوسائل التي يمكن له أن يستخدمها مثل نسبة الاحتياطي القانوني أو سعر إعادة الخصم....الخ، وبطبيعة الرابط بين البنك المركزي والبنوك التجارية فإن هذه الأخيرة تكون ملزمة بالإقناع الأدبي، أي بإطاعة بنك البنوك والخضوع لأوامره لاصادرة التي تخدم الاقتصاد الوطني، و عليه نلاحظ أن هذه الأداة المتمثلة في وسيلة الإقناع الأدبي التي يستعملها البنك المركزي من أجل إقناع البنوك التجارية بتوجيه الائتمان للأوجه التي يريد أن يقوم بدعمها سواء كانت قطاعات صناعية أو فلاحية حيث يتوقف دعم هذه القطاعات على السياسة الاقتصادية التي تسطرها الدولة، وخالصة القول أن البنك التجاري ملزم بقبول سياسة الإقناع

(1) حاجي سمية، " دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016، ص87.

(2) مفيد عبد اللاوي، " محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوا، الجزائر، 2007، ص 65 .

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

الأدبي، وكل التوجيهات التي يقرضها بنك البنوك بكل ما يتعلق بمنح الائتمان وتوجيهه للاستعمال في القطاعات المتنوعة.⁽¹⁾

ثالثا: النظرية النقدية الحديثة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

تتناول هذه النظرية، كيفية استعادة الدولة لتوازن ميزان مدفوعاتها، الذي اختل نتيجة الاضطرابات العشوائية او نتيجة عوامل رئيسية، مما يسبب اختلالات جوهرية او مفاجئة حسب نوع العوامل المؤثرة ولذا فان دراسة كيفية استعادة التوازن في حالة اختلال ميزان المدفوعات الناتج عن الاضطرابات العشوائية، في هذه الحالة يمكن اللجوء الى الاحتياطات الدولية لتمويل هذا العجز، فان ترتب على ذلك سياسة التمويل بالاحتياطات الدولية فتكون قد نجحت في علاج الاختلال وهنا لا تحدث تغيرات في مستوى الاسعار النسبية للسلع الداخلية او الخارجية في التجارة الدولية، كما يتحقق التوازن دون حدوث اثار جانبية تشكل عبئا على الاقتصاد القومي بل ينجح الاقتصاد في الحد من فائض الطلب المؤقت على السلع المستوردة والاصول الاجنبية عن طريق السحب من الاحتياطات النقدية الدولية وفي حالة عدم حدوث التوازن باستخدام أداة الاحتياطات الدولية، يتم اللجوء الى اداة تغيير الانفاق لاستيعاب العجز عن طريق اثار تغيير الانفاق على تغير الدخل واثار مضاعف الدخل واثار تغيير المعروض النقدي المحلي، فاذا كانت التغيرات الاستيعابية هذه لا تتعارض مع هدف تحقيق التشغيل الكامل وكانت الطاقة الانتاجية عند مستوى التشغيل الكامل تتعادل مع الطلب للناتج المحلي فان التوازن في ميزان المدفوعات يمكن ان يتحقق في ظل سعر الصرف السائد ويلاحظ ان هذا التوازن من السهولة تحقيقه كذلك في حالة ما اذا كان سبب الاختلال في ميزان المدفوعات يرجع الى دورة الرواج الاقتصادي او الاسراف في استخدام السياسات النقدية والمالية التوسعية، واذا لم يتحقق التوازن فذلك يعني انو بعد مرور فترات زمنية يكون مستوى الاحتياطات الدولية قد انخفض كثيرا، وفي مثل هذه الحالة لابد من اللجوء الى سياسات تحويل الانفاق المتمثلة في استخدام اساليب الرقابة المؤقتة او الاعانات وتغيرات سعر الصرف التي تؤدي الى تغيرات ضمنية في مستوى الاسعار النسبية، وتغير معدل الاستيعاب من خلال اثار اعادة توزيع الدخل، وتأثير الثروة و التغيرات غير الحقيقية في قيمة الاصول المالية، اذ يؤدي استخدام هذه الادوات الى تغير منحنيات العرض والطلب بالنسبة للتبادل الاجنبي، وهكذا يختفي العجز في ميزان المدفوعات دون حاجة الى استخدام الاحتياطات النقدية الدولية، ويلاحظ انو اذا تم استخدام

(1) لحسن دردوري، "مرجع سابق"، ص 31 .

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

المزيد من اساليب التمويل عن طريق الاحتياطات، او التمويل عن طريق تغيير الانفاق، او باستخدام سياسات تمويل الانفاق.

رابعاً: استخدام المعروض النقدي في علاج اختلال ميزان المدفوعات:

يمكن ان نحدد تطورات المنهج النقدي في علاج خلل ميزان المدفوعات، فقد تطور هذا المنهج وتحدد سعر الصرف منذ نهاية ستينات القرن الماضي، اذ يعد هذا المنهج امتداداً طبيعياً لمدرسة النقديين، حيث يرون ان ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية ويكزون في التحليل على اثار التغير في الطلب على النقود وعلى عرض النقود اكثر من التغير في صافي الاصول الاجنبية المملوكة لدولة التغير في الاحتياطات الاجنبية وذلك باعتبار ان التغير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية كموقف ميزان المدفوعات ككل، ويمكن تلخيص وجهة نظر النقديين في الية العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي، ويختلف تحليل المنهج النقدي في ظل اسعار الصرف المرنة، فاذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فانو يجب اتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم او دخول عمليات السوق المفتوحة، ويحدث هذا اثراً ايجابياً على ميزان المدفوعات من عدة نواحي نذكر منها ما يلي:

1- تخفيض مستوى الاسعار يعني ان تصبح منتوجات الدولة اخص نسبياً في الاسواق الخارجية، فيزداد الطلب عليها، وفي المقابل تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر فيقل الطلب عليها، فالنتيجة اذن زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

2- تخفيض القوة الشرائية والسيولة في اقتصاد الدولة، يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المحلية والاجنبية، ومع تخفيض الانفاق الكلي تقل الواردات ويتوقف ذلك على الميل الحدي للاستيراد.

3- رفع سعر الفائدة عمى الاوراق المالية، يجذب رؤوس الاموال الاجنبية الى الدولة التي تقوم بذلك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع، وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية. ويساعد ذلك على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.⁽¹⁾

(1) حاجي سمية، "مرجع سابق"، ص ص 191، 194.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

خامسا: المدخل الحديث في دراسة العلاقة بين التوازن الداخلي و التوازن الخارجي

يرى المليون المحدثون أن السياسة المالية قادرة وحدها على تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي في أن واحد بدرجة أكبر كفاءة من قدرة السياسة النقدية على تحقيق ذلك، ويعتمدون في ذلك على ما تحدثه الأدوات المالية من آثار على كل من مستوى الأسعار و التوظيف داخليا وعلى الواردات والصادرات خارجيا في نفس الوقت، وبعبارة أخرى فإن الماليين يرون أن الأدوات المالية أداة أو سلاح ذو حدين يمكن التعامل به مع كل من الإستقرار الداخلي والإستقرار الخارجي معا، ولتوضيح ذلك يقولون أن تغيير مستوى الإنفاق المحلي وما يترتب عليه من آثار محلية على الأسعار والأجور والتوظيف و آثار خارجية على مستوى الواردات وقيمة العملة بإستخدام أدوات مالية تتمثل في كل من الإنفاق العام والضرائب والرسوم الجمركية اذا أن زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب للخروج من حالة البطالة التي يعاني منها إقتصاد مما يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة قدرة المواطنين على زيادة طلبهم على كل من السلع والخدمات المحايدة والأجنبية أو المستوردة نتيجة لكل من زيادة دخول المواطنين بصفة عامة وخفض الرسوم أو الضرائب الجمركية وهي أداة مالية كذلك بل أن ما يترتب على خفض الضرائب أو الرسوم الجمركية بصفة عامة مع زيادة الإنفاق العام من آثار على المستويات الأسعار والأجور المحلية وتكاليف الإنتاج بصفة عامة مع زيادة الإنفاق العام من آثار على مستويات الأسعار والأجور المحلية وتكاليف الإنتاج بصفة عامة يؤدي إلى تغيير قيمة الصادرات كذلك وإلى تغيير قيمة العملة الوطنية بالنسبة إلى العملات الأجنبية⁽¹⁾.

المبحث الثالث: آليات علاج الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة المالية

تتزايد الإهتمام بدراسة عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تعددت وجهات النظر التي تحاول تفسير وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، إذا يرى الإقتصاديون أن زيادة عجز الموازنة العامة يؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة مما يجذب الإستثمار الأجنبي وبالتالي يزيد من الطلب على النقود وهذا يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف لكن أنصار المدرسة الكنزوية يعتقدون أن عجز الموازنة من خلال زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب سوف يؤدي إلى زيادة الدخل، وأيا كانت وجهة النظر المفسرة للعلاقة بين العجزين فنحن بصدد دراسة العلاقة بينها من خلال المطالب التالية:

(1) حمدي عبد العظيم، "السياسات المالية و النقدية - دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص، 280، 264.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

المطلب الأول: التدخل المالي للدولة ونموذج التوازن الاقتصادي

ينبغي على السلطة العامة في الاقتصاديات الحديثة أن تحدد المهام التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها، وينبغي الإشارة إلى أن السياسة المالية لها تأثير مباشر على الناتج الوطني سواء عن طريق الإنفاق العام أو عن طريق الإيرادات العامة، ولكي تتأكد من ذلك يجدر بنا أن نعبر عن هذه الآثار في صورة إدخال النشاط المالي للدولة في نموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني.

ولتكن لدينا معادلة التوازن الاقتصادي الكلي كما يلي:

العرض الكلي = الطلب الكلي

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي

$$Y = C + I + G \text{ ----- (1)}$$

ولما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صورة نقدية فإن الدخل

الحقيقي الناتج يمكن تصوره على أنه الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاستقطاعات الضريبية $(y-t)$ وعندئذ نجد:

$$C + C_0 + a(y-t) \text{ ----- (2)}$$

وللتبسيط نفترض أن الاستثمار (I) هو بأكمله استثمار ذاتي أي مشغل على مستوى الدخل فإن معادلة

$$Y = C_0 + a(Y - T) + I + G \text{ ----- (3)}$$

التوازن تصبح:

$$Y = 1 / (C_0 - aT + I + G)$$

حيث أن: (Y) يمثل الدخل، (C_0) الاستهلاك التلقائي، (a) الميل الحدي للاستهلاك، (T) الضرائب، (I) الإنفاق الاستثماري، (G) الإنفاق الحكومي.

و الملاحظة هنا أن الحكومة يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تعديل نسب الاستقطاعات الضريبية أو تعديل الإنفاق العام، أو تمارس الاثنين معا.

ومنه يمكن للحكومة أن تختار أحد السياسات المالية الثلاثة التالية:

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

- استخدام السياسة الانفاقية؛

- استخدام السياسة الضريبية؛

- استخدام السياستين معا كمؤثر على التوازن الاقتصادي؛

والجدير بالذكر أن كل سياسة من الثلاث لها آثار مختلفة على كل من تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات وفي تحديد مستوى التوازن الاقتصادي .

المطلب الثاني: التوازن في سوق السلع والخدمات

مع ثبات المستوى العام للأسعار يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند تعادل الطلب والعرض الكليين في هذه السوق.

- الطلب الكلي: الدخل الوطني(من وجهة نظر الطلب) = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي(على السلع والخدمات) + الصادرات.

$$Y_d = C + I + G + X \dots\dots\dots 1$$

- العرض الكلي: الدخل الوطني(من وجهة نظر العرض): الاستهلاك + الإيداع + الضرائب + الواردات.

$$Y_s = C + S + T + M \dots\dots\dots 2$$

بمأن العرض الكلي = الطلب الكلي فإن:

$$Y_D = Y_S \Rightarrow C + I + G + X = C + S + T + M$$

وللتبسيط نفترض:

$$T = G \leq$$

$$\leq X = M$$

فيبقى لدينا الاستثمار = الإيداع، أي $S = I$

بافتراض أن الطلب على الاستثمار مرن بالنسبة لسعر الفائدة (r) فإن دالة الاستثمار أو منحنى الكفاية

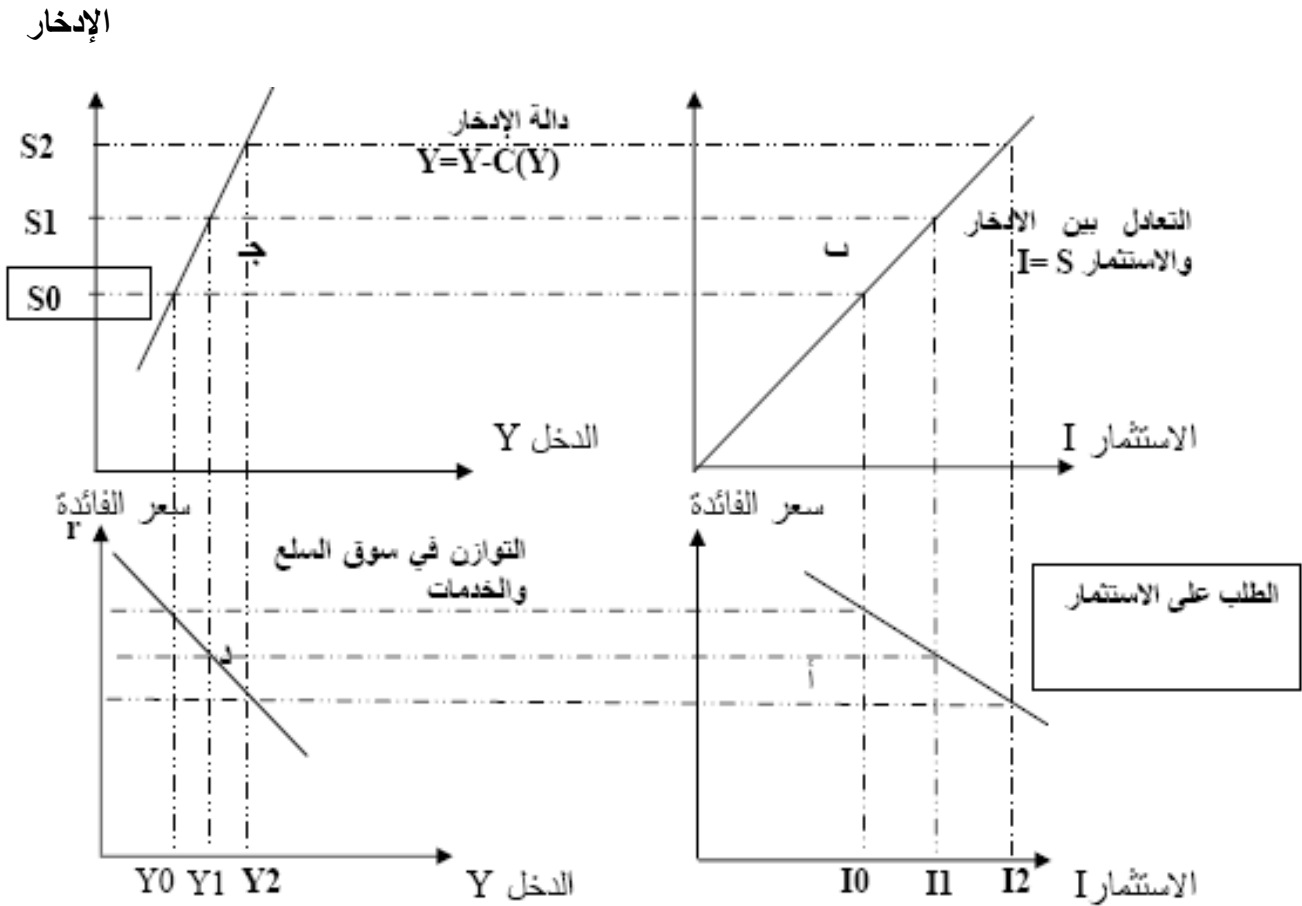
الحدية للاستثمار يبين العلاقة بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة كما هو موضح في الشكل رقم 3

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

الجزء أ- ويمكن كتابة معادلته (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في دالة الاستثمار) كما يلي:

$$I = I(r) \dots \dots \dots 3$$

الشكل رقم (05): التوازن في سوق السلع والخدمات والإدخار S



المصدر: مسعود درواسي ص 117.

أما بالنسبة للإدخار (S) فهو يعتمد على مستوى الدخل الحقيقي، فلو كتبنا دالة الاستهلاك مع ثبات

العوامل الأخرى عليه كما يلي: 4 $C = C(y) \dots \dots \dots$

فعدنئذ يمكن كتابة دالة الإدخار كما يلي: 5 $S = Y - C(y) \dots \dots \dots$

هذا يعني أن شرط التوازن في سوق الإنتاج (السلع والخدمات) هو التساوي بين الاستثمار المخطط (I)

والإدخار المخطط (S) والمبين رياضيا كما يلي:

الفصل الثاني:التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

$$I(r) = Y - C(y) \dots \dots \dots 6$$

تمثل المعادلة (6) شرط التوازن في سوق السلع والخدمات، كما أنها تفترض أن يكون سعر الفائدة (r) وكذلك مستوى الدخل الحقيقي (y) عند مستوى مناسب يحقق هذه المعادلة. حيث يتضح من الشكل (3) أنه عند سعر فائدة معين (r₀) يتحقق استثمار محدد (I₀) عند مستوى دخل معين (y₀) عند انخفاض سعر الفائدة (r₁) فإن الطلب على الاستثمار يرتفع إلى (I₁) ويكون مستوى الدخل التوازني (y₁) عند قيمة يحددها مضاعف الإنفاق الاستثماري.

يمكن أن نلاحظ التعادل بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط في الجزء (ب) من نفس الشكل (3)، أما الجزء (ج) يوضح العلاقة بين الإدخار وحجم الدخل الحقيقي، وأخيرا الجزء (د) يمثل (IS) منحنى والذي يمثل المحل الهندسي للقيم المناسبة والممكنة للعلاقة بين الدخل الحقيقي (Y) و سعر الفائدة (r) والمحققة للتعادل بين الإدخار والاستثمار المخططين وعندئذ منحنى (IS) يمثل سوق السلع والخدمات.

من منحنى (IS) نلاحظ مايلي:

- يمثل المنحنى (IS) الطلب الكلي على السلع والخدمات مع ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة.

- من الشكل (3) أن منحنى (IS) هابط سالب الميل ليعبر عن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل التوازني، لأن العلاقة عكسية بين معدل الفائدة والطلب على الاستثمار والعلاقة طردية بين الطلب على الاستثمار ومستوى الدخل فالعلاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، وكلما زادت مرونة الادخار ومرونة الاستثمار وكلما اشتد الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لمعدل الفائدة كلما كان هبوط منحنى (IS) أقل انحدارا.

- المنحنى (IS) بالنسبة لسعر الفائدة ستكون ضعيفة أيضا، وذلك لأن ضعف المرونة سيجعل التغيير في الدخل المقابل للتغير في سعر الفائدة طفيفا، ومن جهة أخرى فإن ميل دالة الإدخار يؤثر طردا بعلاقته مع ميل المنحنى (IS) بالقيمة المطلقة.

إذا حدث تقدم تقني معين أو تحسنت التوقعات الاستثمارية فإن منحنى الكفاية الحدية للاستثمار سينتقل إلى اليمين مما يجعل منحنى IS ينتقل هو الآخر أيضا نحو اليمين بالمقدار نفسه مضروبا في مضاعف الاستثمار.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

وكذا لو انتقلت دالة الادخار يمينا نتيجة تغير ميول المستهلكين وتوقعاتهم باتجاه إيجابي للادخار فإن المنحنى (IS) سيتجه يمينا بنفس المقدار مضروبا بقيمة مضاعف الادخار.

د- إن التحليل السابق كان في اقتصاد مغلق وميزانية متوازنة ولتقترب أكثر من الواقع أي عدم توازن الميزانية $G \neq T$ وكذلك يضاف إلى الاستثمار الإنفاق الحكومي G والصادرات X فيكون $(I+G+X)$ في حين تصبح دالة الادخار بعد إضافة الواردات $(S+T+M)$ وإن هذا التوسع في المتغيرات يجعل المنحنى (IS) معبرا عن مستوى أسعار الفائدة والمستويات المقابلة لها من الدخل الحقيقي والذي يؤدي إلى تحقيق التوازن بين الطلب والعرض الكليين على السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

المطلب الثالث: السياسة المالية و التوازن في سوق الصرف الأجنبي

من المعروف أنه لا يوجد في العالم المعاصر بلد لا يرتبط بعلاقات متشعبة مع بقية بلدان العالم الخارجي على اختلاف مستويات هذه العلاقات والارتباطات، وتحظى تلك العلاقات الاقتصادية الدولية باهتمام كبير من صانعي السياسات الاقتصادية لأنه على أساسها يتم تخصيص الموارد وفقا لنظريات الاقتصاد الدولي المختلفة مما جعل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي هدفا رئيسيا من أهداف سياسات البلدان المختلفة وخصوصا السياسة المالية التي يمكن أن تسهم ومن خلال استخدام أدواتها في التأثير والمحافظة على توازن المدفوعات وكذلك التأثير على سعر صرف العملة الوطنية وموقفها في سوق الصرف الأجنبي، ولعل أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطة المالية للتأثير على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف هي السياسة الإنفاقية والضريبية.

الفرع الأول: السياسة المالية و التوازن في سوق الصرف الأجنبي

من خلال نموذج التوازن الكلي العام (التوازن الداخلي والخارجي) سنحاول معرفة فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف السائد.

أولاً- فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

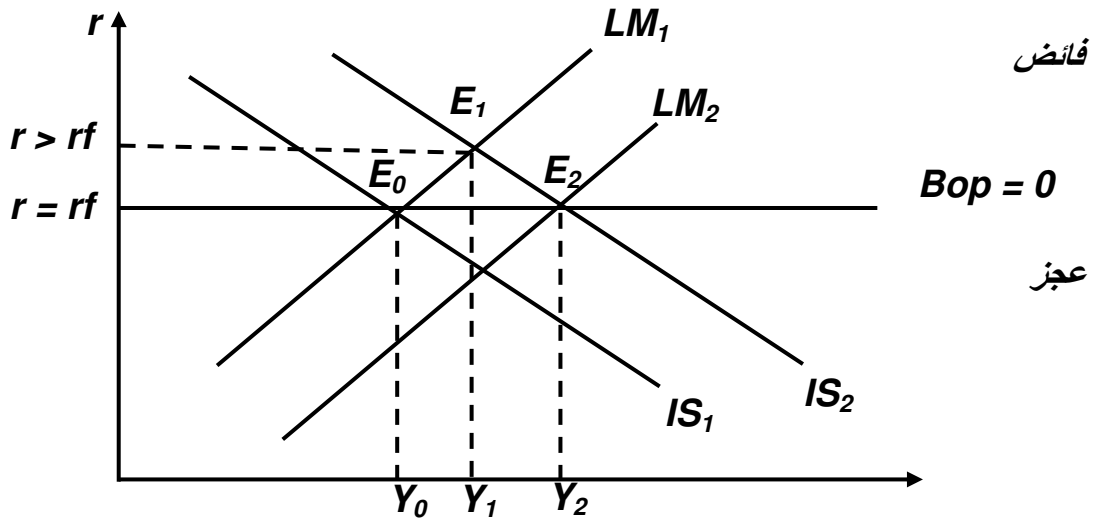
في البداية نفرض أن سعر الفائدة المحلي متعادل أو قريب من معدل سعر الفائدة العالمي. فاتباع سياسة مالية عن طريق زيادة في الإنفاق الحكومي، هذا يؤدي إلى انتقال منحنى IS_1 نحو IS_2 لجهة اليمين مما يؤدي

(1) مسعود درواسي، "مرجع سابق"، ص ص 116، 219.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

إلى زيادة سعر الفائدة المحلية مقابل سعر الفائدة العالمية ($r > r_f$) من خلال ارتفاع الطلب الخارجي على السلع الوطنية (زيادة الصادرات) هذا يؤدي إلى حدوث فائض في الطلب على السلع المحلية، ويتقاطع المنحنى (IS_2) مع المنحنى (LM_1) في النقطة (E_1)، لكن في هذه الأخيرة، السوقين النقدي والسلعي في حالة توازن، أما ميزان المدفوعات فهو في حالة فائض، وهنا يتدخل البنك المركزي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق شراء العملة الأجنبية و بيع العملة المحلية. وهذا يؤدي بدوره إلى نمو الكتلة النقدية و الذي يظهر في انتقال منحنى LM_1 إلى LM_2 ⁽¹⁾، أي زيادة الدخل وانخفاض سعر الفائدة بسبب التوسع النقدي ليعود الاقتصاد إلى حالة التوازن النهائي في النقطة (E_2). وهنا تكون السياسة المالية فعالة تماما في ظل نظام سعر صرف ثابت. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (06) : السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على Joël Jalladeau Op cit P 235

ثانياً - السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف العائم

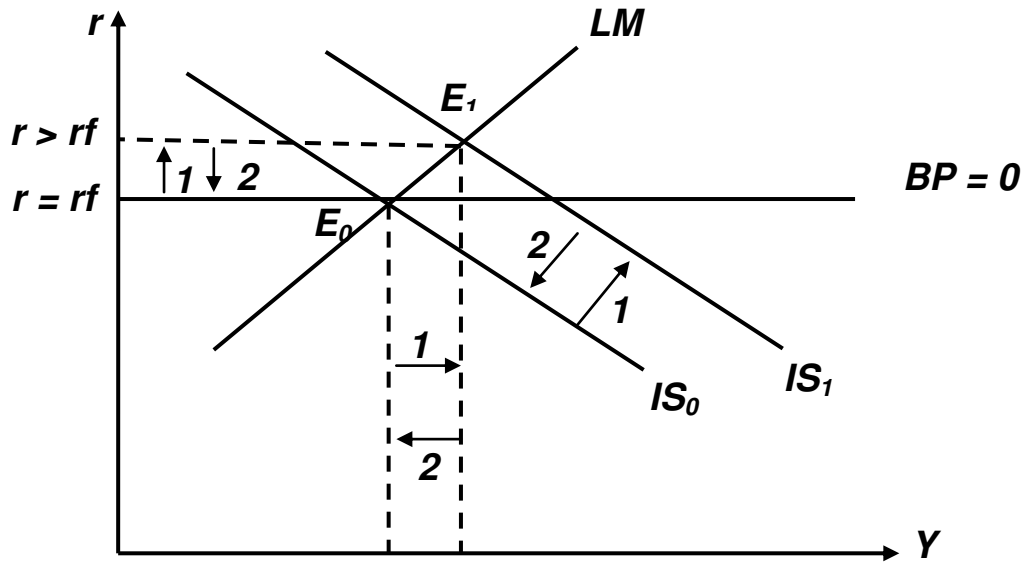
في هذا النظام تكون حركة رؤوس الأموال في حرية تامة مع سعر الصرف (تابعة لحركة العرض والطلب للعملة الأجنبية). أي يتحدد حسب قوى السوق. و هنا لا يتدخل البنك المركزي في بيع وشراء العملة لتحديد قيمة سعر الصرف، أي لا توجد علاقة بين موازنة ميزان المدفوعات و عرض النقود.

⁽¹⁾ Joël Jalladeau, Introduction à la macroéconomie . De Boeck & Larciens .a , 2^{ème} édition , Paris , 1998 , p: 325

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

نفرض أن سعر الفائدة المحلي يبقى ثابت وقريب من معدل سعر الفائدة العالمي. فإتباع سياسة مالية توسعية، من خلال ارتفاع الطلب الخارجي على السلع الوطنية (زيادة الصادرات) هذا يؤدي إلى حدوث فائض في الطلب على السلع المحلية أي انتقال منحنى IS_0 إلى IS_1 . و لكن في النقطة (E_1) السوقين النقدي والسلعي في حالة توازن، أما ميزان المدفوعات فهو في حالة فائض أي ارتفاع قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع الوطنية ومن ثم انخفاض الصادرات، وبالتالي رجوع منحنى IS_1 إلى IS_0 (الوضعية الأصلية). وهذا يعني أن السياسة المالية في ظل سعر الصرف العائم غير فعالة. حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (07) : السياسة المالية في سعر الصرف العائم



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ، Joël Jalladeau Op cit P 235

ثالثاً: السياسة المالية وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات:

يشهد الاقتصاد العالمي اختلالات حادة في التوازنات الاقتصادية الكلية، ولاسيما بعد أن اجتاحتها العديد من المتغيرات الاقتصادية، إذ أن هناك علاقة قوية ما بين توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) وتوازن الموازنة العامة (التوازن الداخلي) وخصوصاً في الاقتصاديات المتقدمة⁽¹⁾، فنشأة الاختلال تؤدي إلى زيادة تدفق الأموال فيما بينهما، فاقتصادات العجز تواجه ضغطاً لنزوح الأموال الخاصة منها إلى الخارج، الأمر الذي يولد تقافماً في الاتجاه

(1) مايكل ابدجمان، "الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)"، ترجمة محمد إبراهيم، دار المريخ، 1988، ص 280.

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

النزولي في سعر صرف عملاتها، في حين أن اقتصادات الفائض عادة تشهد انسياها لرؤوس الأموال نحوها، ومن ثم فهي تعاني أيضا من مضاعفة الاختلال، بمعنى زيادة حدة الإختلالات، فإذا ما تفحصنا تأثير التغيرات في الصادرات والواردات و في الأسعار والعمالة والنتائج ومن ثم على التوازن في ميزان المدفوعات، فإننا نستطيع القول أن السلطة المالية وباستخدام أدواتها المالية، تتمكن من التأثير في وضع ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي، وبالتالي في الناتج، فإذا كان البلد يواجه فائضا في ميزان المدفوعات فإن الزيادة في الطلب الكلي تقود إلى خفض هذا الفائض أو التخلص منه إذ تنخفض الصادرات بسبب الزيادة في الناتج والأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية، في حين تزداد الواردات بسبب الزيادة في الطلب الكلي والأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية وهكذا تصبح السياسات المالية التوسعية مرغوبة إذا ما واجه البلد البطالة والفائض في ميزان المدفوعات في حين إذا واجه البلد تضخما بجذب الطلب وعجز في ميزان المدفوعات، فإن السياسات المالية المقيدة تكون أنسب من غيرها، ولكن إذا واجه البلد بطالة وعجز في ميزان المدفوعات أو تضخما بجذب الطلب وفائضا في الميزان، فإن السياسة الملائمة لحل المشكلة محليا تختلف وتتعارض مع السياسة الملائمة لحل المشكل دوليا، ففي الوقت الذي تكون فيه السياسة الملائمة لعلاج البطالة هي سياسة مالية توسعية تكون السياسة الانكماشية أو المقيدة هي الملائمة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإنه لا يمكن تحقيق العمالة الكاملة والتوازن في ميزان المدفوعات بمجموعة واحدة من السياسات، أي من الضروري استخدام مجموعتين من السياسات (التوسعية والانكماشية)، وقد يكون من الضروري استخدام السياسة التوسعية لتحقيق العمالة في حين أن سياسة تخفيض قيمة العملة قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.⁽¹⁾

المطلب الرابع: معالجة العجز في ميزان المدفوعات:

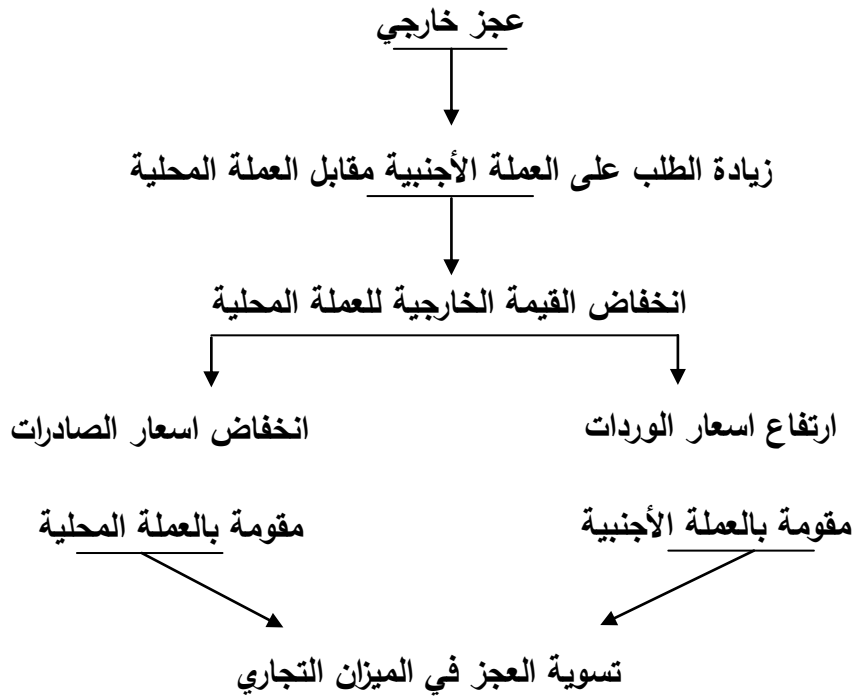
إن التخفيض في قيمة العملة يشجع التصدير ويقيّد الإستيراد، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج والعمل على إبقائها في الوطن، ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة، وتصبح الإستيرادات أرخص من

(1) مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص 280.

الفصل الثاني:التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

إنتاج السلع المحلية، وتكمن خطورة هذه الحالة في البلدان النامية والتي هي بأمس الحاجة لتطويع وتنويع هيكل سلعها المتاجر بها، حيث هذا العجز ينعكس على هيئة عجز في الميزان التجاري للدولة.(1)

الشكل رقم (08) : تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة



الفرع الأول: آثار تخفيض قيمة العملة

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من السياسات التي تحظى بأهمية على صعيد الدول ككل نامية كانت أو متقدمة لما لها من آثار ونتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي و تتجلى هذه الآثار فيمايلي:

أولاً: أثر التخفيض على الصادرات والواردات

يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الواردات بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

(1) دوحة سلمى ، مرجع سابق ذكره ، ص 90.

الفصل الثاني:التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

1-الأثر على الواردات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.(1)

2-الأثر على الصادرات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.(2)

(1) دوحة سلمى، "مرجع سابق"، ص ص93،94.

(2) نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر و التوزيع،الأردن، 2007. ص ص

الفصل الثاني: التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

خلاصة الفصل:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الادارات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية وما زاده أهمية هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، حيث أن ميزان المدفوعات يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات خارجية، ومن ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي.

مما سبق ذكر في هذ الفصل يمكن أن نستخلص ما يلي:

- يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية وهو صافي التعامل الاقتصادي في علاقته مع اقتصاديات العالم الآخر، وقد يتعرض هذا النظام الى الاختلال مؤقتا كان أم دائما. لذا لابد من اللجوء الى حلول تتمثل في مختلف السياسات التصحيحية ومثال ذلك الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات على سبيل اجراءات سعر الصرف.

-يقدم تقرير ميزان المدفوعات مقسماً إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: الحساب الجاري، حساب رأس المال، حساب صافي الاحتياطات الدولية، ويضاف حساب رابع يسمى بحساب السهو والخطأ، وذلك لغرض التسوية المحاسبية، أو التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات، الذي يستوجب تعادل كل بنود الميزان سواء حسن مركز الدولة الاقتصادي، وسواء تلاءمت أوضاعها الاقتصادية الداخلية مع مقتضيات مركزها الاقتصادي العالمي أو تناقضت. فنجد ان الميزان يوفر قاعدة احصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الاجنبي، لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات .

ويلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد عمى توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات.

-أن التوازن المالي من خلال الميزانية العامة للدولة يخضع للتوازن الإقتصادي العام، و هو مايعني إمكانية التوجه نحو إحداث عجز في الميزانية، أو تحقيق فائض فيها.

-يلعب سعر الصرف دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول، وذلك لما له من آثار على الدخل وتوزيعه بين الفئات لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة.

الفصل الثاني:التوازن الخارجي و آليات تحقيقه

- يعتمد أسلوب المرونات في علاج الخلل بالميزان التجاري للدولة على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر صرف العملة المحلية من أجل توجيه ميزان المدفوعات و ذلك من خلال الميزان التجاري للدولة.

**الفصل الثالث: آليات السياسة
المالية في تحقيق التوازن
المالي الخارجي في الجزائر
خلال الفترة 2000-2015**

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

تمهيد:

يعد التعاطي مع مؤشرات الميزانية العامة و الميزان التجاري بمثابة كسفا حقيقيا لمسار الأداء الإقتصادي لكل بلد، فكلا المكونين يمثلان جوهر السياستين المالية والتجارية التي تتشكل بهما السياسة الإقتصادية العامة، فأدوات السياسة المالية المعنية بالإيرادات العامة والإنفاق العام من الممكن أن تؤثر على الميزان التجاري من خلال حزمة الصادرات والإستيرادات والعكس صحيح، حيث تحتل الميزانية أهمية كبيرة في المالية العامة للدولة، وفي نشاطها المالي، لأنها تجمع بين إيرادات الدولة ونفقاتها وفي إطار محاولة إحداث التوازن بينهما، وبما يحقق أهدافها، ولذلك سيتم تحليل ودراسة أهم جوانب ميزان المدفوعات والميزانية العامة للجزائر في ثلاث مباحث تتناول هذه الجوانب، و مايتصل بها.

المبحث الأول: تحليل للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

المبحث الثاني: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000_2015

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة المالية على الميزان التجاري خلال الفترة 2000_2015

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

المبحث الأول: تحليل للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

من المعلوم أن الآثار الاقتصادية للنفقة العامة تتحدد بآثارها على النشاط الاقتصادي لبلد ما وهي ناتجة عن استخدام الدولة لبعض الطاقات المتاحة لها مؤثرة بذلك على مختلف الأنشطة الاقتصادية لبعض المتغيرات الاقتصادية، والحديث عن النفقات العامة يدفعنا للبحث عن كيفية تغطية هذه النفقات من خلال إيرادات الدولة بحيث تعتبر أداة مالية في يد الدولة للتوجيه الاقتصادي كما هو الشأن بالنسبة للنفقات العامة وعلى هذا الأساس يتم الموازنة بينهما في الميزانية العامة.

المطلب الأول: تحليل النفقات العامة خلال الفترة 2000-2015

تعتبر النفقات العامة إحدى أهم الأدوات السياسية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك ما يعرف بالموازنة العامة للدولة.

الفرع الأول: جدول رقم (02) : تطور النفقات العامة 2000-2010

الوحدة : مليار دج

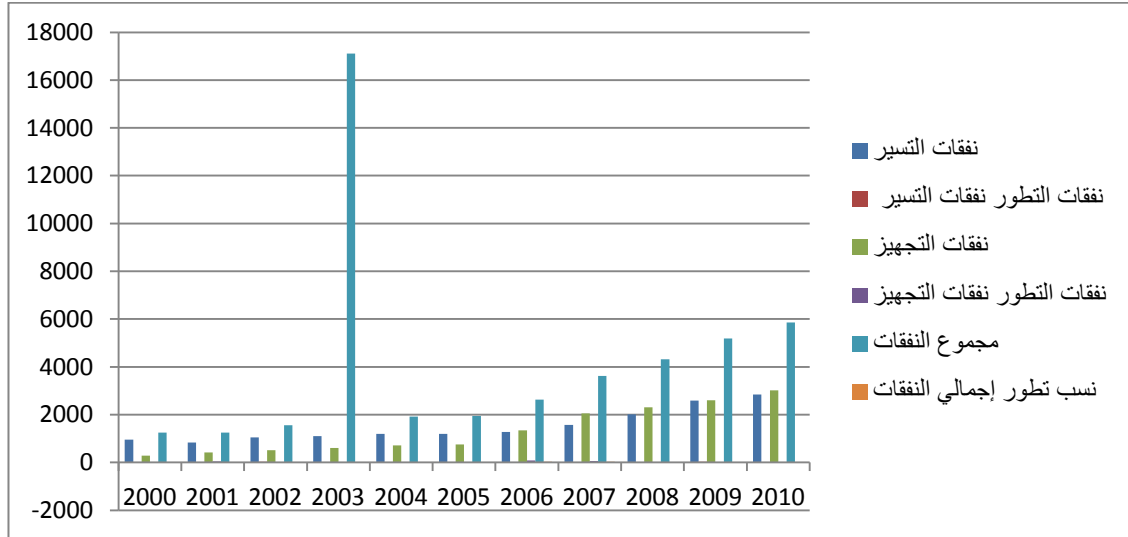
السنوات	نفقات التسيير	نفقات التطور	نفقات التجهيز	نفقات التطور	مجموع النفقات	نسب تطور إجمالي النفقات
2000	956.3	-	290.2	-	1255.5	-
2001	836.2	13.3	415.5	43	1251	-0.3
2002	1050	25	509.6	22	1559.6	24.5
2003	1097.3	4.5	613.7	20.4	17110	9.7
2004	1200	9.3	720.6	17.32	1920.6	12.25
2005	1200	0	750	4.1	1950	1.5
2006	1283.4	6.9	1347.9	79.7	2631.3	34.9
2007	1574.9	22.7	2047.9	52	3622.7	37.7
2008	2017.9	21.9	2304.8	12.4	4322.7	19.28
2009	2593.7	28.5	2597.7	12.7	5191.4	20
2010	2837.9	9.4	3022.9	16.3	5860.8	12.8

Source ;statistical appendix(2004/2006/2009)IMFStaff country report

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

ومن خلال الجدول السابق نتوصل للشكل الموالي

الشكل رقم (09): تحليل بياني لتطور النفقات العامة 2000-2010



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات جدول رقم (02)

يتضح من الجدول السابق أن نفقات التسيير تزايدت أكبر من نفقات التجهيز إلى غاية 2005 ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 956.3 مليار دج لتصل إلى 1200 مليار دج سنة 2005 وكانت نسبة تطور هذه الأخيرة متذبذبة لتصل إلى 2837.9 مليار دج في سنة 2010، وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي الذي استحوذ على أكثر من 280 مليار دج سنة 2010 بعدما كانت لا تتعدى 135 مليار في تنشيط الاقتصاد الوطني زاد الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي ليرصد له مبلغ 173 مليار دج سنة 2010 مع رصيد مبلغ 100 مليار دج من أجل التخفيف حدة الإصلاح على الطبقات الفقيرة بدعم أسعار بعض المواد الغذائية والأدوية مع توفير مناصب شغل للفئة البطالة بسبب خوصصة الشركات العمومية، بالإضافة إلى ذلك اهتمام الحكومة بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن لهم المقدرة على إكمال التعليم العالي للاستفادة منهم في القطاعات الاقتصادية التي لا تحتاج إلى يد عاملة ماهرة .

تميزت نفقات التجهيز بالارتفاع المستمر من 2000 إلى 2010 ونلاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة إلى أخرى بنسب لقد سجلت نفقات التجهيز أكبر زيادة لها سنة 2006 بنسبة 79.1٪ مقارنة بالسنوات السابقة.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

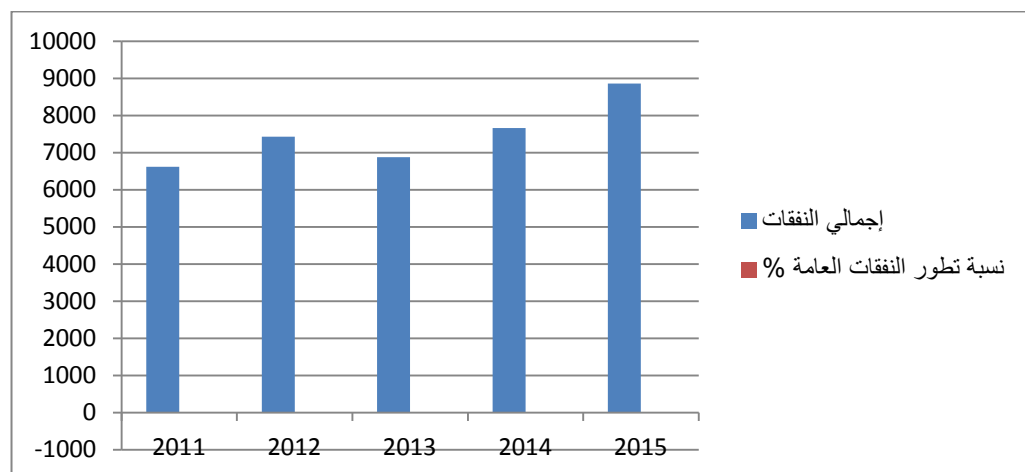
الفرع الثاني:الجدول رقم (03) : تطور الإنفاق العام ما بين 2011-2015

الوحدة: مليار دج.

السنوات	إجمالي النفقات	نسبة تطور النفقات العامة%
2011	6618.4	12,92
2012	7428.6	12,24
2013	6879.8	-7.38
2014	7656.1	11,28
2015	8857.9	15,69

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قانون المالية، الجريدة الرسمية للفترة المدروسة.

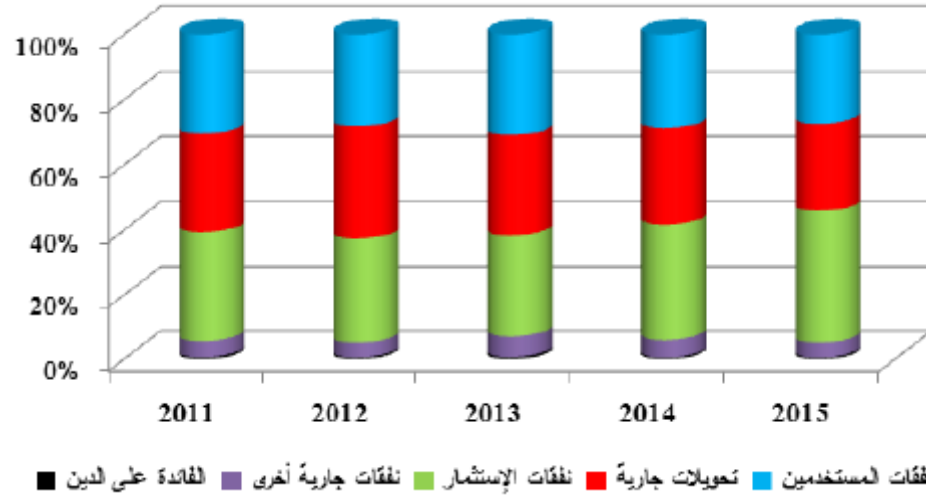
الشكل رقم (10): تحليل بياني لتطور الإنفاق العام ما بين 2011-2015



من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن النفقات العامة في تزايد مستمر غير أن هذه الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة، فنلاحظ أن هناك انخفاض في سنة 2013 بنسبة -7,38% ثم بدأت نسبة الزيادة بالارتفاع لتصل في سنة 2015 بنسبة 15,69% وتمثل أعلى نسبة للنفقات للفترة المدروسة بسبب فتح المجال للنشاطات الاقتصادية، مثل الدعم الفلاحي، سياسة السكن... إلخ.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

الشكل رقم (11): هيكل نفقات الميزانية



المصدر: التقرير السنوي 2008، 'التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر'، بنك الجزائر، طبع في سبتمبر 2008، ص 108. الموقع الإلكتروني <http://www.bank-of-algeria.dz>

في 2015، بلغت نفقات الميزانية الكلية 656,3 مليار دينار مقابل 995,76 مليار دينار في 2014، أي بارتفاع قدره 9,4 ٪، بعد الارتفاع الأقوى المسجل في سنة 2014 (16,1 ٪)، مقابل انخفاضا ب 14,6 ٪ في 2013. تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 81 ٪ في هذا الارتفاع. نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، ارتفعت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2015 إلى 46,1 ٪ مقابل 40,6 ٪ في سنة 2014 و 36,2 ٪ في سنة 2013، في وضع اتسم بانخفاض في القيمة لإجمالي الناتج الداخلي. كذلك وإلى حد أقل، ارتفعت نفقات الميزانية الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، لتبلغ 56,9 ٪ مقابل 55,6 ٪ في سنة 2014.

أدرجت نفقات التشغيل ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2015 بمبلغ 972,3 مليار دينار 885,8 مليار دينار على التوالي، استهلكت نفقات التشغيل بواقع 92,9 ٪ وبواقع 78,2 ٪ بالنسبة لنفقات التجهيز.

بعد أن انخفضت في 2013 بنسبة 13,6 ٪، ارتفعت النفقات الجارية من جديد في سنة 2014 (+8,8 ٪) وواصلت نموها في سنة 2015 ولكن بنسبة متواضعة (+2,7 ٪)، لتبلغ 617 مليار دينار. عكس سنة 2014، نتج هذا الارتفاع في النفقات الجارية (+122,7 مليار دينار) كلياً عن الارتفاع في نفقات المستخدمين في وضع اتسم بتراجع طفيف للتحويلات الجارية (-68,2 مليار دينار)، بما في ذلك الخدمات الإدارية.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

- كما استمرت نفقات التجهيز في اتجاهها التصاعدي، المنتهج منذ سنة 2011، باستثناء سنة 2013 ولكن بوتيرة أقوى حدة من وتيرة ارتفاع النفقات الجارية. بالفعل، وبعدما انخفضت في سنة 2013، عادت نفقات التجهيز للارتفاع من جديد في سنة 2014 (32,2%) واستمرت في ارتفاعها في سنة 2015 بوتيرة 21,5 % لتبلغ 3 039,3 مليار دينار، ممثلة 18,3 % من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 14,5 % في سنة 2014 و 11,4 % في سنة 2013.

- نتج هذا الارتفاع القوي في نفقات التجهيز (+ 537,9 مليار دينار)، أساسا، عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية (214,2 مليار دينار) وقطاع السكن 187,4 مليار دينار= أما نفقات قطاع المناجم والطاقة التوزيع العمومي للكهرباء والغاز، التي انتقلت من 2,9 مليار دينار في 2013 إلى 111,7 مليار دينار في 2014، فقد ارتفعت قليلا خلال 2015، لتبلغ 114,7 مليار دينار.

- من الجانب الهيكلي، تبقى نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية تمثل أعلى نسبة إلى نفقات التجهيز متنوعة بالنفقات الخاصة بالسكن وبالزراعة والتربية والتكوين وبالبنود نفقات متفرقة ومن ناحية التطور يجدر الذكر بشكل خاص، بارتفاع حصة النفقات الموجهة إلى قطاع السكن، التي انتقلت من 13,5 % في سنة 2013 إلى 20,3 % في سنة 2015.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تحليل الإيرادات العامة للفترة 2000-2015

تعتبر الحكومة وحدة اقتصادية مهمة ، تحتاج إلى أرصدة مالية لتمويل نشاطها العام، و هي ما يعبر عنها بالإيرادات العامة، والتي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات مالية من اجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة . وعلى هذا الأساس يتم الاعتماد على مصادر متعددة للإيرادات العامة والتي تختلف حسب النظام الإقتصادي السائد و مدى تقدم الدولة و كذلك نتيجة للتطور التاريخي لأ نواع المختلفة من إيرادات العامة.

الجدول الموالي يبين تطور الإيرادات في الموازنة العامة للدولة في الجزائر سواء إيرادات الجباية العادية أو إيرادات الجباية البترولية .

(1) التقرير السنوي 2015، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، بنك الجزائر ، نوفمبر 2016، ص ص 81، 83. الموقع الإلكتروني

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

الفرع الأول: تطور الإيرادات من 2000 الى 2008

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايدا بنسب مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي :

أولاً: جدول رقم (04): تطور الإيرادات العامة

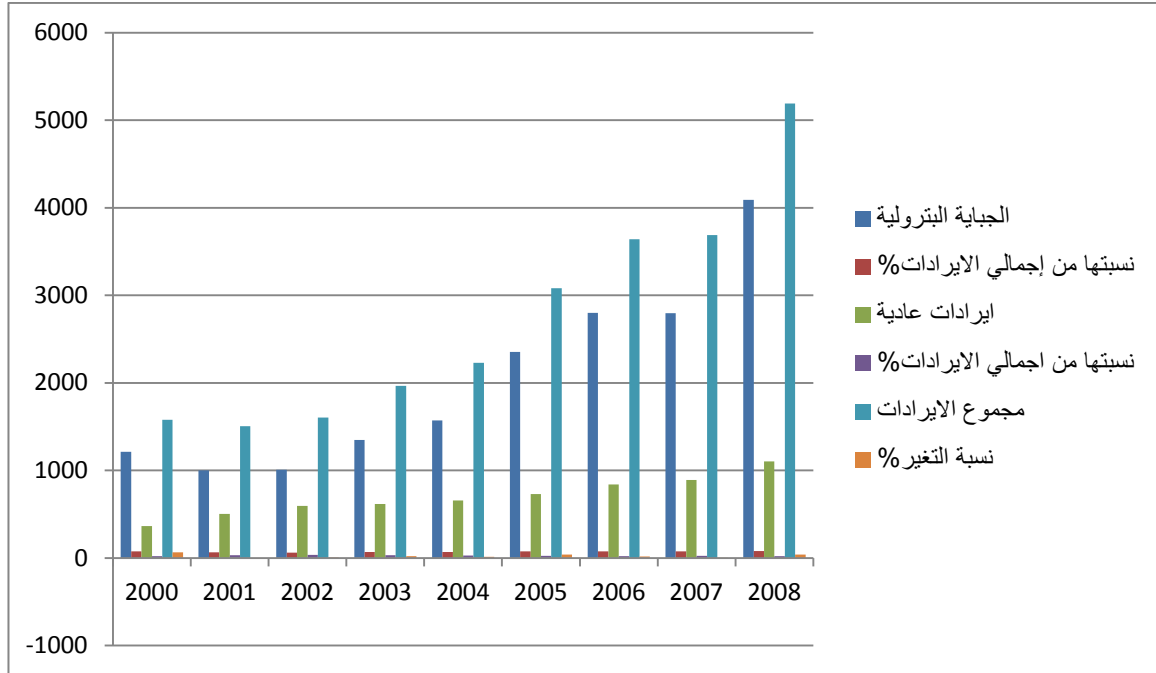
(الوحدة مليار دينار)

البيان	السنوات	الجباية البتروولية	نسبتها من إجمالي الإيرادات%	إيرادات عادية	نسبتها من اجمالي الإيرادات%	مجموع الإيرادات	نسبة التغير%
	2000	1213.2	76.88	364.9	23.12	1578.1	66.03
	2001	1001.4	66.52	504.1	33.48	1505.5	-4.60
	2002	1007.9	62.87	595.3	37.13	1603.2	6.49
	2003	1350.0	68.65	616.6	31.35	1966.6	22.67
	2004	1570.7	70.44	659.0	29.56	2229.7	13.38
	2005	2352.7	76.32	729.9	23.68	3082.6	38.25
	2006	2799.0	76.90	840.8	23.10	3639.8	18.08
	2007	2796.8	75.84	891.0	24.16	3687.8	1.32
	2008	4088.6	78.77	1101.9	21.23	5190.5	40.75

Source: les Rapports annuels de la Banque d'Algérie (2000-2011), op-Cit.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

الشكل رقم (12): تحليل بياني لتطور الإيرادات العامة



من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مداخيل الجبابة البترولية فلقد بلغت سنة 2000 مبلغ 1213.2 مليار دج ولكن في سنة 2001 انخفضت لتصل إلى 1001.4 مليار دج جراء تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وقد وصل الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة إلى 4123.5 مليار دج، ولقد استمرت إيرادات الجبابة البترولية إرتفاعها نتيجة انتعاش الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره واستقرارها خلال هذه الفترة حيث وصلت الإيرادات من الجبابة البترولية سنة 2004 ما يقارب 1570 مليار دج بعدما كانت 1350 سنة 2003 في حين وصلت نسبتها من إجمالي الإيرادات 78.77% سنة 2008 وذلك بقيمة تقدر بـ 4088.6 وهو ما يدل ويبين مدى تركيز إيرادات الميزانية العامة للدولة على إيرادات الجبابة البترولية فكل سنة تزداد هذه النسبة.

-تعتبر سنة 2009 هي السنة التي شهدت انخفاضا كبيرا لإيرادات الجبابة البترولية بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وانعكاساتها على الأسواق العالمية بشكل عام وأسواق النفط بشكل خاص بحيث سادت حالة ركود كبير في أسواق العالم بعد تلك الفترة وهو ما أثر على أسعار النفط بحيث انخفضت أسعار البترول خلال هذه الفترة انخفاضا كبيرا.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

-بلغت إيرادات الميزانية 5111 مليار دينار في 2008 مقابل 3687.8 مليار دينار في 2007. فقد إرتفعت بنسبة 38.6 بالمئة بينما بقية تقريبا شبه راكدة في 2007. نتج عن هذا الإرتفاع بنسبة 90.8 بالمئة عن الزيادة في عوائد المحروقات المتصلة بالتطور المواتي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و تأسيس الرسم على الأرباح الإستثنائية.

-مقارنة بإجمالي الناتج الداخلي، تمثل الإيرادات الكلية 46.5 بالمئة وإيرادات المحروقات 37.2 بالمئة وهما يمثلان المعدلان الأكثر إرتفاعا واللذان لم يسبق تحقيقهما في هذا المجال. إن الإرتفاع غير المسبوق في الأسعار المتوسطة للمحروقات في 2008 وتأسيس الرسم على الأرباح الإستثنائية لمؤسسات المحروقات هما عاملان يفسران الأرتفاع في هاتين النسبتين.

- إنتقلت إيرادات المحروقات بالفعل من 2711.8 مليار دينار في 2007 إلى 4003.6 مليار دينار في 2008، وهو ما يعبر عن إرتفاع نسبة 47.6 بالمئة. تمثل هذه الإيرادات ما يقارب 2.4 مرة مقدار الضريبة البترولية المدونة بالميزانية على أساس السعر المرجعي المحدد عند 37 دولار للبرميل. إضافة إلى ذلك، تمثل الإيرادات الفعلية للمحروقات، في سنة 2008، 80 بالمئة من المجموع الكلي للإيرادات الميزانية و تغطي 97.9 بالمئة من مجموع نفقات الميزانية، حيث بلغت الإيرادات خارج المحروقات في 2008 مبلغا إجماليا قدره 1022.1 مليار دينار، بزيادة تساوي 15.7 بالمئة مقابل 5.1 بالمئة في 2007، ومع ذلك فإنها لا تمثل سوى 20 % من مجموع إيرادات الميزانية. لا تمويل هذه الإيرادات سوى 24.5% من النفقات الكلية ولا تغطي النفقات الجارية، حيث لا تمثل سوى 45.9 % منها، و لا البند الأكثر أهمية في هذه النفقات و الذي يتمثل في التحويلات الجارية.

بقيت نسبة الإيرادات خارج المحروقات/إجمالي الناتج الداخلي مستقرة نسبيا بمعدل 17.05% في 2008 مقابل 16.93% في 2007. بالنسبة للفترة 2004-2008، تتقلب هذه النسبة ضمن مجال يتراوح بين 18.12% (2006) و 16.93% (2007). وهكذا يعتبر المعدل الإجمالي للإقتطاعات الضريبية وغير الضريبية على الأنشطة خارج المحروقات ميثقرا نسبيا خلال الفترة.

إرتفعت الإيرادات الضريبية في 2008 بنسبة 16.8% و بلغت 895.4 مليار دينار تمثل هذه الإيرادات 87.6 % من الإيرادات خارج المحروقات مقابل 86.8% في 2007 و 85.8% في 2006 سجلت الإرتفاعات

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

الأكثر أهمية من طرف الضرائب على الدخل و على السلع و الخدمات التي تغطي 79.6% من الإيرادات الضريبية مقابل 79% في 2007. من جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى الأهمية المتدنية جدا لمبالغ الرسم على القيمة المضافة و الإقتطاعات على المنتجات البترولية و سقوطها المفاجئ حيث إنتقلا من 37.1 مليار دينار في 2004 إلى 45 مليار دينار في 2007 و 0.3 مليار دينار فقط في 2008.

-إنخفض وزن الحقوق الجمركية في الإيرادات الضريبية، منتقلا من 23.9% في 2004 إلى 17.1% في 2008. تم تعويض هذا الإنخفاض أساسا بالزيادة في وزن الضرائب على الدخل و الأرباح الذي إرتفع بأكثر من تسع نقاط مئوية منتقلا من 25.5% في 2004 إلى 34.6% في 2008. إنخفضت حصة الضريبة على السلع و الخدمات بمقدار 2.2 نقطة مئوية منتقلة من 47.2% في 2004 إلى 45% في 2008.

ثانيا: جدول رقم (05): تطور الإيرادات من 2000 الى 2010

الوحدة : نسبة مئوية

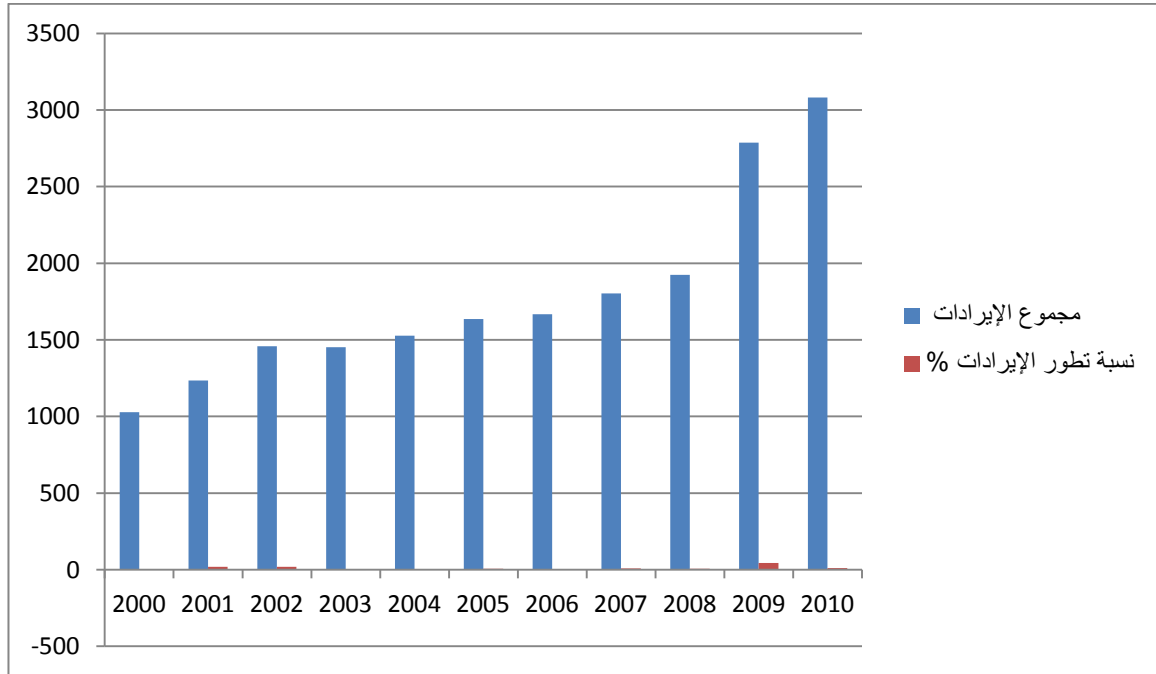
السنوات	مجموع الإيرادات	نسبة تطور الإيرادات %
2000	1028.8	-
2001	1234.3	19.9
2002	1457.7	18
2003	1451.4	-0.4
2004	1528	5.2
2005	1635.8	7
2006	1667.9	1.9
2007	1802.6	8
2008	1924	6.7
2009	2786.6	44.8
2010	3081.5	10.5

Source ; statistical appendix (2004/2006/2009) ; IMF staff country report

<http://www.bank-of-algeria.dz>

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

الشكل رقم (13): تحليل بياني لتطور الإيرادات من 2000 الى 2010



من خلال الجدول نلاحظ زيادة في نسبة الإيرادات بلغت سنة 2001 الى 19.9 % مقارنة بنسبة 0.4 - % وفي السنوات الممتدة من 2004 الى 2008 كانت نسب الزيادة تتراوح بين 1.9 % و 8 % لترتفع بنسبة 44.8 % سنة 2009 بمبلغ قدره 2786.6 مليار دج مقارنة بسنة 2008 وفي سنة 2010 بلغت الإيرادات الإجمالية 3081.5 مليار دج.

الفرع الثاني: التطور الإجمالي للإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2015

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايدا ملحوظا وينسب مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

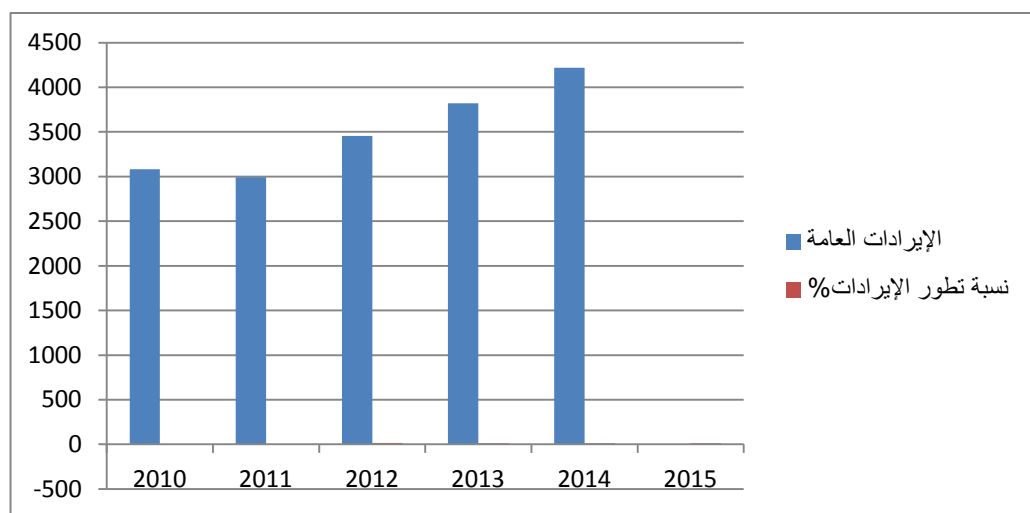
الجدول رقم (06) : تطور الإيرادات العامة ما بين (2010-2015)

الوحدة :مليار دج.

السنوات	الإيرادات العامة	نسبة تطور الإيرادات %
2010	3081.5	-
2011	2992.4	-2,89
2012	3455.6	15,47
2013	3820.0	10,54
2014	4218.1	10,42
2015	4684.6	11,05

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على قانون المالية، الجريدة الرسمية للفترة المدروسة.

الشكل رقم (14): تحليل بياني لتطور الإيرادات العامة ما بين (2010-2015)



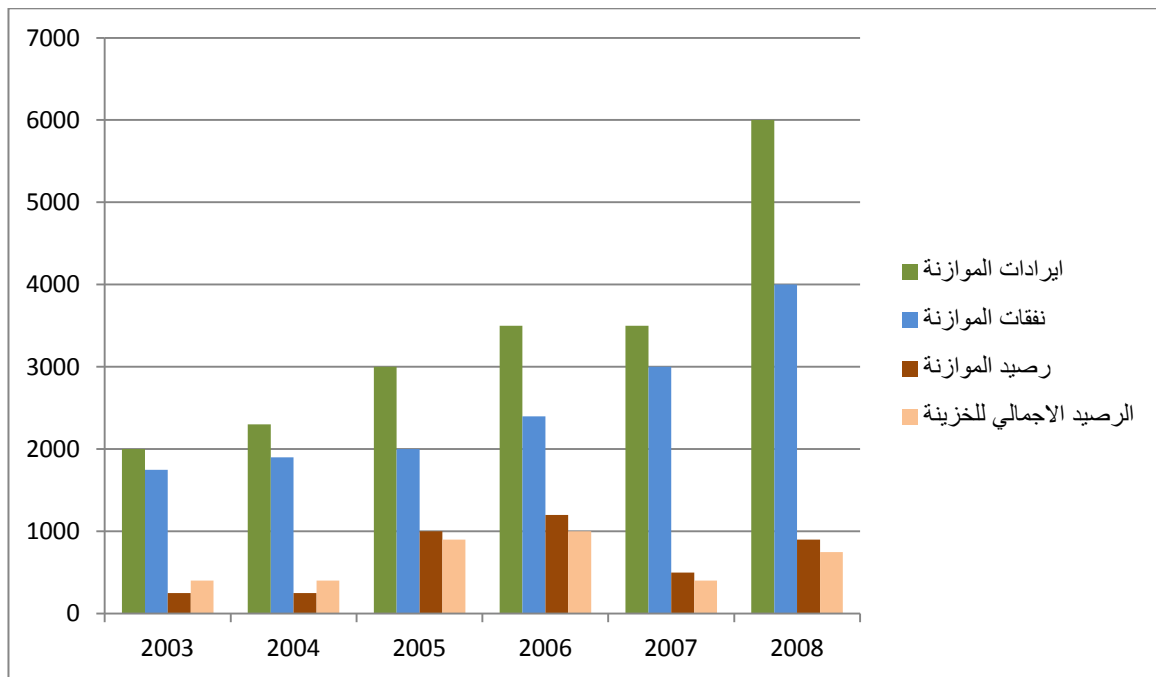
المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة الإيرادات في سنة 2011 بنسبة 2,89 % لتتزايد سنة 2012 بنسبة 15,47 % وهي أعلى نسبة لها، وفي السنوات الممتدة من 2013 إلى 2015 كانت نسبة التطور تتراوح بين 10,42 % و 11,05 %.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

-أما إذا نظرنا إلى الإيرادات العامة من حيث قيمتها فنلاحظ أنها في تزايد مستمر حيث كانت قيمتها سنة 2010 ب 3018.5 مليار دج، أما سنة 2011 انخفضت الإيرادات العامة بمقدار 89.1 مليار دج، أي بقيمة 2992.4 مليار دج وهي تعتبر أدنى قيمة لها، ثم بدأت بالارتفاع إلى أن وصلت سنة 2015 بقيمة 4684.6 مليار دج وهي تمثل أعلى قيمة لها وذلك بسبب ارتفاع إيرادات الجباية العادية.

الشكل رقم (15): مؤشرات المالية العامة

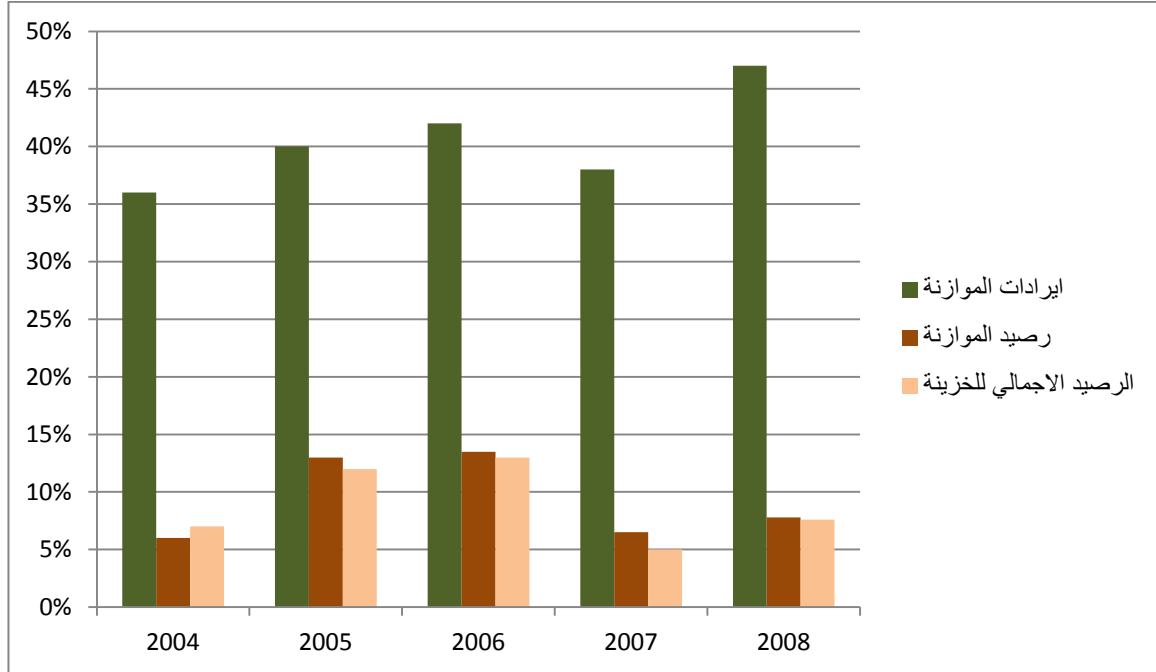


المصدر: التقرير السنوي 2008، 'التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر'، بنك الجزائر ، طبع في سبتمبر 2008، ص 106. الموقع

الإلكتروني <http://www.bank-of-algeria.dz>

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

الشكل رقم (16): مؤشرات المالية العمومية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام)



المصدر: التقرير السنوي 2008، 'التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر'، بنك الجزائر ، طبع في سبتمبر 2008، ص 106. الموقع الإلكتروني <http://www.bank-of-algeria.dz>

أخيرا بعد إنخفاضها بنسبة 2.8% في 2007. إرتفعت الإيرادات الضريبية، التي لم تكن تمثل سوى 12.4% من الإيرادات خارج المحروقات، بنسبة 8.8% في 2008 حتى وصلت إلى 126.7 مليار دينار.

إجمالا، إذا لم تتوقف إيرادات الميزانية الكلية منسوبة إلى إجمالي الناتج الداخلي عن الإرتفاع بسبب زيادة حصة القيمة المضافة للمحروقات في إجمالي الناتج الداخلي، فقد بقي معدل الإقتطاع على الأنشطة خارج المحروقات مستقرا على مدى الفترة 2004-2008. مع ذلك، وعلى أساس قياسات نسبية تطورات الإقتطاعات الضريبية المباشرة على مداخيل المؤسسات والأسر بقوة أكبر من الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات. في الوقت الذي إرتفعت فيه القيمة المضافة المسوقة للقطاعات خارج المحروقات بنسبة 81.1% على مدى الفترة 2004-2008 (إرتفع إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بنسبة 77.1%)، فإن الجباية المباشرة إرتفعت بوتيرة أسرع من الجباية غير المباشرة على مدى نفس الفترة، أي بنسبة 142.1% و 72.3% على التوالي.⁽²⁾

(2) التقرير السنوي 2008، 'التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر'، بنك الجزائر ، طبع في سبتمبر 2008 ، ص ص 104، 107.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

المطلب الثالث: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000-2015

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

الفرع الأول: وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2014

الجدول رقم (07): وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2014

الوحدة : مليار دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ميزان العمليات الجارية	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41	12.16
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.27	34.06	34.24	40.60	7.78	18.2
الصادرات(فوب)	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09
محروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12
أخرى	0.59	0.56	0.60	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97
الواردات	-9.35	-9.48	-	-	17.95-	19.86-	-	26.35-	37.99-	37.4-	38.9-
			12.01	13.32			-20.68				
صافي خدمات غير العوامل	1.45-	1.53	-1.18	13.5-	2.01-	-2.27	-2.20	-4.09	7.59	-8.69	-8.33
دائن	0.91	0.91	1.30	1.57	1.85	2.51	2.58	2.84	3.49	2.99	3.57
مدين	3.09-	2.54-	2.91-	3.46-	4.59-	6.51-	6.94-	5.64-	6.47-	6.05	4.96-
صافي داخل العوامل	2.71-	1.69-	2.23-	2.70-	3.60-	5.08-	4.52-	1.82-	1.34-	1.31-	0.36-
دائن	0.38	0.85	0.68	0.76	0.99	1.43	2.42	3.82	5.13	4.74	4.60
مدين	3.09-	2.54-	2.91-	3.46-	4.59-	6.51-	6.94-	5.64-	6.47-	6.05-	4.96-
مدفوعات الفوائد	-	-	-	1.18-	1.29-	1.03-	0.76-	0.23-	0.19-	0.17-	0.11-
صافي التحويلات	0.79	0.67	1.07	1.75	2.46	2.06	1.61	2.22	2.78	2.63	2.65
ميزان حساب راس المال	-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-	4.24-	11.22-	0.99-	2.54	3.45	3.42
الإستثمار المباشر (صافي)	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.06	1.76	1.37	2.33	2.54	3.47
رأس العام (صافي)	1.96-	1.99-	1.32-	1.99-	2.23-	3.05-	11.89-	0.77-	0.43-	1.30	0.44
السحب	0.80	0.91	1.60	1.65	12.2	1.41	0.98	0.51	0.84	2.19	0.55

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر

خلال الفترة 2000_2015

-0.11	-0.89	-1.27	-1.28	-12.87	-4.46	-4.35	-3.03	-2.92	-2.90	-2.76	السداد
-	-	-	-	-	-	-	-	-0.36	-0.06	0.18	قروض قصيرة الأجل و السهوهو الخطأ
-	-	-	-1.13	0.06	-	-	-	-	-	-	قروض قصيرة الأجل
-0.49	-0.39	0.64	-1.59	-1.08	-2.25	-0.26	-0.61	-	-	-	السهو و الخطأ
15.58	3.86	36.33	29.55	17.73	16.94	8.99	6.86	3.65	6.19	7.57	الميزان الكلي
15.58-	-3.86	36.99	-29.55	-17.73	-	-9.25	-7.47	-3.65	-6.19	-	التمويل
					16.94					7.57	
15.25-	2.28-	36.53-	28.27-	17.73-	-16.31	-8.88	-7.03	-3.39	-6.05	-5.71	التغير في الإحتياطات الإجمالية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	-0.63	-0.37	-0.44	-0.30	-0.14	-0.10	إعادة الشراء من الصندوق
-0.08	0.09	-0.46	-1.28	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00	التغير في إلتزامات أخرى لبنك الجزائر
162.22	147.22	143.10	110.18	77.78	56.18	43.11	32.92	23.11	17.96	11.90	الإحتياطات من غير الذهب

المصدر: جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإندماج إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث - عدد 11 / 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص ص 234، 235.

نلاحظ من بيانات الجدول تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000 وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 06,21 مليار دولار سنة 2000 إلى 19,77 مليار دولار سنة 2008، وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 73.37 مقارنة بـ 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، تفهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

مقارنة 36.99مليار دولار في 2008. وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما، نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مربيا.

أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا، حيث بالكاد بلغت 1.40مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 90,11 سنة 2000 إلى أكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.⁽³⁾

الفرع الثاني: ميزان المدفوعات (بمليارات الدولارات الأمريكية) خلال الفترة 2011 - 2014

جدول رقم (08): ميزان المدفوعات (بمليارات الدولارات الأمريكية) خلال الفترة 2011 - 2014.

البيانات	تاريخ المعلومة
19.80 بمليارات الدولارات الأمريكية	2011
12.29 بمليارات الدولارات الأمريكية	2012
0.84 بمليارات الدولارات الأمريكية	2013
-9.64 بمليارات الدولارات الأمريكية	2014

(المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الموقع <http://www.actualitix.com>)

أعلى البيانات: 2011 هي أعلى سنة بالنسبة لمؤشر : ميزان المدفوعات (بمليارات الدولارات الأمريكية) والنتيجة هي : 19.80 بمليارات الدولارات الأمريكية .

⁽³⁾ جميلة الجوزي، "ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث - عدد 11 / 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، صص 234، 235.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

أدنى البيانات: 2014 هي أدنى سنة بالنسبة لمؤشر : ميزان المدفوعات (بمليارات الدولارات الأمريكية) والنتيجة هي : -6.64 بمليارات الدولارات الأمريكية .

-في سنة 2015، انخفض متوسط سعر برميل البترول بـ 1,47 ٪، من 2,100 دولار في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015. نجم عن هذا الإنخفاض القوي، المتزامن مع انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة، تقلصاً في إيرادات صادرات المحروقات بـ 4,43 ٪ 08,33 مليار دولار في 2014 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014. بالنظر إلى التراجع الطفيف في الصادرات خارج المحروقات، الضعيفة هيكلية، والتي بلغت 1.49 مليار دولار، انخفضت الإيرادات الكلية للصادرات إلى 34.57 مليار دولار مقابل 60.13 مليار دولار في 2014، أي انخفاض بـ 42.5 ٪. يدل هذا الإنخفاض القوي في الإيرادات الكلية للصادرات على مدى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء تقلبات أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج المحروقات، وهو أمر يلح بقوة على مرافقة القطاعات المصدرة باستمرار. في هذا الصدد وفيما يخصه، أدخل بنك الجزائر، خلال الثلاثي الثالث من سنة 2016، تدبيرين لتخفيف الرقابة على الصرف، وهما :

-"التحسين النشط"، المتمثل في إلغاء إلزامية الحصول من طرف مستوردي المواد التي تدخل في عملية إنتاج السلع الموجهة للتصدير، على ترخيص من بنك الجزائر لتسوية الإستيراد المؤقت لهذه المواد، وهذا في الحالة التي يتم فيها التسديد المتعلق بهذه المواد المستوردة من خلال خصم حسابات المصدرين بالعملة الصعبة.

-تمديد آجال الترحيل للجزائر لنواتج الصادرات، من 180 يوم إلى 360 يوم، مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الأجل سنة أشهر، يسمح هذا التدبير بالحفاظ على احترام إلزامية الترحيل فور التسديد، ويستفيد المصدر في نفس الوقت، من إمكانية الحصول، لدى مصرفه، على تسبيقات، تضمن بعقد التأمين، لدعم نشاطه.

-بالموازاة، يعمل بنك الجزائر على تطوير سوق الصرف ما بين المصارف، لا سيما من خلال وضع فرعه المتعلق بالعمليات لأجل؛ مما سيوفر للمتعامل الاقتصادي إمكانية احتوائه من خطر الصرف ويساهم في تشجيع الإستثمار والتصدير.

-فيما يخص الواردات من السلع، وعندما عرفت منحى تصاعدي في السنوات الأخيرة، انخفضت في 2015، في ظرف يتسم بانخفاض حاد في قيمة الأورو مقارنة بالدولار (-16.55 ٪ كمتوسط سنوي).

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

بلغت هذه الواردات 52.65 مليار دولار في 2015 ،مقابل 29.67 مليار دولار في 2014، أي انخفاض بـ11.8٪. خص هذا الإخفاض تقريبا كل مجموعات السلع تضيق وقد ساهمت في احتواء تزايد الواردات، تدابير تضم، أساسا، تضيق المتطلبات فيما يتعلق بالمعايير كذا تحضير وتطبيق التدبير المتعلق بتأطير الواردات، وتدابير إتخذت من طرف من طرف بنك الجزائر تتمثل في:

-تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك، للوضع المالية للمستورد، عند توطين عملية الإستيراد .

-تخفيض المعيار الإحترازي الخاص بمستوى إلتزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبةً إلى أصولها الخاصة، والذي انتقل من إثنان إلى واحدة أي من مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول .

-إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها.(4)

المبحث الثاني: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000_2014

يعد التعاطي مع مؤشرات الميزانية العامة والميزان التجاري بمثابة كشفا حقيقيا لمسار الأداء الإقتصادي لكل بلد، فكلا المكونين يمثلان جوهر السياستين المالية و التجارية التي تتشكل بهما السياسة الإقتصادية العامة، فأدوات السياسة المالية المعنية بالإيرادات العامة والأنفاق العام من الممكن أن تؤثر على الميزان التجاري من خلال حزمة الصادرات والإستيرادات والعكس صحيح .

المطلب الأول: تحليل الصادرات خلال الفترة 2000-2014

ان برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 الى غاية 2004 ، تمحور حول الانشطة الموجهة لدعم المؤسسات والانشطة الانتاجية الفلاحية، ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد انشاء محيط لاندماجه في الاقتصاد العالمي، ومن نتائج البرنامج

(4) بنك الجزائر، التوجهات المالية و النقدية لسنة 2015 و التسعة أشهر الأولى من سنة 2016 و سياسات التصدي و المرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة ، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ص ص4,5.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

الفرع الأول : الاصلاحات الاقتصادية

1- استثمار اجمالي بحوالي 46 مليار دولار، أي 3700 مليار دينار، منها حوالي 92 مليار دولار أي

2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.

2- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % طوال السنوات الخمس بنسبة 6,8 % في سنة 2003.

3- تراجع في نسبة البطالة اكثر من 29 % الى 24 % .

4- انجاز الألاف المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الألاف من المساكن الجائزة.

بعد هذه التجربة، كانت التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6,8 % واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار الى 22 مليار دولار، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 الى 911 مليار دج في سنة 2003.

-نلاحظ من الجدول رقم (08) أن رصيد الميزان التجاري التجاري قد حقق فائض سنة 2004 الى غاية 2008 حيث سجل أكبر قيمة له وبلغت 30,59 مليار دولار وهذا يعبر على وضع ايجابي في حين سجل عجز سنة 2009 بانخفاض قدره 0,41 مليار دولار، بينما سجل فائض مستمر خلال هذه السنوات بالنسبة للصادرات و ذلك نتيجة إرتفاع سعر برميل النفط، اما بالنسبة للواردات فقد سجل عجز مستمر متزايد، وعجز في ميزان حساب رأس المال خلال الفترة 2004-2007 بسبب تفاق المديونية الخارجية بينما سجل فائض طفيف خلال سنتي 2008 و 2009 بقيمة 2,54 مليار دولار و 3,45 مليار دولار على التوالي.

- في سنة 2011، نلاحظ من خلال الجدول حالة فائض وارتفاع مستمر في رصيد الميزان التجاري بلغت ذروته 17,77 مليار دولار (2011)، والصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الاكبر منها سجلت فائض حيث كانت اكبر قيمة مسجلة في 2011 بقيمة 71,66 مليار دولار، بينما سجل عجز متواصل بالنسبة للواردات وذلك بسبب انخفاض الاستثمار وعد تشجيع قطاع الصناعة، بينما سجل ميزان رأس المال إرتفاع خلال 2010 و 2011 وعجز سنة 2012 بقيمة 0,25 مليار دولار، ثم ارتفع مرة اخرى خلال 2013.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر

خلال الفترة 2000_2015

-أما في سنة 2014، فقد سجل الرصيد الخارجي للجزائر عجزا ب 470 مليون دولار خلال الثلاثي الأول لهاته السنة، مقابل فائض قدر ب 1,13 مليار دولار في نفس الفترة لسنة الماضية ، حيث عرف الميزان التجاري تراجعاً خلال الأشهر الثلاثة الاولى سنة 2014 ليستقر في حدود 1,84 مليار دولار مقابل 3.78مليار خلال نفس الفترة من سنة 2013 . وعليه فان صادرات الجزائر بلغت 15,92 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من 2014 منها 15,57 مليار تشكل صادرات المحروقات. اما الواردات فقد استقرت في حدود14,08 مليار دولار.

- في سنة 2011، نلاحظ من خلال الجدول حالة فائض وارتفاع مستمر في رصيد الميزان التجاري بلغت ذروته 17,77 مليار دولار (2011)، والصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الاكبر منها سجلت فائض، حيث كانت اكبر قيمة مسجلة في 2011 بقيمة 71,66 مليار دولار بينما سجل عجز متواصل بالنسبة للواردات وذلك بسبب انخفاض الاستثمار وعد تشجيع قطاع الصناعة، بينما سجل ميزان رأس المال إرتفاع خلال 2010 و 2011 وعجز سنة 2012 بقيمة 0,25 مليار دولار، ثم ارتفع مرة اخرى خلال 2013.

- أما في سنة 2014، فقد سجل الرصيد الخارجي للجزائر عجزا ب 470 مليون دولار خلال الثلاثي الأول لهاته السنة، مقابل فائض قدر ب 1,13 مليار دولار في نفس الفترة لسنة الماضية، حيث عرف الميزان التجاري تراجعاً خلال الأشهر الثلاثة الاولى سنة 2014 ليستقر في حدود 1,84 مليار دولار مقابل 3.78مليار خلال نفس الفترة من سنة 2013 . وعليه فان صادرات الجزائر بلغت 15,92 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من 2014 منها 15,57 مليار تشكل صادراتالمحروقات. اما الواردات فقد استقرت في حدود14,08 مليار دولار.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

الفرع الثاني: الصادرات خلال الفترة 2000-2014

الجدول رقم (09): تحليل الصادرات خلال الفترة 2000-2014

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ميزان المدفوعات الجارية	9.2	11.12	21.18	28.95	30.59	34.45	0.41	12.16	17.77	12.30	12	10.3
الميزان التجاري	11.14	14.27	26.47	34.06	34.23	40.60	7.78	18.20	25.96	20.17	20.2	18.3
الصادرات FOB	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09	72.89	71.74	65.4	56.2
الواردات fob	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.99	37.40	38.89	46.93	51.57	35.2	29.5
ميزان حساب راس المال	1.31	1.87	4.24	11.22	1.08	2.54	3.45	3.42	2.38	0.25	0.75	1.35
ميزان المدفوعات	7.59	9.25	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	5.88

المصدر: حاجي سمية، " دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990 - 2014" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه
الطور الثالث في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
،جامعة محمد خيضر - بسكرة- ، ص ص 255.

في سنة 2009 ، يعكس حدة الصدمة الخارجية التي حصلت، وهذا كله بفضل تحسن سعر البترول السداسي الثاني من 2010، بالغا ذروة متوسطة قدرها 92,82 دولار للبرميل في ديسمبر مقابل 62,26 دولار للبرميل سنة 2009، وقد انتقلت صادرات المحروقات الى 56,12 مليار دولار، كما ارتفعت الصادرات خارج المحروقات.⁽⁵⁾

⁽⁵⁾ حاجي سمية، " دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990 - 2014" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر - بسكرة- ، ص ص 253 ، 255.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

المطلب الثاني: تحليل الواردات خلال الفترة 2000-2014

تجدر الإشارة إلى ميلين متعارضين ميّزا تطور واردات السلع خلال سنة 2013 . بالفعل، ارتفعت هذه الأخيرة ما بين 2012 و 2013 ب 3,49 مليار دولار، وانخفضت ما بين السداسي الأول والثاني لسنة 2013 ب 3,52 مليار دولار. إذا كان الارتفاع المسجل ما بين 2012 و 2013 ناجما، إلى حد كبير عن تزايد واردات مواد التجهيز، فإن الانخفاض المسجل ما بين السداسيين ناجم، أساسا، عن تراجع الواردات المتعلقة بالطاقة (- 1,2 مليار دولار).

تشير دراسة هيكل الواردات في سنة 2013 إلى أنّ واردات مواد التجهيز الصناعية التي تشغل المرتبة الأولى بحصة قدرها 27,7 %، قد سجّلت ارتفاعا قدره 19,1 % مقارنة بسنة 2012، إضافة إلى ذلك وبالرغم من انخفاضها خلال الثلاثي الثالث من 2013 واستقرارها في الثلاثي الرابع، ساهمت هذه المجموعة بواقع 69,8 % في تزايد إجمالي الواردات خلال الفترة قيد الدراسة أما مساهمة « منتجات شبه تامة الصنع » فقد بلغت 19,3 % من إجمالي واردات في 2013 واحتلت بالتالي المرتبة الثانية بواقع 18,5 % وعرفت تزيّدا قدره 6,5 % خلال السنة 2013 مقارنة بالسنة السابقة. بالتالي، إنّ الارتفاع المعتبر لواردات السلع المخصصة لاستغلال أداة الانتاج والاستثمار (منتجات نصف مصنعة و سلع التجهيز الصناعية والزراعية) يُفسّر بواقع 90,2 % ارتفاع إجمالي الواردات لسنة 2013، وهو اتجاه مواتي مقارنة بسنة 2012 التي تميزت، كما سبق ذكره، بارتفاع حاد في واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية.

كما شهدت هذه الفئة الأخيرة من الواردات، التي تشغل المرتبة الثالثة بحصة قدرها 19,1 % انخفاضا في معدل نموها ليصل 12,1 % في وقت بلغت فيه مساهمتها في ارتفاع إجمالي الواردات معدل 32,6 % من جهة أخرى وبحصة قدرها 16,4 % ومرتبة رابعة، تزايدت واردات « المواد الغذائية » ب 6,3 % وساهمت بواقع 15,2 % في ارتفاع إجمالي الواردات. بالمقابل، سجلت واردات المجموعة « طاقة ومواد التشحيم » التي تشغل المرتبة الخامسة في هيكل إجمالي الواردات (7,5 %)، تراجعا قدره 11,2 % لتبلغ قيمتها 4,139 مليار دولار في 2013 مقابل 4,659 مليار دولار في 2012 .

أما فيما يتعلق بواردات الخدمات خارج دخل العوامل، التي استقرت بمبلغ سداسي في حدود 5 مليار دولار خلال سنة 2013، فقد عرفت تراجعا طفيفا مقارنة بسنة 2012 . وساهم هذا الاتجاه المواتي في التقلص الطفيف في

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

عجز بند الخدمات خارج دخل العوامل الذي بلغ 6,82مليار دولار في 2013 مقابل 7,00 مليار دولار في 2012، تحت أثر انخفاض التحويلات الصافية، التي بلغت 2,78 مليار دولار مقابل 3,16 مليار دولار في 2012 والتي مثلت أداءا تاريخيا، وأثر التوسع الطفيف في عجز بند خدمات العوامل (-4,51مليار دولار في ظرف تميز باحتفاظ الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بمستوى منعدم تقريبا لمعدله التوجيهي منذ ظهور الأزمة الاقتصادية الدولية، أقل الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية سنة 2013 بفائض قدره 0,83 مليار دولار، بعدما سجّل خلال التسعة أشهر الأولى من السنة قيد الدراسة عجزا قدره 0,85 مليار دولار. يمثل الأداء لميزان المدفوعات الخارجية في الثلاثي الرابع أداء معتبرا بحيث سمح الفائض المسجل (1,69 مليار دولار) بتعويض بشكل واسع العجز المسجل خلال التسعة أشهر الأولى والذي خصّ أساسا الثلاثي الثاني (- 1,55 مليار دولار). بينما يعتبر الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية المسجل في 2013 جد ضعيفا مقارنة بسنة 2012 (12,42 مليار دولار) و في 2011 (17,77 مليار دولار) هذا ما يترجم، على وجه الخصوص، التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار الذي ميّز السنوات الثلاثة عشر الأخيرة. من هذا الجانب، فإن سنة 2013 سنة تماثل سنة 2009 ، لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات.

بالنظر إلى استقرار أسعار البترول وانخفاض الواردات في السداسي الثاني من سنة 2013، فإن التآكل القوي في فائض الحساب الجاري الخارجي يستدعي النظر في القدرة على تصدير المحروقات من حيث الحجم. إضافة لذلك، يبدو أنّ مجهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأتي بكامل الأثر المرجوة، رغم التدابير المتخذة من قبل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في 2011، وأنّ ما تحقق في مجال استبدال الواردات لم يرقى إلى مستوى التطلعات. على وجه الخصوص، إنّ الحصة النسبية لواردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية ضمن إجمالي الواردات قد عرفت تزايدا قويا بين 2010 (14,5%) و 2013 (19,1%).

على الرغم من التحسن النسبي في بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة (صافي) إلى 1,96 مليار دولار في وضعية عجز لبند، « صافي رؤوس الأموال الرسمية » سجل حساب رأس المال والعمليات المالية عجزا يقدر ب 0,62 مليار دولار بموجب سنة 2003 . وكنتيجة لذلك، أقل إجمالي المدفوعات الخارجية بفائض لا يتعدى 0,13 مليار دولار فقط، أي شبه استقرار بعد الفائضين الاعتباريين المسجلين في سنتي 2012 (12,06 مليار دولار).

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

وفي 2011 (20,14 مليار دولار). وهو أضعف أداء منذ سنة 2000 سنة إعادة تشكيل الموجودات الخارجية عقب الصدمة الخارجية في 1998/1999.

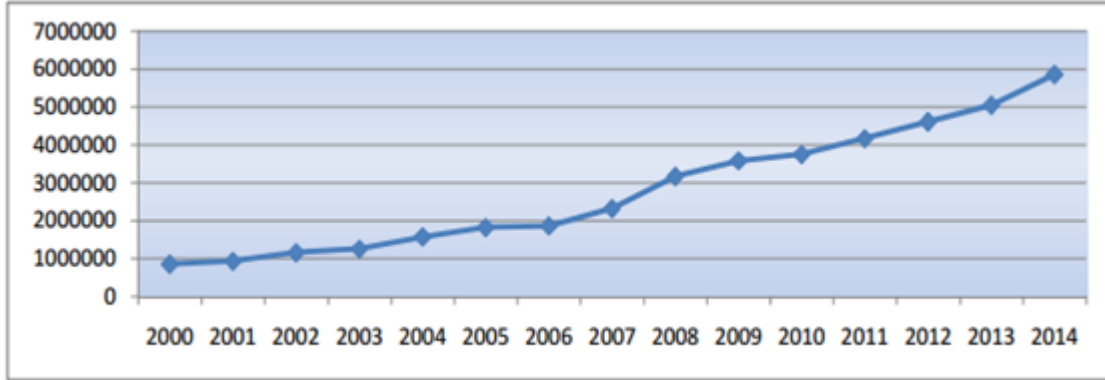
إجمالاً، بلغ قائم احتياطات الصرف (باستثناء الذهب) 194,012 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 190,661 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012 ، في وضعية تدفق ضعيف للاحتياطات مرفق بأثر التثمين. وانخفض مستواها إلى 189,750 مليار دولار في نهاية جوان 2013، تحت أثر عجز الميزان الجاري في السادس الثاني قبل أن يصعد إلى 191,866 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2013 . إذا كانت زيادة الاحتياطات ضعيفة مقارنة بسنتي 2011 و 2012 ، فإنّ الوضعية المالية الخارجية للجزائر بقيت متينة معززة بمستوى منخفض تاريخياً للدين الخارجي.

(3,396 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 3,694 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012). يتجاوز مستوى الاحتياطات المتراكمة عتبات الكفاية المعتادة للبلدان الناشئة، ممّا يسمح للجزائر بمواجهة الصدمات الخارجية المحتملة والحفاظ على الاستقرار الخارجي.

واصل بنك الجزائر في سنة 2013 التسيير الحذر للاحتياطات الصرف الرسمية، معزراً أكثر فأكثر المتابعة الصارمة والتسيير الجيد للمخاطر، لا سيما بواسطة تدابير احترازية ملائمة لحماية رأس مال الاستثمارات من أي خسارة، وسعياً في نفس الوقت إلى تحقيق مستوى مقبول من العوائد أخذاً بعين الاعتبار استمراراً وضعية معدلات فائدة عالمية ضعيفة. في نهاية 2013، سجلت الاقتراضات العمومية لعشر سنوات في الولايات المتحدة عائداً قدره 3,03% مقابل 1,92% للأوراق المالية العمومية الألمانية من نفس الأجل. من جهة أخرى يساهم التسيير الحذر للاحتياطات الرسمية للصرف لبنك الجزائر في الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط، في ظرف يتميز بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف الفعلي للدينار، لإبقائه قريباً من مستواه التوازني الأساسي.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

الشكل رقم (17): تطور الواردات في الجزائر (2000-2014)



المصدر: تم إعداده بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

لاحظ من الشكل أعلاه أن الواردات ارتفعت من 857 9,221 مليون دينار جزائري عام 2000 لتبلغ عام 2014 ما مقداره 5.5851144 مليون دينار جزائري وهو ما يعني معدل ارتفاع قدره 24.589 بالمائة. وهذا ما أنعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات كما بين الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات (2000-2013)

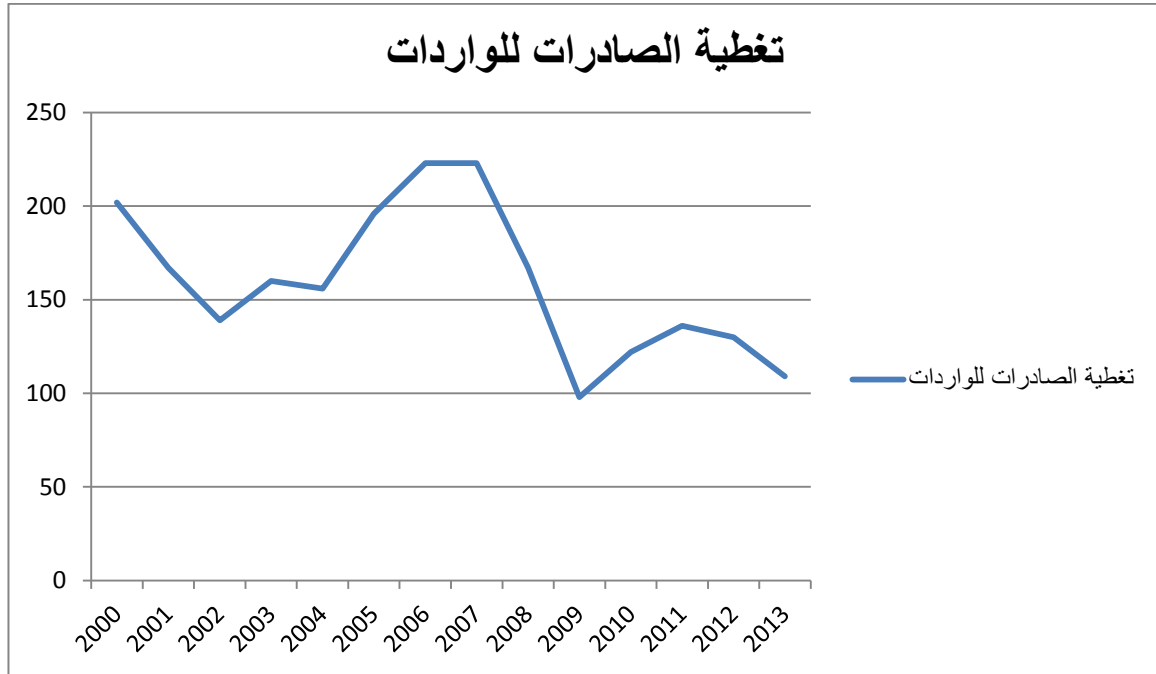
الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تغطية الصادرات للواردات	202	167	139	160	156	196	223	223	167	98	122	136	130	109

المصدر: تم إعداده بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

الشكل رقم (18): التحليل البياني لتطور نسبة تغطية الصادرات للواردات (2000-2013)



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (10)

من خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات في جميع السنوات وهذا ما يعكس تحقيق الجزائر فائضا في الميزان التجاري باستثناء سنة 2009 حيث عرفت الصادرات عجزا في تغطية الواردات بنسبة 2 % وهذا ما نتج عنه عجز في الميزان التجاري وفق الديوان الوطني للإحصاء بما يعادل 9.57916 مليون دينار جزائري. ويرجع هذا العجز أساسا إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية في سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية مقارنة بسنة 2008 متراجعة بذلك من 48.99 دولار للبرميل في سنة 2008 إلى 48.53 دولار للبرميل في سنة 2009 محققة بذلك معدل تراجع يقارب 50. % كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول في سنة 2013 أن الصادرات كادت أن تتساوى مع الواردات محققة بذلك نسبة تغطية تعادل 109 % وهو يمثل أقل فائض عرفه الميزان التجاري بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء بين سنة 2000 و2013 و هو ما يعادل 4.477612 مليون دينار جزائري.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

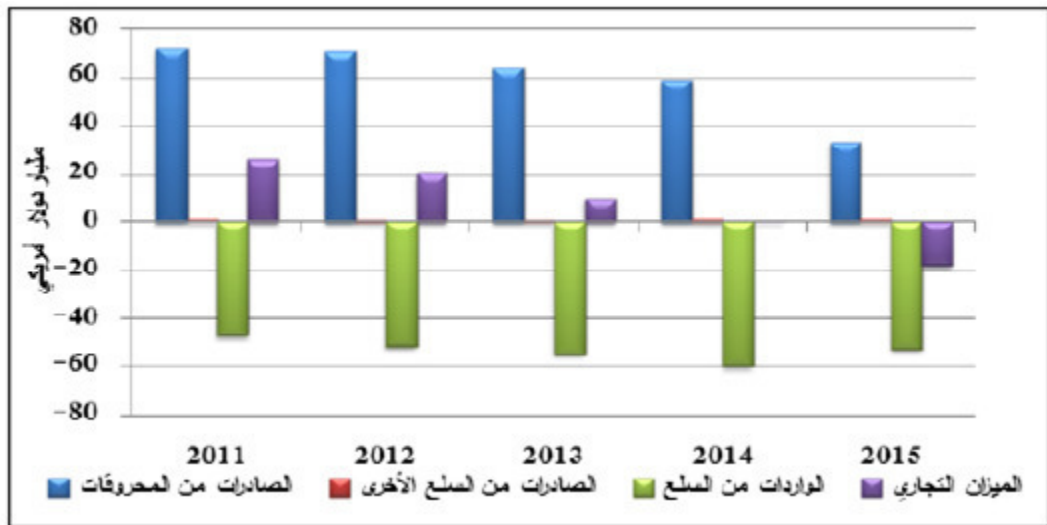
المطب الثالث: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2011-2015

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات، كالدخل والتحويلات الجارية، فيعتبر المكون الأول لميزان المدفوعات، ويستقبل هذا الحساب رصيد كل من الميزان التجاري و الخدمات، و ميزان الدخل وصافي التحويلات من طرف واحد.

و منه نلاحظ أن الحساب الجارية عرف فائضا مستمرا طوال فترة الدراسة حتى سنة 2013، أما في السنة

الأخيرة 2014 شهد عجزا، وهو ما سنوضحه كالآتي:

الشكل رقم (19): تطورات بنود الميزان التجاري (2011-2015)



المصدر: التقرير السنوي 2015، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص 63. الموقع الإلكتروني <http://www.bank-of-algeria.dz>

شهد العجز في بند الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج تقلصا كبيرا قدره 620 مليون دولار بين سنتي 2014 و 2015. يرتبط هذا التطور، أساسا، بانخفاض الواردات من الخدمات، بما في ذلك خدمات النقل وخدمات البناء والأشغال العمومية، وفي حد أقل، بزيادة طفيفة في صادرات الخدمات.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

على الرغم من تحويل كبير للأرباح إلى الخارج خلال الثلاثي الأول من 2015، في ظرف يتسم بتراجع إيرادات داخل عوامل الإنتاج، شهد العجز في بند مداخل عوامل الإنتاج، (الدخل الأولي) تقلصا من 4,81 مليار دولار في 2014 إلى 4,44 مليار دولار في 2015، وذلك نظرا للتراجع الكبير لحصة شركاء الشركة الوطنية للمحروقات في الانتاج .

واصل صافي التحويلات الجارية (الدخل الثانوي) تسجيل فوائض معتبرة، بلغت 2,56 مليار دولار في 2015 إلا أنها في تراجع مقارنة ب 2014 "3,22 مليار دولار"، في سياق يتسم بانخفاض حاد في قيمة الأورو مقابل الدولار. ويجدر بالذكر أن التدفقات في التحويلات الجارية تتكون، إلى حد كبير، من المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد ببلدان منطقة الأورو، لاسيما فرنسا.

سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الثاني على التوالي بعد أكثر من خمسة عشر سنة من الفوائض. علاوة على ذلك، تدهور هذا العجز إلى حد كبير بين سنتي 2014 و 2015، إذ انتقل من 9,28 مليار دولار إلى 27,48 مليار دولار، على خلفية التدهور الكبير في الميزان التجاري. نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مستوا قياسيا قدره 16,6 % في 2015، 4,3 % في 2014 مما يدل على وجود فائض أ في الاستثمار لاسيما استثمار الدولة بصفتها عميل اقتصادي مقارنة بالادخار خلال السنة قيد الدراسة .

كما سجل حساب رأس المال والمعاملات المالية عجزا في 2015 (-61 مليون دولار) مقابل فائض قدره 3,40 مليار دولار في 2014، في أعقاب تحويل 2,34 مليار دولار إثر عملية بيع من قبل غير المقيمين للمقيمين لحصصهم في شركة خاضعة للقانون الجزائري.

إجمالا سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في 2015 عجزا قدره 27.54 مليار دولار (14.38 مليار دولار في السداسي الأول و 13.16 مليار دولار في السداسي الثاني) مقابل عجزا بقيمة 5,88 مليار دولار في 2014، 1,32 مليار دولار في السداسي الأول و 4,56 مليار دولار في السداسي الثاني.⁽⁶⁾

(6) التقرير السنوي 2015، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص ص 63، 64.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

المطلب الرابع: انعكاسات السياسة المالية على الميزان التجاري خلال الفترة 2000_2015

تكمن الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات الدولية، والجزائر هي من بين الدول التي تقوم بعملية الاستيراد والتصدير، كما أنها اتبعت استراتيجيات لتنميتها حيث اتبعت أولاً استراتيجية احلال الواردات، ثم تنمية الصادرات وتشجيعها. فمن خلال تحليل كل من البنية السلعية للواردات والصادرات نجد أن أهم ما نستورده هو التجهيزات الصناعية، والمواد نصف المصنعة. أما بالنسبة للصادرات فيسيطر عليها قطاع المحروقات رغم الجهود المبذولة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الأول: علاقة سببية من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة

الجدول رقم (11): إجمالي الإيرادات-النفقات و رصيد الميزان التجاري لفترة (2000-2010)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات	1028.8	1234.3	1457.7	1451.4	1528	1635.8	1667.9	1802.6	1924	2786.6	3081.5
النفقات	1255.5	1251	1559.6	17110	1920.6	1950	2631.3	3622.7	4322.7	5191.4	5860.8
رصيد الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.27	34.06	34.24	40.60	7.78	18.2

يؤدي ارتفاع الصادرات (X) (نفطية بشكل اساسي) إلى زيادة الفائض (أو تقليص العجز) في الحساب الجاري (X-M)، و لكن الصادرات النفطية تمول الجزء الأساسي من إيرادات الدولة (T)، لذلك فإن ارتفاع الصادرات سيؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة، و من ثم زيادة الفائض (أو تقليص العجز) في موازنة الدولة (T-G) وذلك بافتراض ثبات الواردات (M)، و الإنفاق الحكومي (G)، لذا فإن التغيرات في الحساب الجاري ستؤدي إلى تغيرات في ذات الإتجاه في موازنة الدولة، عبر التغيرات في الإيرادات النفطية و بهذا تتبلور هنا علاقة ارتباط إيجابية من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة .

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

الفرع الثاني: علاقة سببية من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري

الجدول رقم (12): إجمالي الإيرادات-النفقات و رصيد الميزان التجاري للفترة (2011-2014)

البيان	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	2992.4	3455.6	3820.0	4218.1
النفقات	6618.4	7428.6	6879.8	7656.1
رصيد الميزان التجاري	25.96	20.17	20.2	18.3

تتحدد نفقات الدولة (G) باقتصاد نفطي من خلال إيرادات الدولة المتوقعة من النفط ويؤدي توقع ارتفاع العائدات النفطية إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي (G) وباعتبار أن الإنفاق الحكومي عنصر من عناصر الطلب وعبر آلية المضاعف سيرتفع الدخل غير النفطي، وبارتفاع الدخل ستزداد الواردات (M)، وبارتفاع الواردات سيرتفع العجز (أو يقلص الفائض) في الحساب الجاري (X-M). وبالتالي، فإن تزايد عجز الموازنة، نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، سيؤدي إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري، وهكذا يؤدي التغير في عجز الموازنة إلى تغير من ذات الاتجاه في عجز الحساب الجاري وذلك عبر أثر الإنفاق الحكومي على مكونات هذين العجزين. و تتبلور بذلك علاقة ارتباط إيجابية من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري.

لذلك يتوقع أن تكون العلاقة السببية بين عجز الموازنة و الحساب الجاري علاقة مزدوجة ، حيث يؤثر عجز الحساب الجاري في عجز الموازنة عبر العنصر المشترك بينهما (تغطية الصادرات النفطية لمعظم الإيرادات الحكومية) في حين تؤثر موازنة الحكومة في ميزان الحساب الجاري عبر تغيير الإنفاق الحكومي و أثر هذا التغيير على الدخل و الواردات.(7)


(7) ممدوح الخطيب الكسواني ، "العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية"، دراسات اقتصادية : السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث ع146،33 هـ، قسم الاقتصاد - آية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.

الفصل الثالث: اليات السياسة المالية في تحقيق التوازن المالي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000_2015

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال إستعراضنا لهذا الفصل مايلي:

- من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نستنتج أن السياسة المالية في الفترة ما بين (2001-2014) شهدت سياسة مالية توسعية بناء على الانفراج المالي للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول.
- أن التوازن الإقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية و جوهريّة، تعكس في الواقع إنعدام التوازن البنوي بصورة عامة، و المتمثل في الإختلالات الداخلية والخارجية في ظل تقلبات أسعار النفط .
- ضرورة المزج بين السياسة المالية و النقدية و التجارية لخفض عجز الميزانية، و معالجة إختلالات الميزان الخارجي، و زيادة الصادرات، و خفض معدلات التضخم و تشجيع القطاع الخاص و الإستثمار الأجنبي .
- تعتمد الجزائر على استراتيجية تنمية الصادرات، وهي استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات وهذا لتتويج الصادرات، وعدم الاعتماد على تصدير منتج واحد. حيث وضعت الجزائر مجموعة من الاجراءات والتحفيزات لنجاح هذه الاستراتيجية.



الخاتمة العامة

I- خلاصة عامة:

بعدما تطرقنا في بحثنا إلى مختلف العناصر المهمة الخاصة بالسياسة المالية بصفة عامة والتي فصلنا فيها مختلف الجوانب وقد توصلنا إلى أهمية ودور السياسة المالية في إنجاح الجهود المبذولة من طرف الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي علاوة على هذا فصلنا مختلف أدواتها والعوامل المؤثرة عليها.

فقد قمنا بالتطرق إلى مفهوم الميزانية، حيث تعتبر أداة و وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدولة من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها المرجوة فعلا، فالسياسة الميزانية تعتبر من أبرز السياسات الاقتصادية التي لها فعالية وتأثير كبير على الوضعية الاقتصادية، فأدواتها المستخدمة تسمح لها أن تكون سياسة مرنة تتماشى مع الظروف الاقتصادية لأي دولة.

ولقد حاولنا معالجة موضوع ميزان المدفوعات و الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، بالإضافة إلى كونه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات و كل المعاملات الرأسمالية و الذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية و تعرضنا لوضعية ميزان المدفوعات في الجزائر و التطورات التي مر بها خلال فترة الدراسة، حيث عرفت الجزائر زيادة في نسبة الإيرادات العامة و النفقات العامة و تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول.

التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

II- اختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى: تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي من خلالها تستطيع الدولة معالجة الإختلالات التي تحدث في الاقتصاد، من تقلبات دورية وأزمات مالية وغيرها وعليه نؤكد على صحة الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: ثبتت صحتها، فميزان المدفوعات عبارة عن سجل محاسبي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية المتعلقة بالدولة والعالم الخارجي، يمكننا التخفيف من إختلالاته باستعمال

سياسات تصحيحية للمعاملات الخارجية، ويكون في أسرع وقت ممكن، من أجل تفاقم هذا الإختلال خاصة إذا كان دائم، أما المؤقت فهو لا يمثل خطرا كبيرا.

- الفرضية الثالثة: الميزان التجاري ماهو إلا صادرات وواردات، و الفرق بينهما يمثل رصيد الميزان التجاري .

III - نتائج الدراسة:

من خلال هذا العمل استطعنا الوصول إلى النتائج التالية:

- للسياسة المالية أهمية بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية من خلال تصورات المدارس الاقتصادية .

- أصبحت السياسة المالية تمارس دورا هاما وايجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع و الإقتصاد.

- تعتبر الميزانية العامة وسيلة مهمة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية المالية.

- أن للإيرادات العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي .

- تحقيق التناسق والتوازن بين أدوات السياسة المالية (نفقات، إيرادات) هو ضرورة تفرضها الموازنة العامة للدولة.

- من بين السياسات المستخدمة في تسوية الاختلال نجد تلك المرتكزة على أساليب المرونة والاستيعاب،

وبفعل ترابط العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية فان لكل منها تأثير بشكل اخر على ميزان المدفوعات،

ونجد ان اختلال ميزان المدفوعات(اختلال خارجي) في اغلب الاحيان يكون مصحوبا باختلال داخلي، ومن هنا جاءت فكرة التسوية في ظروف الاختلالين الداخلي والخارجي المتزامنين.

-إن تحقيق الإستقرار للسياسة المالية في الجزائر، من خلال التحكم في عجز الميزانية لم يكن بالدرجة الأولى نتيجة الإصلاحات المتعلقة بهذه السياسة وإنما كان نتيجة لزيادة إيرادات المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعارها خلال فترة الإصلاح .

- يعتبر عجز الموازنة العامة لدولة في من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى مثل ارتفاع نسب التضخم والبطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية.

IV - التوصيات :

- لابد من التحكم في التزايد المستمر للنفقات العامة و ذلك بتخفيضها أو بترشيدها، مع التنوع في الإيرادات العامة.

- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، و بالتالي التقليل إن لم نقل فك الميزانية العامة للدولة.

-تفرض المشاكل الهيكلية للإقتصاد الوطني إتخاذ سياسات إقتصادية حقيقية ذات طالع هيكلي، و بالتالي يتمثل أحد الحلول في العمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات.

V - آفاق البحث:

تناولنا في بحثنا هذا موضوع السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي باتخاذ الجزائر كدراسة حالة للفترة (2000-2015)، و بالنظر إلى ما توصل إليه، نرى أن هذا البحث يمكن أن يشمل بحوثا أخرى في شكل.

-السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي (مقارنة دولية).

-أو في شكل مقارنة بين السياسة المالية الشرعية و السياسة المالية الوضعية وأثرهما على التوازن الإقتصادي الكلي.

-السياسة النقدية و دورها في معالجة الإختلالات الخارجية.

هذه المواضيع يمكن أن تشكل دراسات، و آفاق مستقبلية لأبحاث لاحقة.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً : المراجع باللغة العربية

1. قائمة الكتب

- 1- أحمد رمزي محمد عبد العال، "العلاقة التبادلية بين معدلات الدول وفاعلية السياسة النقدية"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2013.
- 2- أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 3- أعاد محمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، ط3، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 4- إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 5- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 6- بن داود إبراهيم، "الرقابة المالية على النفقات العامة"، دار الكتب الحديث، القاهرة، 2010.
- 7- جمال لعمارة، "أساسيات الموازنة العامة للدولة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004.
- 8- حامد عبد المجيد دراز، "السياسة المالية"، ط3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 9- حسام علي داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
- 10- حمدي عبد العظيم، "السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 11- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 3، 2007.
- 12- خبابة عبد الله، "أساسيات في اقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 13- خبابة عبد الله، "الاقتصاد المصرفي"، دار الجامعة الجديدة، ط 1، الإسكندرية، 2013.

- 14- رانيا محمود عمارة، "المالية العامة الإيرادات العامة"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر 2015.
- 15- رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 16- زاهر عبد الرحيم عاطف، "إدارة العمليات النقدية والمالية في النظرية والتطبيق"، دار الراية، الأردن، 2009.
- 17- ساكر محمد العربي، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 18- سلام سميسم، "التوازن الاقتصادي العام"، دار المجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 19- سلام عبد الكريم السميم، "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي"، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 20- سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 21- سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
- 22- السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات"، دار الفكر ناشرون موزعون، عمان، 2010.
- 23- السيد محمد أحمد السريني، محمد عزت محمد غزلان، "التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- 24- صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2006.
- 25- صفوة عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات"، دار النهضة، مصر 2000.
- 26- طارق الجاح، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 27- طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- 28- عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 29- عبد الحميد عبد المطلب، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003.

- 30- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، 2004.
- 31- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)"، دار النيل العربية، مصر، 2003.
- 32- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2016.
- 33- عمر يحيوي، "مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)"، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 34- فتحي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 35- فليح حسن خلف، "المالية العامة"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 36- كامل بعري، "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، مصر 2001.
- 37- مايكل أبدجمان، ترجمة وتعريب، محمد إبراهيم منصور، "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة"، دار المريخ للنشر، الرياض.
- 38- مجدي شهاب، "أصول الاقتصاد العام للمالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- 39- محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 40- محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- 41- محمد شاکر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2008.
- 42- محمد صغير بعلي، "المالية العامة"، الحجار، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
- 43- محمد طاقة، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2007.
- 44- محمد عباس المحرزي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 45- محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 46- مفيد عبد اللاوي، "محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية"، مطبعة مزوا، الجزائر 2007.

47- مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الموازنة والنفقات والواردات والقروض العامة، دراسة مقارنة" ، ط4، غير مذكورة دار النشر، لبنان، 2005.

48- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

49- ميثم صاحب عجام، عليم حمد مسعود، "المالية العامة بين النظرية والتطبيق" ، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2015.

50- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

51- هجير عدنان زكي أمين، "الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات"، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2. رسائل وأطروحات:

1- أحميمية خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية و انعكاساتها على موازين المدفوعات مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2005-2011، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، بسكرة 2013 .

2- بريش محمد عبد المنعم، الرقابة المالية على النفقات العمومية، مذكرة الماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، كلية الحقوق، 2014.

3- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، 2004/1994، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2006 / 2007.

4- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014 رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص النقود والبنوك واسواق المال، بسكرة، 2015-2016.

5- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، قسنطينة، 2005.

- 7- شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي -حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تلمسان 2010.
- 8- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011-2012.
- 9- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 .
- 10- لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الإقتصادي، مذكرة الماجستير غير منشورة، كلية علوم الإقتصادية و علوم التسيير و علوم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011.
- 11- مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006 .
- 12- مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تلمسان 2011.
- 13- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، بسكرة 2013-2014.
- 14- يحيوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر 1970-2009، مذكرة شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غرداية 2011.

3.المجلات

- 1- ونادي رشيد، ألية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عبر سياستها المالية، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، جامعة بلبيدة، جوان 2011.

4. تقارير وقوانين ومراسيم

- 1- المادة 3، القانون 21/90، الصادر في 15 أوت 1990، المحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 35.
- 2- التقرير السنوي 2008، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في سبتمبر 2008.
- 3- التقرير السنوي 2015، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016.
- 4- ممدوح الخطيب الكسواني، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية : السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث ع33، 146 هـ، قسم الاقتصاد - آلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.

5. ملتقيات

- 1- عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي، 20-21 أكتوبر 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

- 1 Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980